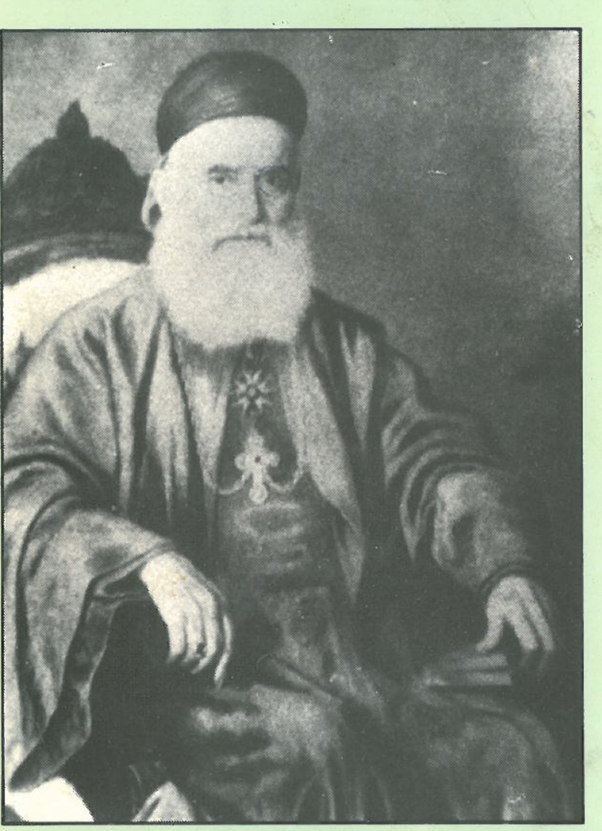
البطريرك أنطوان عريضة

# لبنان وفرنسا

## وثائق تاريخية أساسية
## تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية



نقلها إلى العربية
فارس غصوب

راجعها وقدم لها
د. مسعود ضاهر

سلسلة: تاريخ المشرق العربي الحديث 2



البطريرك أنطوان عريضة

# لبنان وفرنسا

## وثائق تاريخية أساسية
## تبرز دور بكركي في مواجهة
## الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية

نقلها إلى العربيّة
فارس غصوب

راجعها وقدّم لها
د. مسعود ضاهر

سلسلة: تاريخ المشرق العربي الحديث (٢)




١٩٨٧



# LE LIBAN ET LA FRANCE

Documents Publiés Par
Le Patriarche Maronite
Antoine Pierre Arida

1936

★ لبنان وفرنسا
★ وثائق للبطريرك أنطوان عريضة
★ نقلها إلى العربية: فارس غصوب
★ راجعها وقدم لها: د. مسعود ضاهر
★ الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان ص. ب: ٣١٨١/١١ ـ
هاتف: ٣١٧٢٠٥
الطبعة الاولى ١٩٨٧
★ التنضيد: شركة المطبوعات اللبنانية. ش. م. ل.
★ تصميم الغلاف: محمد خالد






## تقديم

# عندما تغضب بكركي...

الدكتور مسعود ضاهر

ثمة مقولة تتردد باستمرار عند الشروع في تدوين الوقائع التاريخية وهي «أن التاريخ يكتبه المنتصر». ولما كان كل من المنتصر أو المهزوم يتضمن معنى ملتبساً في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، فإن تلك المقولة لم تطبق، واستعيض عنها بالكتابة التاريخية المؤدلجة التي تلوي الوقائع لتدخلها في عنق الزجاجة التي تتلون بلون الطوائف. لذا، يصح القول إن تاريخ لبنان كتبه المؤدلجون الطائفيون، وكان نصيب الدراسات العلمية قليلاً للغاية، بحيث ضاعت وسط الركام الطائفي والضجيج الإعلامي المتستر وراء كتابة تاريخية مزيفة.

لماذا نورد هذه الملاحظة المنهجية في معرض تحليل مواقف البطريركية المارونية من الانتداب الفرنسي؟ وهل وصل التزييف أيضاً إلى وثائقها فطمس مواقف بطاركتها، وبعضها مواقف مشرّفة ومسؤولة في الأزمات الحادة التي واجه فيها الشعب اللبناني استبداد المفوض السامي الفرنسي، ودعمه للاحتكارات الكبيرة على حساب عرق اللبنانيين ودمائهم؟ وهل شارك أرباب الكنيسة المارونية، بوعي أو من دون وعي، في إغفال تلك المواقف حتى تناساها اللبنانيون، فكان لا بد من التذكير بها مجدداً، وإعادة نشرها خدمة للكتابة العلمية التاريخية، وللقوى المناضلة من أجل وحدة لبنان، وتطوره الديمقراطي، وتمتين روابطه مع محيطه العربي وبشكل خاص مع سوريا؟

لن نستعجل الجواب عن الأسئلة المطروحة التي تستدعي بدورها أسئلة إضافية وتفصيلية كثيرة، بل سنعمد إلى تقديم الوقائع التاريخية الدامغة، والتي استقيناها من البيانات والكتب الرسمية

الصادرة عن البطريركية المارونية، وبعض الوثائق الفرنسية بالدرجة الأولى. فهي، في اعتقادنا، كافية ومعبرة، ولا تستطيع القوى المتزمتة في طائفيتها أن تثير علامات استفهام حول صحتها ومصداقيتها. ولو اتسع المجال لكان بالامكان تقديم مئات الوثائق الإضافية، من الأرشيف والصحف والمجلات المعاصرة لتلك الوقائع، ومن مذكرات القادة والزعماء البارزين في لبنان وسوريا. وكلها تؤكد بشكل ملموس أن جانباً أساسياً من مواقف بكركي جرى طمسه عمداً على أيدي المؤرخين المؤدلجين، الموارنة منهم بشكل خاص، إلى جانب مؤرخي الطوائف الأخرى. وسنختار معظم الوقائع التاريخية من مرحلة الانتداب بشكل خاص، لأنها الفترة التي شهدت ولادة دولة لبنان الكبير على يدي «الأم الحنون» فرنسا، وبمباركة كاملة من البطريركية المارونية ذات النفوذ الواسع في جبل لبنان إبان عهدي المتصرفية والانتداب وسنوات طويلة بعد الاستقلال.

## البطريرك بولس مسعد وبروز الدور السياسي للاكليروس الماروني في جبل لبنان.

عرفت المقاطعات اللبنانية تبدلات جذرية في المرحلة التي اعتلى فيها البطريرك مسعد سدة بكركي ١٨٥٤ - ١٨٩٩ [١] فكان له الدور المهم في ترقي الاكليروس إلى الزعامة السياسية للطائفة المارونية، وذلك على حساب المشايخ آل الخازن وسواهم من المقاطعجيين الموارنة، وعلى حساب العاميات الفلاحية وزعيمها طانيوس شاهين، وعلى حساب القوى المارونية المناهضة لحكم المتصرفية وعلى رأسها يوسف بك كرم، وعلى حساب القوى البرجوازية المارونية الصاعدة وعلى رأسها برجوازية الحرير التي دعمت انتفاضة الفلاحين في البداية، ثم تخلت عنها لمصلحة «التضامن الماروني» زعامة البطريركية بعد مجازر عام ١٨٦٠ الطائفية الدموية. وكانت ثمرة تلك التبدلات أن ترسخت زعامة الاكليروس الماروني وتعزز دور الرهبانيات المارونية على قاعدة الملكيات العقارية الواسعة في جبل لبنان، والارتباط الثابت والدائم بالفاتيكان وبفرنسا. لكن تحليل التطورات الجذرية التي رافقت صعود الكنيسة المارونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يحتاج إلى دراسة مستقلة ومدعمة بالوثائق، وهي تقع خارج مجال تقديم كتاب البطريرك أنطوان عريضة «لبنان وفرنسا» موضوع هذه الدراسة. نكتفي فقط بالوقائع المهمة التي وردت في وثيقة أرسلها البطريرك بولس مسعد إلى رئيس المجمع الكنسي في روما بتاريخ ١٩ حزيران / يونيو ١٨٧٨ احتجاجاً على نفي صديقه المطران بطرس البستاني، مطران صور وصيدا، إلى القدس بأمر من الباب العالي، وذلك بعد اتهامه بتحريض السكان، مما كاد يوقع معارك دموية بين الدروز والموارنة.

تتهم الوثيقة مباشرة المتصرف رستم باشا الذي أقدم على نفي المطران بمساعدة القنصلين الفرنسي والانكليزي [٢] «أما باقي القناصل فأظهروا الاستمالة والتعلق ما عدا الفرنساوي الذي، يظهر أنه مصمم مع الباشا على ملاحقة العمل حتى النهاية» [٣].



كان التنافر بين البطريركية المارونية والقنصل الفرنسي كبيراً، لكن رسائل البطريركية إلى فرنسا في الأيام اللاحقة كانت تؤكد على الروابط مع «الأم الحنون». «فالتاريخ القديم والحديث يوضح ما هي علاقات الموارنة مع فرنسا من زمن لا يعرف بدوه حتى أيامنا هذه، ونقدر نضمن ذلك بعبارة وجيزة وهي: تعلق الموارنة الدائم بفرنسا الدائمة للموارنة. فالإكليروس الماروني بما أنه حافظ التقاليد الطائفية قد كان دائماً منهجاً ومحافظاً لشعائر الممنونية أيضاً والتعلق غير المنفك بفرنسا. فهذا الاكليروس الذي تجعله حالته مسؤولاً بنوع ما عن الرفاهية الزمنية للشعوب المستودعة لرعايته الروحية، يحتاج إلى التمتع ببعض انعامات لا يمكنه بدونها أن يتم ما هو مفروض عليه بذلك» [٤].

يشير النص إلى مسألتين رئيسيتين كان يقوم بها الاكليروس الماروني داخل جبل لبنان واستوجبتا الحماية الخارجية، الفرنسية منها بشكل خاص، هما:

**أولاً**: المسؤولية السياسية عن جماهير الموارنة بعد سلسلة الأحداث التي جعلت من الاكليروس السلطة الأقوى بين الموارنة منذ بداية عهد المتصرفية [٥]. وهذا ما تشير إليه وثيقة البطريركية لعام ١٨٧٨ بالقول «.. لأنه في المشرق قد اعتادت الحكومة أن تعتبر رؤساء الشعب الروحيين بمنزلة وسطاء بينها وبينه» [٦]. ففي ظروف تفسخ النظام المقاطعجي اللبناني من جهة، وتحالف القوى الطبقية الداخلية والخارجية لمنع انتصار العاميات الفلاحية من جهة أخرى، شكلت المؤسسات الدينية المنظمة، بخاصة الاكليروس والرهبانيات، القوى الأكثر فاعلية على الساحة اللبنانية والقادرة فعلاً على تحريك الجماهير الشعبية، والادعاء بتمثيل مصالحها الحيوية، لأن جماهير القوى المنتجة كانت بحاجة ماسة إلى من يدافع عن مصالحها في وجه السلطة المركزية ذات التاريخ العريق من القمع والارهاب والتسلط وفرض الخوة والبلص وسواها. لذلك اضطلعت البطريركية المارونية، منذ عهد المتصرفية حتى الآن، بمسؤوليات سياسية مباشرة إلى جانب مهماتها الدينية. وكانت الجماهير الشعبية تتجه إليها في الأزمات الحادة حيث كانت تلعب دور المدافع عن مصلحة تلك الجماهير مرة، في حين تلعب دور صمام الأمان للنظام الطائفي - الطبقي اللبناني بشكل دائم ما زال مستمراً دون انقطاع.

**ثانياً**: المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية عن أملاك الكنيسة المارونية ومؤسساتها الكهنوتية. هذه المسألة في غاية الأهمية نظراً إلى أن الملكيات الوقفية للكنيسة المارونية كانت كبيرة جداً، حتى قدرها بعض المؤرخين بأكثر من ربع مساحة جبل لبنان. ولن يكون بالامكان إثبات مصداقية أي نسبة مئوية في ظل غياب الاحصاءات الرسمية المعترف بها، لكن يمكن التأكيد أن الإصلاح الجذري في الأرياف اللبنانية كذلك في المدن، كان وما زال يصطدم بالأملاك الوقفية الكبيرة

للمؤسسات الدينية في لبنان. وتشير وثيقة عام ١٨٧٨ إلى أن جانباً مهماً من تدابير رستم باشا ضد المطران البستاني، يندرج في إطار صراع المتصرف مع البطريركية المارونية للحد من نفوذ أساقفتها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتشير الوثيقة إلى الهدف البعيد لـلمتصرف **«في تمكين التهمة وإيهام وجوب حط الاكليروس، حتى رؤسائه أيضاً، إلى منزلة آخر علماني، وبنزع كل حماية عنه وملاشاة كل سطوة له ومنعه من كل مداخلة، وضبط ما له من الأملاك وإن كانت قليلة، ورفع حق المناظرة على القصر [القاصرين] من يده. وقد اتخذ في ذلك جميعه برهانات سخيفة لإقناع من يقتضي أن الاكليروس هو عدو الحكومة ومانع تقدم الشعوب في طرائق النجاح وما أشبه»** (٧).

تقدم الوثائق اللاحقة معلومات إضافية تؤكد في النهاية أن الصراع ليس طائفياً ولو كان أحد أقطابه مطراناً أو بطريركاً، وأن جوهر الصراع يدور على الأرض، أي حق رجال الدين أو المتصرف في التفرد باستغلال القوى المنتجة. وهذا ما تشير إليه العريضة التي رفعها البطريرك والمطارنة الموارنة إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية عام ١٨٧٨ بشأن قضية المطران البستاني وجاء فيها: **«أما السبب الحقيقي لما أجري ضد المطران، فكان الرغبة في تحويل النظر عن تشكيات قدمها بعض اللبنانيين من كل مذهب للباب العالي ولسفارات الدول الكافلة في القسطنطينية بواسطة قناصلهم في بيروت، ضد شخص متصرف لبنان الذي كانوا يتشكون منه كمستبد بالسلطة»** (٨).

هكذا برز الصراع في أجلى مظاهره بين البطريركية المارونية والمتصرف العثماني، فجاء نفي المطران البستاني تكثيفاً له إلى درجاته القصوى، حيث نشطت البطريركية في جميع الاتجاهات لتربح المعركة وتجبر المتصرف على إلغاء تدبيره ضد المطران، وبذلك تكتب النهاية القريبة للمتصرف نفسه. وشارك الخوري الياس الحويك في الصراع، فأرسل إلى المطران يوسف الزغبي في باريس رسالة بتاريخ ١٥ تموز / يوليو ١٨٧٨، يعتبر فيها أن من واجب جميع الكهنة والأساقفة الموارنة الانخراط في معركة تمس الطائفة المارونية في الصميم، وحثّه على التحرك لدى الأوساط الفرنسية لإجبار قنصل فرنسا على الرجوع عن تأييد المتصرف، لأن التقاليد التاريخية تحتم وقوفه الدائم إلى جانب الموارنة. تتضمن الرسالة: **«.. ومما زاد في تأثير الموارنة خاصة هو تداخل وكيل قنصلاتو فرنسا في بيروت بهذه المؤامرة التي ما نتيجتها سوى ذل ومضرة الطائفة التي افتخرت في كل وقت بوطيد تعلقها بالأمة الإفرنسية وبرجال دولتها. فلم يكن أحد من الموارنة يصدّق أن ممثل إفرنسة التي طالما حامت عن الطائفة المارونية وأحسنت إليها ورغبت في نجاحها واعتزازها، يطابق ويساعد على كسر شأن هذه الطائفة وخذلها بين الأمم الشرقية حتى تفقد ما حازته من السطوة وتخسر صوالحها الخاصة والعامة في كل الأمصار السورية» ..** (٩). كـذلك هاجم الحويك القنصل الفرنسي هنري غيز (Henri Guys) واتهمه بالعداء للاكليروس والقيام بتصرفات لا تتوافق مع تقاليد فرنسا تجاه الموارنة، و **«التي لا تليق برجل فرنساوي مهما كان يبغض الدين وخدامه ومهما تعرّى عن حب وطنه**



**ونفوذ سطوته.... وأخذ يحاول بالاتفاق مع الباشا [رستم] في تصوير الشعب مضاداً للاكليروس أملاً منها أن يكون الخصم في حيّز عدم الامكان من المحاماة عن نفسه»** (١٠).

غضبت بكركي ثأراً لكرامتها التي مسّها إرسال قوى الأمن لسوق المطران بستاني مخفوراً من مركزه في دير القمر إلى القدس. فشنت حملة عنيفة ضد المتصرف رستم باشا وضد القنصل الفرنسي هنري غيز. فلم يجدّد للأول عند نهاية مدته عام ١٨٨٣ (١١). أما غيز فاضطر إلى مغادرة لبنان بعد أيام قليلة من حملة بكركي عليه (١٢). وعاد المطران بستاني إلى مقره موفور الكرامة، وحققت البطريركية المارونية بعودته نصراً جعلها القائد الفعلي للمارونية السياسية لسنوات طويلة، وذات دور كبير في السياسة اللبنانية. على قاعدة ذلك الانتصار بات رجال السياسة، الأجانب والمحليون، يحسبون ألف حساب لغضبة بكركي التي جمعت حولها القوى الفاعلة الأساسية في الطائفة المارونية إلى جانب تحالفاتها المهمة مع القوى اللبنانية الأخرى.

### المسألة اللبنانية في عهد البطريرك الياس الحويك

في معرض تقديمه للصداقة الدائمة والثابتة بين فرنسا والموارنة إبان قضية المطران البستاني عام ١٨٧٨ قال الخوري الياس الحويك **«من المعلوم لدى الجميع تعلق الشعب الماروني برؤسائه واعتباره إياهم كذلك ليس في الأمور الروحية المنوطة بدرجتهم ووظيفتهم بل وفي الأمور الزمنية أيضاً التي تمس صوالح طائفتهم عموماً، وخصوصاً إذ تحقق أفراد هذا الشعب بالعمل أن كلا من بطريركهم ومطارينهم هو المحامي عنهم في النكبات، وهو سندهم وعضدهم في الصعوبات وملجأهم وملاذهم في جميع الأوقات... فعادت الكراسي والأديرة مراكز طائفية بل وطنية يهم أهل جميع سوريا أن تبقى عامرة... فكيف يتفق والحالة هذه أن الشعب الماروني الذي لا جنسية ولا شخصية له إلا بانتمائه إلى رؤسائه وانضمامه تحت لوائهم يرغب في كسر شأنهم وخذل سطوتهم كما يزعم مسيو غيز وشركاؤه. قد جهل هؤلاء ارتباط الموارنة بعضهم بالبعض إن كانوا من الاكليروس أو من العامة، فتوهموا امكان إحداث الفتنة بينهم مع أنهم لو أمعنوا النظر بحالة هذا الشعب للحظوا أنه لا يمكنهم التوصل إلى مرغوبهم، فإن علاقات الموارنة ببعضهم غير منفكة. ويكفي لاتحادهم بقاء علاقة واحدة لا يمكن قسمها هي علاقة القرابة الدموية والنسبية الشاملة كل أفراد الطائفة. فلا يوجد إكليريكي ماروني ليس له من الأقارب جمهور غفير من العلمانيين متعلق به ومنتفع بسببه مادياً أو أدبياً. ولا يوجد علماني لا علاقة قرابة له مع أحد الاكليروس حتى أنه إذا هاجر الاكليروس وأقاربهم من لبنان فلا يبقى فيه ماروني. فما هو الشعب إذاً الذي يريد الأخصام أن يصوروه مضاداً للاكليروس الماروني وهل من دون هذا الاكليروس يبقى جسم لشعب ماروني؟»** (١٣).

لقد أجاد الخوري الحويك في وصف التضامن الطائفي بدقة بالغة لأن الكنيسة المارونية آنذاك

كانت القوة الأكثر تنظيماً بين الموارنة، نظراً إلى شبكة العلاقات التي أقامتها عبر الأديرة والكنائس وصغار رجال الدين والتي كانت تخترق مصالح الطائفة «أدبياً ومادياً» على حد تعبير الحويك. ومن الصعب جداً ايجاد صراع بين رجال الدين وجماهير الموارنة كما يزعم القنصل الفرنسي بل ينصح الحويك باريس «إن مرغوب الموارنة يمكن تدبيره من دولة فرنسا بسهولة إذا جعلت النظر بتغيير الموسيو غيز وارسال قنصل جديد يكون يحب الموارنة ويهتم بما به اصلاح شأنهم بترجيع مطرانهم بشرف إلى كرسيه وبإنقاذهم من استبداد متصرفهم الحالي بتبديله بآخر أحسن منه فحينئذ يعرف الجميع أن إفرنسه لم تهمل من ينتمون إليها ويفتخرون بحمايتها ويرجع الموارنة إلى مواصلة الدعاء لدولتها بالعزّ والتأييد للدوام»[١٤].

وهذا ما حصل بالضبط لأن فرنسا على استعداد آنذاك للتضحية بالمتصرف والقنصل حفاظاً على علاقاتها الوطيدة مع الموارنة. لذلك تختصر الرسالة برنامج عمل البطاركة الموارنة في نهاية القرن التاسع عشر وحتى استقلال لبنان. فإيقاع الخلاف بين رجال الدين الموارنة وجماهيرهم الشعبية ممنوع وغير قابل للتحقيق، حيث يبرز التضامن الطائفي على الفور وبفاعلية كبيرة. ومن توهم بشق التضامن الطائفي الماروني، تحت أي ذريعة كانت، خابت آماله وواجه الفشل، ولو كان المندوب السامي للأم الحنون نفسها. وما تجربة هنري غيز مع البطريرك بولس مسعد، والجنرال ساراي (Sarrail) مع البطريرك الياس الحويّك، والكونت دومارتيل (De Martel) مع البطريرك انطوان عريضة سوى وقائع تاريخية تؤكد هذه المقولة.

عاش البطريرك الياس الحويك قرابة التسعين عاماً (١٨٤٣ - ١٩٣١) تميزت بتبدلات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة على صعيد جبل لبنان خصوصاً، ودولة لبنان الكبير عموماً. وقد أمضى ٣٢ عاماً (١٨٩٩ - ١٩٣١) على سدة البطريركية المارونية في بكركي وعايش عدة متصرفين قبل وبعد توليه البطريركية، وعدة مفوضين فرنسيين. وكان له دور مميز واتصالات واسعة أدت إلى إعلان الدولة اللبنانية بحدودها الراهنة. فقد كان البطريرك الحويّك شخصية فاعلة على الساحة اللبنانية، وأقام علاقات مباشرة مع كبار القادة الفرنسيين، في لبنان كما في فرنسا نفسها. وأعرب أكثر من مسؤول فرنسي عن الاحترام الكبير الذي تكنه القيادات الفرنسية للبطريرك الحويك نظراً لما قدمه للسياسة الفرنسية من خدمات ساهمت في تثبيت الانتداب الفرنسي وبالتالي نفوذ فرنسا في لبنان وسوريا واتساع رقعة مصالحها في المشرق العربي.

ليس بالامكان أن نستعرض تاريخ المسألة اللبنانية بتفاصيلها كما عايشها البطريرك الحويك، بل سنكتفي ببعض اللمحات السريعة والتي تمهد لفهم الدور الكبير الذي لعبه خلفه البطريرك انطوان عريضه.



في أواخر عام ١٩١٦، وإبان الاحتلال العثماني لجبل لبنان وإلغاء امتيازاته السابقة، استدعى جمال باشا البطريرك الياس الحويك في ٢ تشرين الأول / اكتوبر لكي يستوضحه عن موقف البطريركية المارونية من الحملة الشعواء التي كانت تشنها الصحافة الفرنسية ضد العثمانيين، وتتهمهم بالتخطيط لإبادة المسيحيين جوعاً في سوريا ولبنان، وأنهم نصبوا المشانق لإرهاب الشعب. وتقول الصحف الفرنسية في حملتها «إن المسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً، قد سئموا من تلك الحال وباتوا ينتظرون على جمر الغضا قدوم الفرنسيين حتى ينضموا إليهم ويطردوا الأتراك ويحولوا بلادهم مستعمرة فرنسية»[١٥]. فرد البطريرك بنفي التهمة لأننا غير مسؤولين عما تقوله الجرائد... أما ما يعزى إلى المسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً فذلك لا يتخطى حدود المحبة الصادرة عن معرفة الجميل لفرنسا التي أغدقت حسناتها على البلاد. فأنا مثلاً تربيت في معهد إفرنسي فلا يسعني والحالة هذه إلاّ أن أحبها، غير أن بين حبي لفرنسا وبين ميلي لأن تكون بلادي مستعمرة إفرنسية بوناً شاسعاً. وإن حالتنا الممتازة في لبنان تجعلنا من أسعد شعوب الأرض وها هو، رغماً عن صخوره، من أعمر بلدان الدولة العلية... فتبسم جمال باشا وظهر البشر على وجهه»[١٦]..

يكاد هذا الموقف يختصر علاقة البطريركية المارونية بفرنسا طيلة مرحلة المتصرفية وبدايات الانتداب. فهناك بون شاسع بين محبة فرنسا كما رسمتها الدعاية الفرنسية في أذهان الناشئة المارونية ومنهم البطريرك نفسه، أي مبادىء الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ القائمة على المساواة والحرية والإخاء، وبين فرنسا القادمة إلى سوريا ولبنان بموجب صك الانتداب كشكل من أشكال الاستعمار الحديث، إنما بصيغة دولية وافقت عليها عصبة الأمم. لذا، بدأ التمايز يتبلور بين مواقف البطريرك الحويّك ومختلف التيارات السياسية في بيروت وجبل لبنان في مواجهة سياسة الانتداب الفرنسي منذ البداية، وعند تعيين الكولونيل دو بياباب (De Piépape) حاكماً عاماً إدارياً «لأراضي العدو المحتلة». استنكر مجلس إدارة جبل لبنان إطلاق هذه التسمية على أراضي لبنان، ورفع في ١١ حزيران / يونيو ١٩١٩ مضبطة يحتج فيها على إدخال لبنان بين أراضي العدو المحتلة. وسرعان ما تبلور تياران كبيران داخل الحركة السياسية في بيروت وجبل لبنان: تيار يغلب عليه الطابع الإسلامي ويطالب بالوحدة مع سوريا، وإذا كان لا بد من مساعدة فلتكن من أميركا، وتيار يغلب عليه الطابع الماروني، ويطالب بتوسيع حدود جبل لبنان نحو السواحل والسهول الداخلية وطلب المساعدة رسمياً من فرنسا. وقد لخص البطريرك الحويك مطالب هذا التيار بقوله: «استقلال لبنان تحت مناظرة ومساعدة فرنسا»[١٧].

لم يكن الملك فيصل والتيار الوحدوي في سوريا ولبنان يرفضان الطابع المميز لجبل لبنان داخل الوحدة السورية، لكن الدعاية الفرنسية عرفت كيف تستثير الموارنة بالقول إن استقلال لبنان مهدد

بالابتلاع والذوبان في الوحدة السورية. وكان الفرنسيون يوحون بذلك أنهم على استعداد لإعلان استقلال لبنان وتوسيع رقعته الجغرافية نحو حدوده التاريخية. فتلاقت مصلحة الموارنة موضوعياً مع المصلحة الفرنسية، في حين كان الانتداب يسعى إلى تقسيم المناطق الخاضعة لـه إلى دويلات صغيرة يسهل التحكّم بها. كانت الطائفية الركيزة الأساسية لتلك السياسة الاستعمارية التي تمخضت عن دويلات سوريا، والعلويين، وحلب، وجبل الدروز إضافة إلى لبنان الكبير. وكانت مفاوضات الوفود اللبنانية إلى مؤتمر السلام، ومنها الوفد الأول برئاسة البطريرك الحويك، سهلة للغاية، لأن هناك اعترافاً مبدئياً «باستقلال» لبنان بعد توسيعه، لكنه استقلال تحميه حراب الفرنسيين.

وتشير تلك المفاوضات إلى أن الخلاف كان حاداً بين البطريرك الحويك والقادة الفرنسيين حول الحدود الشمالية والجنوبية للبنان، وأن رغبات البطريرك لم تؤخذ عند التخطيط النهائي لتلك الحدود بخاصة في مجالي سهل الحولة جنوباً ووادي النصارى شمالاً. فبرز الخلاف الحاد بينهما حول مسألة الحدود، لكن البطريرك كان مضطراً للقبول بالأمر الواقع، بخاصة وأن التيار الوحدوي كان فاعلاً في سوريا ولبنان ويهدد أسس الانتداب الفرنسي في المشرق العربي. وقد حلل الدكتور عصام خليفة ذلك الخلاف استناداً إلى وثائق الأرشيف الفرنسي في كتابه المهم «**الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ - ١٩٣٦**». [الصادر في بيروت عام ١٩٨٥].

وفيه شرح وافٍ لموقف البطريرك الحويّك من مسألة حدود لبنان ومدى اختلافه مع تطلعات الفرنسيين آنذاك.

رغم الكلام العاطفي المشبع بالود المتبادل بين البطريرك الحويّك والرئيس الفرنسي بوانكاريه (Poincaré) حول استقلال لبنان وسيادته وعدالة مطالبه، فإن رسالة كليمنصو إلى الحويّك في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٩ كانت قاطعة لجهة أن حل المسألة اللبنانية مرتبط جذرياً بحل المسألة السورية. إذ قال الرئيس الفرنسي «**إن رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل، تتفق تمام الاتفاق مع التقاليد الحرة الإفرنسية... وليكن اللبنانيون على ثقة من أنهم بمعاضدة فرنسا ومساعدتها، سيحافظون على تقاليدهم ويوسعون نطاق نظاماتهم السياسية والإدارية ويعملون بأنفسهم لاستثمار كل منافع بلادهم**». وأنهى رسالته بالقول: «**لي أمل أن الحل النهائي الذي يعطيه المؤتمر للقضية السورية يفسح المجال للحكومة الفرنساوية بتحقيق أماني هذا الشعب الباسل بأوسع ما يمكن**»..[١٨]. الرسالة واضحة في دلالتها إذ رأى الرئيس الفرنسي أن المسألة اللبنانية جزء لا يتجزأ من المسألة السورية. لكن القوى المارونية لم تحلل بعناية مدلول تلك الرسالة، رغم وضوحها الشديد، لأنها كانت تعيش عقدة العلاقة المميزة التي تربط الموارنة بفرنسا. أما البطريرك عريضة في



كتابه «لبنان وفرنسا» فقد أشار مرات عدة إلى رسالة كليمنصو ورأى أن الفرنسيين أنفسهم رفضوا الالتزام بها، وتجاوزوا مضمونها، لا بل ألصقوا بالبطريرك عريضة شتى التهم الباطلة بخاصة تهمة الخروج على التقاليد الفرنسية - المارونية لمجرد ربطه المسألة اللبنانية بالمسألة السورية ربطاً وطنياً وقومياً عربياً، يهدف إلى ايجاد حل ناجح لهاتين المسألتين المترابطتين، أي الحل الذي يقلّص من النفوذ الفرنسي لمصلحة استقلال لبنان ووحدته وعروبته وترابطه الوثيق مع سوريا.

توضح وثائق المرحلة أن الفرنسيين كانوا يسعون لترسيخ دولة لبنان الكبير المتعددة الطوائف، بحماية فرنسية دائمة كنموذج لدولة سورية متعددة الطوائف وبحماية فرنسية أيضاً. وأدرك قادة الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك الحويّك، أن فرنسا على استعداد لإرضاء التيار الوحدوي السوري المتعاون معها على قاعدة الانتداب، حتى لو تطلب ذلك أن تتنازل للسوريين، أو بالأحرى أن تعيد لسوريا بعض المقاطعات التي ضمتها إلى جبل لبنان عام ١٩٢٠ بخاصة طرابلس وقضاء عكار. فمصلحة الاحتكارات الفرنسية تحتل موقع الصدارة في سياسة باريس ومفوضيتها العليا في بيروت، أما مصلحة الطوائف اللبنانية، وعلى رأسها الطائفة المارونية، فموضوع قابل للنقاش لا بل لتقديم التنازلات على حسابها. فمنذ عام ١٩٢٠ لم تغلق فرنسا - وعلى لسان رئيسها ميلّران (Millerand)، الباب أمام وحدة سورية تضم لبنان، إذا كانت تلك الوحدة تضمن مصالح فرنسا في المشرق العربي. وهذا ما أشار إليه الرئيس الفرنسي في رسالته إلى المطران عبدالله خوري، رئيس الوفد اللبناني إلى باريس، بتاريخ ١٩ أيار / مايو ١٩٢٠ بقوله: «**إن حكومة الجمهورية لا تنوي أن تحدد منذ الآن العلاقات التي يلزم أن تكون بين لبنان وسوريا. ولو كان قد صار وضع البلادين [البلدين] قيد الوصاية الفرنساوية فالمستقبل يبين فيما اذا كان الاتحاد بينهما يمكن أن يكون مفيداً مع بعض شروط تأمينية يمكن وضعها بعد درس المسألة درساً عميقاً**»[١٩].

وإلى جانب تأمين المصالح الفرنسية أولاً، لا بأس من اكثار الخطب العاطفية التي يمتدح فيها المفوضون السامون استقلال لبنان. «**وإن ثمرة انتصار غبطة البطريرك الحويّك في باريس حكم لبنان بنفسه مع احترام عادات الولاء والوفاء بينه وبين فرنسا**» تبعاً لعبارة الجنرال غورو (Gouraud) في ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٢٠. وعندما أعلن البطريرك الحويّك في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٢٣ في اليوبيل الفضي لتبوّئـه سدة بكركي «**أن لبنان الكبير هو خليقة [صنيعة] فرنسا فلابدع إن حافظت على استقلاله**»، ردّ روبير دوكه (Robert de Caix)، مندوب المفوضية العليا الفرنسية، قائلاً: «**إن لبنان لا يمس استقلاله**». وأكد الجنرال ويغان (Weygand) على الصداقة المتبادلة بين لبنان وفرنسا في كلمة له أمام البطريرك الحويّك في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٢٤[٢٠]. لكن التمايز بين البطريركية المارونية والمفوضية العليا تحول إلى عداء مع المفوض السامي الجنرال الماسوني ساراي (Sarrail)، الذي مثل تحالف اليسار الفرنسي الحاكم في باريس. كان ساراي

يرغب بفصل الدين عن الدولة عن طريق إقامة حكم علماني على غرار أوروبا. فكان رد البطريرك عنيفاً في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٢٥ حيث قال: «الفصل بين الروحي والزمني، أو بالأحرى فصل الحكومة عن الكنيسة كما هو في فرنسا أمر حاصل عندنا. فكل طائفة تدين بدينها وإنما نحن في الوطنية واحد. ونحن اللبنانيين نحب فرنسا أكثر مما تحبونها أنتم كما قلت للمسيو ريو (Riou) يوماً. ففي فرنسا عندكم أحزاب، أما نحن فلا دخل لنا في أحزاب فرنسا، بل نحبها ونثق بها على كل حال وقد اشتغلت دائماً للسلام بقولي وعملي. ومع أني بطرك الموارنة فقد انتدبني أبناء لبنان كلهم لأطلب لهم استقلال بلادهم. إذاً أنا لكل واحد منهم لا للموارنة فقط» ...[٢١]. وسرعان ما انفجر الصراع بين البطريرك والمفوض السامي الجديد فور وصوله إلى لبنان. لأن معركة العلمانية تطال ركائز البطريركية المارونية وجميع المؤسسات الطائفية في لبنان والتي تكتلت في وجه ساراي، وعارضت تدابير حاكم دولة لبنان الكبير ليون كايلا (Léon Cayla). وتحت ضغط الاستياء الشعبي، وحماية لمصالح الاحتكارات الفرنسية، اضطر ساراي إلى التراجع. فخرجت بكركي مرة أخرى منتصرة لأن مصالح الفرنسيين آنذاك كانت تحتم عليهم الاحتفاظ بأصدقاء فرنسا المخلصين، وعلى رأسهم البطريرك الماروني، ولو تطلب ذلك تقديم تنازلات شكلية على أعلى المستويات وصولاً إلى تغيير المفوض السامي نفسه. فسياسة ساراي الدموية قادت إلى اندلاع الثورة السورية الكبرى، وتهددت المصالح الفرنسية في المشرق العربي بالزوال بعد قصف دمشق بالطائرات والمدفعية. فاضطرت باريس إلى سحب ساراي واستبداله بهنري دو جوفينيل (Henri de Jouvenel) الذي رفع شعاره المعروف «الحرب لمن يريد الحرب والسلم لمن يريد السلم»، وخاطب اللبنانيين قائلاً «فليطمئن اللبنانيون، لأن فرنسا لن تترك لبنان... إن تاريخ لبنان هو قسم مكمل لتاريخ فرنسا»[٢٢].

هكذا انتهت المرحلة الأولى من الانتداب ١٩٢٠ - ١٩٢٦ بالود العميق المتبادل بين البطريرك الماروني والمفوض السامي، ولم تكدّرها سوى سحابة عابرة أيام الجنرال ساراي الذي أجبرته الحكومة الفرنسية، رغم يساريتها المزعومة وماسونيته المتزمتة، على تنشق بخور القداس في بكركي، فكانت عبارة ساراي المشهورة «باريس تستحق قداساً». ففرنسا حريصة كل الحرص على ضمان مصالحها في المشرق العربي حيث كان للموارنة الدور الأساسي في نشر تلك المصالح وتوسيع رقعتها. وعندما تغضب بكركي على أي مندوب لتلك المصالح، تسارع فرنسا إلى عزله حتى لو كان المندوب السامي بالذات.

لكن انتصارات الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ - ١٩٢٧ وتأثيرها المباشر في لبنان، أعادت طرح العلاقة السورية - اللبنانية مجدداً على بساط البحث رغم إعلان الدستور والجمهورية في لبنان في أيار / مايو ١٩٢٦. وترك المفوض السامي دو جوفينيل الباب مفتوحاً لكثير من الإشاعات حول استعداد فرنسا لإعادة النظر في الحدود السورية - اللبنانية. ولأول مرة في تاريخ العلاقات بين



البطريركية المارونية والمفوضية العليا في عهد الانتداب، يهدد البطريرك الحويّك المفوض السامي الفرنسي بالوكالة السيد دو ريفي (De Reffye) أن على فرنسا أن تعدل عن فكرة التنازلات الجغرافية التي تزمع تقديمها لسوريا. ونظراً لأهمية هذا اللقاء العاصف بين البطريرك والمفوض السامي الفرنسي بالوكالة، والذي دار في قنوبين، مصيف البطريرك في شمال لبنان، بتاريخ ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٢٦، نورد النص بحرفيته. قال البطريرك الحويك: «لا نريد أن نقدم برهاناً على تعلقنا بفرنسا والتقاليد التي تربطنا بها منذ أجيال، فذلك أمر مشهور، بيد أننا لم نستطع ادراك تلك الخطة التي سارت عليها في الآونة الأخيرة. فإذا كانت فرنسا تود أن تتركنا فذلك منوط بها، إنما عليها أن تشعرنا بذلك، فإنه يوجد من يسعى لخطب ودنا وهذا الود لا يمكن أن يتحول عن فرنسا.
لقد جاء بعض ممثلي فرنسا إلى هذه البلاد وقضوا فيها مدة دون أن يفهموا عقليتنا. ولا أريد مذمتهم فإنهم يؤمنون ربوعنا بحسن النية والاستعداد فلا يبلغون بلادنا حتى يجتمع إليهم من يؤثرون عليهم ويحولوهم عما يرغبون.

«إننا ذهبنا إلى باريس فأثبت لنا المسيو بوانكاريه والمسيو كليمنصو محافظتها على التقاليد وعلى استقلال لبنان بحدوده الحالية. فعلام هذه الضجة التي يثيرونها، تارةً بسلخ هذه المدينة وطوراً بفصل طرابلس وإلحاقها بالوحدة السورية. إننا نحب السعادة والخير والرفاه لسوريا، ولكننا نحافظ على حقوقنا في الوقت نفسه. إن طرابلس هي جزء متمم لأراضي لبنان فهواؤها لبناني، ومياهها لبنانية، وثروتها من لبنان، فكيف يعقل أن تجتازوا بها الأراضي اللبنانية لتوصلوها إلى سوريا وهي لم تكن من سوريا قط حتى في أيام تركيا لأنها كانت تابعة لولاية بيروت...

«إن لبنان لم يكن الباعث للثورة الحالية حتى يدفع ثمنها. نحن نعلم أن فرنسا لا تحنث بوعدها. ولا يظنن أحد أننا نطلب ميزة لأبنائنا، كلا! فجل ما نطلبه العدل والمساواة والمحافظة على لبنان بحدوده الحالية. على أن ذلك هو في مصلحة فرنسا قبل مصلحتنا لأنها تسعى لأن تكون لها قدم راسخة وموانىء، في الشرق. فإذا كان بوسعها أن تجد بقعة شرقية غير لبنان تستطيع أن تحقق بها هذه الأمنية، فيكون لها إذ ذاك مبرر.

«إن لبنان قادر على ايجاد الاضطرابات واقلاق بال الحكومة والوقوف بوجهها. إلا أنه يحب السلام والسكينة، فهو مخلص أمين في وعوده، ونود أن تبادله فرنسا النبيلة هذا الإخلاص». فأجاب دو ريفي بحرص فرنسا على روابطها التاريخية مع أصدقائها: «أما لبنان، فأؤكد لكم أنه لا يمس وأن ما تذكره الصحف هو من عندياتها»[٢٣].

عندما غضبت بكركي ووجهت نقداً عنيفاً للسياسة الفرنسية تجاه مسألة حدود دولة لبنان الكبير، وإبداء الاستعداد لإعادة رسمها مجدداً، اضطرت فرنسا إلى التراجع خشية أن تفقد

الموارنة دون أن تربح الآخرين. فترسخت حدود لبنان كما أعلنت عام ١٩٢٠ تحت وطأة التهديد الذي أطلقه الحويك عام ١٩٢٦ «بايجاد الاضطرابات وإقلاق بال الحكومة الفرنسية والوقوف بوجهها في لبنان».

## غضبة البطريرك عريضة ضد الانتداب الفرنسي ١٩٣٦

رغم الانتصارات الكبرى التي حققتها الثورة السورية الكبرى، جاءت النتائج مخيّبة للآمال. ففرنسا المتحالفة وثيقاً مع بريطانيا كانت قادرة على انزال ضربة عسكرية بالانتفاضات الشعبية. وسرعان ما تبخرت جميع الوعود التي قطعت للقوى السورية الوسيطة المساومة مع الفرنسيين. فانتخب البرلمان السوري وصيغ الدستور السوري بما يتلاءم مع مصلحة السوريين الوطنية، ورفض إدخال أي نصوص تضمن السلطة العليا في سوريا للانتداب الفرنسي على غرار الدستور اللبناني والجمهورية اللبنانية. لكن السلطات الفرنسية عطّلت البرلمان والدستور معاً بعد فترة وجيزة من إعلانها، واستمر التعطيل حتى نهاية عهد الانتداب. كذلك تبخرت كل الإشاعات حول إعادة تخطيط الحدود بين لبنان وسوريا وضم أي رقعة لبنانية إليها. وتأجل الحديث لسنوات عدة عن معاهدة سورية فرنسية على غرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي تسمح بدخول سوريا إلى عصبة الأمم كعضو فيها يتمتع بالاستقلال والسيادة. وكانت المباحثات الفرنسية ـ التركية تجري حثيثاً لإلحاق لواء الاسكندرون بتركيا وسلخه عن سوريا.

في عهد المفوض السامي بونسو (Ponsot) بدأ تثمير الرساميل الفرنسية بشكل مكثف في سوريا ولبنان، بعد أن قمعت الانتفاضات فيها واستعيض عن الكفاح المسلح بالاضرابات والتظاهرات والاعتصام وعرائض الاحتجاج وغيرها. وفي عهده وعهد خلفه الكونت دو مارتيل، فتحت أبواب سوريا ولبنان على مصراعيها أمام الاحتكارات والرساميل الفرنسية. وتبين للبنانيين، على اختلاف طوائفهم ومناطقهم، أن الاقتصاد هو التعبير الأشد تكثيفاً لممارسة السلطة السياسية، وأن الحاكم الفعلي في دوائر المفوضية هو الرأسمال الاحتكاري وليست الصداقة التاريخية التي تربط الموارنة بفرنسا. اشتد الضيق على اللبنانيين في الأرياف والمدن على السواء، وبدأت تنهار الحرف والصناعات التقليدية السائدة في لبنان كزراعة التوت وانتاج الحرير، وصناعات الغزل والنسيج وغيرها. وأدخل جبل لبنان تحت وصاية احتكار حصر التبغ والتنباك (الريجي). وقامت التظاهرات في مختلف المدن والأرياف اللبنانية ضد الاحتكارات بخاصة احتكار التبغ، وشركة الكهرباء، وشركة المياه. وانتفض السائقون، وعمال الطباعة، وعمال التبغ، وعمال الأحذية وغيرهم.

هكذا تداخلت السمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المسألة اللبنانية، وتفاعل فيها أيضاً



العامل الوطني بالعامل القومي، والظروف الاقليمية بالظروف الدولية وسط انتعاش أفكار الفاشية والنازية.

وجدت هذه المشكلات الحادة لها انعكاساً مباشراً في بيانات البطريركية المارونية التي تبوأ سدتها البطريرك انطوان عريضة خلفاً للبطريرك الياس الحويّك، وذلك في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية ووطنية وقومية ودولية لم يعد فيها الكلام على الصداقة التقليدية بين فرنسا والموارنة قادراً على تقديم أبسط الحلول.

### أولاً: في المسألة الاقتصادية

أولى كتاب «لبنان وفرنسا» أهمية خاصة للمسألة الاقتصادية، فتناول بالتفصيل الاستخدام غير المسؤول للأموال العامة، ودور سياسة الانتداب في تدهور الاقتصاد اللبناني، وايجاد بلبلة كبيرة لدى اللبنانيين. وتناول بالتفصيل مسألة الموازنة، والضرائب، والدين العثماني، وسكك الحديد، ومرفأ بيروت، والمصالح المشتركة، والتصدير والاستيراد، وأفرد صفحات عدة لاحتكار التبغ. دلالة ذلك أن المسألة الاقتصادية بلغت آنذاك درجة عالية من الحدة والتأزم في ظروف انفجار الأزمة العامة للرأسمالية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ والتي بقيت آثارها تتفاعل في السنوات اللاحقة، بخاصة في المستعمرات ومناطق الحماية والوصاية والانتداب. عمدت الاحتكارات الفرنسية، إلى جانب باقي الاحتكارات الناشطة في سوريا ولبنان، إلى تحميل الشعبين اللبناني والسوري عبء الأزمة الرأسمالية وتشديد قبضتها على اقتصاد هذين البلدين، مما أوصل إلى انهيار العديد من القطاعات المنتجة في الزراعة والصناعة والحرف، وكان أبرزها قطاع الحرير وقطاع زراعة التبغ وتصنيعه. وبقدر ما كانت عملية التحديث تتوسع في قطاعي الزراعة والصناعة ويزداد فيها استخدام الآلات الميكانيكية، كانت المصانع المحدثة تتوسع بالمقابل في صرف العمال، وتجعلهم فريسة للبطالة والجوع والتشرد بخاصة عمال التبغ.

رد العمال بالدعوة إلى التضامن والتنظيم والإضراب والتظاهر. وفي ٣ شباط / فبراير ١٩٣١ أصدرت نقابة عمال التبغ البيان التالي:

**«أيها الاخوان!**

**«إن الضائقة الاقتصادية التي عمت معظم أقطار العالم فقضت على عشرات الملايين من العمال بحياة البطالة والجوع، ها هي تنتشر في بلادنا أيضاً وتسبب بطالة عشرات الألوف منا. وفي كل يوم يزداد عدد العمال العاطلين بسبب اشتداد الضائقة الاقتصادية. أيها الإخوان! إن الحالة السيئة التي نعيش فيها، حالة لا يمكن لإنسان عنده شعور وإحساس أن يحتملها: لا شغل، ولا خبز، ولا مساكن، ولا**

كساء. فهل يجب أن نموت من الجوع ونحن مكتوفي الأيدي؟ كلا أيها الأخوان وألف كلا! بل يجب علينا أن نجتمع ونتفاهم على الخطة الواجب علينا اتخاذها لننقذ أنفسنا من هذه الحالة العاطلة التي لا تطاق»... وقد وقع البيان الياس مسعد، ميكائيل كاشيشيان، نسيم الشمالي عن لجنة الاجتماع الذي عقد في ٤ شباط / فبراير ١٩٣١ في مقهى كوكب الشرق [٢٤].

عرفت الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين آنذاك تبدلاً نوعياً في الوعي والتنظيم والممارسة. فلم تعد القوى الطبقية المسيطرة قادرة على لجم الانتفاضات الشعبية أو تزعمها بعد أن شهدت الساحة اللبنانية ولادة تنظيمات وأحزاب يسارية وديمقراطية، وباتت الحركة النقابية والعمالية قوة فاعلة في مختلف قطاعات الانتاج والعمل.

تكفي الإشارة إلى الاضراب الشعبي الكبير من أجل تخفيض أسعار الكهرباء وأجور الترامواي في أواسط آذار / مارس ١٩٣١، حيث استمرت المقاطعة عدة أسابيع رافقتها مظاهرات عنيفة، ونشرت شعارات تهاجم الاحتكارات ومن يحميها أي المفوضية العليا. كذلك اضراب عمال البناء في شكا، واضراب السائقين العموميين، واضراب عمال المطابع عام ١٩٣٣، واضراب المحامين عام ١٩٣٤. وكانت الأهم سلسلة الاضرابات المتلاحقة ضد شركة الريجي الاحتكارية. فبعد استبدال الاحتكار بنظام البندرول(*) في ٣٠أيار / مايو ١٩٣٠، القاضي بإباحة زراعة وتصنيع وتسويق التبغ لقاء ضريبة سميت ضريبة التمغة، إبان عهد المفوض السامي بونسو الذي تراجع عن ذلك النظام تحت ضغط احتكار التبغ والتنباك (الريجي)، فأعاد العمل بنظام الاحتكار في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٣٤، انفجرت موجة استياء عنيفة عمت سوريا ولبنان. وقامت مختلف الهيئات والمنظمات الشعبية والوطنية في سوريا بمظاهرة احتجاج انطلقت من الجامع الأموي في دمشق، وكانت تطالب بالعودة إلى نظام البندرول. أما في لبنان فكانت موجة الاستياء أعنف وأشد، وقد شملت الحملة كل أنحاء لبنان، وخاصة مدينة بيروت. وأعلن الإضراب العام ضد نظام الحصر، وكذلك الاضراب ضد استهلاك السكاير التي تصنعها شركة الحصر. وكانت كل الأعمال التي قام بها الشعب اللبناني مدعومة من البطريرك الماروني انطوان عريضة وكافة الهيئات والشخصيات النافذة وصولاً إلى المجلس النيابي الذي شكل لجنة قابلت المفوض السامي وقدمت له عريضة كانت تحتوي المطالب التالية: ١ ـ الدفاع عن اليد العاملة، ٢ ـ حماية الزراعة، ٣ ـ الدفاع عن حقوق أصحاب المعامل، ٤ ـ الدفاع عن حقوق الرأسمال اللبناني في استثمار التبغ أياً كان شكله، ٥ ـ المحافظة على حقوق الدولة في التصرف بالأموال التي تنتج لها من هذا الاستثمار تصرفاً حراً» [٢٥].

كانت الحركة العمالية، عبر أدواتها النقابية ومنظماتها الشعبية، تلقى الدعم الكبير من جماهير العمال والفلاحين والأجراء وذوي الدخل المحدود من جهة، ومن أوساط واسعة من البرجوازية



المحلية ورجال الدين والنواب والأحزاب والمنظمات السياسية. وخلال سنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦ شهدت الساحة اللبنانية اضرابات وتظاهرات عدة ضد مختلف أشكال الاحتكار، وزيادة الرسوم الجمركية، ودفاعاً عن حق الجماهير الشعبية في العمل، والعلم، والعيش الكريم، وحق التنظيم النقابي والسياسي، والدفاع عن القضايا الوطنية والقومية. ولم يكن بإمكان البطريركية المارونية أو غيرها أن تقف مكتوفة اليدين تجاه حركة جماهيرية بهذا الحجم من الاتساع والشمولية. لكن السمة المميزة لموقف البطريركية آنذاك، أنها انحازت بالكامل إلى جانب الشعبين اللبناني والسوري في معركتها ضد احتكارات «الأم الحنون». ورغم تصلب فرنسا وتهجم ممثليها الرسميين على البطريرك عريضة واتهامه بشتى النعوت السيئة التي ألمح إليها في هذا الكتاب، فإن ذاكرة اللبنانيين والسوريين ما زالت تحتفظ بالدعاء الشعبي له من داخل المسجد الأموي في دمشق «البطريرك عريضة حبيب الله».

### ثانياً: في المسألة الوطنية اللبنانية

عرفت سنوات ١٩٢٦ ـ ١٩٣٢، وهي السنوات القليلة التي سبقت وصول البطريرك عريضة إلى سدة بكركي، تبدلات مهمة في مواقف القوى الفاعلة في سوريا ولبنان تجاه المسألة الوطنية اللبنانية. واستمرت تلك التبدلات تزداد تجذراً خلال سنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦، وهي السنوات القليلة التي سبقت إصدار هذا الكتاب. ولا يتسع المجال لدراسة جميع تلك التبدلات، بل نشير فقط إلى البارز منها والتي كان للبطريركية المارونية حيالها مواقف واضحة. من تلك المواقف ما أشار إليه كتاب البطريرك عريضة تحت عنوان «تبدل في الجهاز الإداري والتشريعي» وفيه نقد عنيف لسياسة الانتداب الفرنسي تجاه الدستور والجمهورية والمجالس التمثيلية في لبنان. فرغم ترحيب بعض الأوساط اللبنانية، المسيحية والاسلامية الموالية للفرنسيين، بدستور عام ١٩٢٦ والجمهورية التي أعلنت على أساسه، فإن الممارسات السيئة للمفوضية العليا التي تمثلت بالتعطيل وبالتعديل المستمرين للدستور اللبناني، جعلت الرأي العام اللبناني يدرك حقيقة الديمقراطية الشكلية التي بلغت حد المهزلة في ظل الانتداب الفرنسي. وهذا ما أشار إليه الصحافي اسكندر الرياشي متهكماً: «كنا نمسي ولنا رئيس جمهورية ومجلس نواب ومجلس شيوخ، فإذا أصبحنا نجد أن كل شيء قد ألغي أو أوقف حتى اشعار آخر» [٢٦]. المأزق في الصيغة الغريبة وتعدد الرؤوس الحاكمة، من داخلية وخارجية على السواء، وكلها رؤوس تسلطية لا تمت بصلة للديمقراطية أو حكم الشعب للشعب وبالشعب نفسه. وقد عبّر تقرير للمندوب الانكليزي في بيروت حول تلك الصيغة بقوله: «دستور صيغت مواده بسرعة مذهلة ولم يلق تجاوباً إلا في الأوساط الشديدة التعصب للفرنسيين، في حين كان معارضو الدستور يزدادون حجماً. فقد انتقل الصراع إلى داخل مجلسي الشيوخ والنواب. فأزيل مجلس الشيوخ، إذ في بلد صغير كلبنان كيف يمكن للحكم أن يكون بثلاثة رؤوس: رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس مجلس النواب. ويخضع الثلاثة إلى رئيس أعلى فرنسي هو المفوض السامي»؟ [٢٧].

يبدو أن المندوب البريطاني نسي الرأس الخامس الذي هو رئيس الوزراء، ومع ذلك فالمسألة لم تكن في تعدد الرؤوس بل في الحكم الانتدابي الاستعماري نفسه، أي الديكتاتور الذي جعل من الجمهورية اللبنانية مجرد كلمة مرسومة على شفتيه، حسب تعبير اسكندر الرياشي وكان من الطبيعي أن تزداد النقمة ضد الديكتاتور الفرنسي والمتعاونين معه. فاستقطبت المعارضة قوى فاعلة داخل الطائفة المارونية نفسها وتشكلت كتلة برلمانية تحولت إلى كتلة شعبية ذات نفوذ واسع باسم «الكتلة الدستورية» التي ضمت بشارة الخوري وكميل شمعون ونواباً وشخصيات مارونية أخرى تطالب باطلاق العمل الدستوري، وعدم التلاعب بالدستور، وحماية الحريات الديمقراطية الأساسية التي نصّت عليها مبادىء الثورة الفرنسية. في هذا المجال أيضاً لم تقف البطريركية المارونية مكتوفة اليدين، بل انحازت إلى جانب القوى المطالبة بالعمل الدستوري والحد من صلاحيات الديكتاتور الفرنسي، أي المفوض السامي، وليس من صلاحيات الزعامات اللبنانية. فكان ما ورد في كتاب «لبنان وفرنسا» ول هذا الجانب من أهم الانتقادات وأعنفها التي وجهت لسياسة المفوضية العليا في بيروت.

مسألة أخرى حظيت باهتمام البطريرك الحويّك أولاً، ومن ثم باهتمام خلفه البطريرك عريضة، وهي محاولة إعادة تصغير جغرافية لبنان تحت ستار ارضاء التيار الوحدوي في لبنان. فكان موقف البطريرك الحويّك عنيفاً جداً عام ١٩٢٦، وقد أشرنا إليه في مطلع هذا التقديم بنصه الكامل وهدّد بإعادة النظر من السياسة الفرنسية، لأن لبنان لم يكن مسؤولاً عن الثورة السورية الكبرى حتى يدفع ثمن التسوية من أراضيه، على حد قوله. فوثائق الأرشيف الفرنسي تضم غنى هائلاً في الرسائل التي بعث بها زعماء لبنانيونَ إلى المفوض السامي بونسو، للاستفسار عن صحة ما ورد في تصريحات سكرتير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي السيد لامري (Lemery) والتي تناولت استعداد الفرنسيين للتنازل عن بعض المناطق اللبنانية لإعادة ضمها إلى سوريا. وفي برقية بعث بها بونسو إلى الخارجية بتاريخ ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٢٧ مضمونها: «تعود أسباب الأزمة الراهنة في لبنان إلى خوف اللبنانيين من أن تتخلى فرنسا عن انتدابها في المنطقة من جهة، وإلى حصول تغيير في حدود لبنان من جهة أخرى». برقية بونسو نفسها تحمل طابع التردد الفرنسي إذ يرى بالإمكان «أن نعيد لبنان إلى تركيبته الطائفية السابقة [المتصرفية] وذلك إما بسلخ المناطق السنية عنه أي طرابلس وبعلبك واتباعها بسوريا، وإما بإبقائه ضمن حدوده الراهنة شريطة العمل على إبقاء بلاد العلويين تتمتع بالحكم الذاتي حتى النهاية». ولم تبق مثل تلك المواقف المترددة طي الكتمان، إذ انخرطت فيها قوى مؤيدة وأخرى معارضة، داخل فرنسا ولبنان، وفي مناطق وجود اللبنانيين في الخارج. وفي تصريح لرياض الصلح أعيد نشره في باريس في ١٦ تموز / يوليو ١٩٢٨ قال الزعيم الوحدوي اللبناني: «لقد أسرّ إليّ الرئيس ارستيد بريان (A.Briand) أن استقلال لبنان سيزول



وسيعاد دمج المناطق المضمومة إليها مجدداً بسوريا».

ونشرت آلاف التصريحات حول مسألة الحدود الجغرافية للبنان الكبير فارتدت المسألة طابعاً جماهيرياً واسعاً، حتى أن المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٩، وبناء على اقتراح النائب الشيخ يوسف الخازن، وقف خمس دقائق احتفاء بذكرى الرسالة التي بعث بها الرئيس كليمنصو إلى البطريرك الحويّك، والتي تضمنت حرص فرنسا على توسيع لبنان «من البحر إلى السهل» وذلك بإضافة البقاع وبيروت وباقي المناطق[٢٨]. دلالة ذلك أن البطريركية المارونية لم تقف أيضاً، وفي هذه النقطة بالذات، مكتوفة اليدين تجاه موضوع خطير يرمي إلى إعادة تصغير لبنان وحرمانه من المدن الكبرى والمرافىء والسهول الساحلية والداخلية. وهذا ما أكده البطريرك عريضة في كتابه هذا «لبنان وفرنسا» فوجه نقداً عنيفاً للسياسة الفرنسية التي سمحت بمجرد الحديث عن إعادة تصغير لبنان. فكان رد دو مارتيل على البطريرك عريضة «إن الموارنة يعملون بهدف حكم لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي أولاً، ثم بمفردهم بعد رحيل الجيوش الفرنسية»[٢٩].

في الواقع، برز آنذاك تياران يعملان لإعادة تصغير لبنان من موقعين متناقضين تماماً. تيار الضم والإلحاق، أي تصغير لبنان إلى حدود المتصرفية وضم المناطق الأخرى مجدداً إلى سوريا كما فصلت عنها عام ١٩٢٠، وهو تيار ذو وجه طائفي اسلامي. وتيار يدعو للعودة مجدداً إلى حدود المتصرفية من موقع لبنان الصغير، أو الوطن القومي المسيحي كما عبّر عنه جورج سمنه في مقالته الشهيرة «نحو لبنان الصغير Vers le Petit Liban» التي نشرها بعد أشهر قليلة أعقبت ولادة الدستور والجمهورية في لبنان عام ١٩٢٦.

كان جورج سمنه (Georges Samné)، صاحب المجلة المهمة آنذاك «مراسلات المشرق Correspondance d'Orient» وثيق الصلة بدوائر المفوضية الفرنسية في بيروت والخارجية الفرنسية في باريس. وكان لمقالته «نحو لبنان الصغير» صدى أليم في نفوس القوى الوطنية اللبنانية حيث كتب: «أن عدداً كبيراً من الذين ناضلوا في سبيل ولادة لبنان الكبير والذين ساعدوا على إعلان الدستور اللبناني، هم الآن في باريس يكثفون جهودهم واتصالاتهم مع حكومتها مطالبين مجدداً بإعادة حدود لبنان الصغير، وإعلان وطن قومي للمسيحيين يتمتع باستقلال كامل عن سوريا. فالذين ناضلوا بحماس بالغ في السابق من أجل لبنان الكبير، وجدوا أنفسهم الآن مضطرين للعمل من أجل لبنان الصغير مقدمين الحجج والبراهين الدامغة على صحة نظرتنا السابقة التي رفضنا فيها تكبير حدود لبنان»[٣٠].

المسألة في غاية الخطورة وليست مجرد بيان صحفي. هي تعبير عن تيار سياسي يرمي إلى بناء

وطن قومـي مسيحـي للنصـارى في الشرق على أرض «لبنـان الصغير». وأبـرز شعـارات ذلك التيار:

١ - رفض عروبة لبنان والدعوة إلى جعله سويسرا الشرق بضمانة أوروبية، فرنسية بالدرجة الأولى.

٢ - التمسك بالوجود العسكري الفرنسي على أرض لبنان كضمانة لوجوده واستمراره.

٣ - المطالبة بالاستقلال المضمون من فرنسا كبديل وحيد لإلغاء الانتداب.

٤ - السعي المستمر لإعادة تجربة المتصرفية أو لبنان الصغير، بسبب الخوف من اختلال التوازن الطائفي في التركيبة اللبنانية بعد اعلان دولة لبنان الكبير.

لم يكن قادة هذا التيار بعيدين عن أوساط المفوضية العليا والخارجية الفرنسية التي كانت ترى في «لبنان الصغير» ملاذاً لمصالحها إذا ما تعرضت للخطر في المشرق العربي. لكن هذا التيار كان يضعف وتنتفي الحاجة إليه عندما تكون السياسة الفرنسية قادرة على تخطي الحدود الطائفية الضيقة، أي حدود الموارنة تحديداً، إلى الأوساط الاسلامية الواسعة. فأدرك البطريرك الحويك ولا أبعاد تلك السياسة الماركنتيلية الفرنسية وهاجمها بعنف في أواخر أيام حياته حين قال: «**فرنسا كالشمس، تنير من بعيد وتحرق من قريب**». أما خلفه البطريرك عريضة فرفض بشدة فكرة إعادة تصغير لبنان، وإقامة وطن قومي مسيحي على أراضيه، ودعا إلى توثيق روابط لبنان بمحيطه العربي، خصوصاً بسوريا، وإلى التفاهم معها لخوض معركة الاستقلال الحقيقي لا الشكلي الذي تدّعي فرنسا أنها جاءت من أجله إلى سوريا ولبنان. وبموقف البطريرك عريضة الواضح في كتابه «**لبنان وفرنسا**» انقلب شعار «**استقلال لبنان عن سوريا**» الذي عمل الفرنسيون طويلاً لنشره وترسيخه في أوساط الموارنة، إلى شعار «**استقلال لبنان وسوريا عن فرنسا**» بما يضمن سيادة لبنان ووحدة أراضيه المعلنة عام ١٩٢٠ وتطوره الديمقراطي. وانحازت البطريركية المارونية في عهد البطريرك عريضة بالكامل ضد دعاة «الوطن القومي الماروني» الذي كانت تدعمه المفوضية العليا الفرنسية والحركة الصهيونية العالمية. وساهم الوحدويون السوريون بدورهـم في تبـديـل مـواقـف القـوى الوحدوية اللبنانية تبديلاً جذرياً عام ١٩٣٦، لتحقيق التلاقي مع البطريرك عريضة والتيار الماروني المؤيد له، وذلك تمهيداً لبلورة تيار قومي عربي ضاغط في سوريا ولبنان ضد الانتداب الفرنسي، بهدف ترحيل عساكره عن أراضي البلدين. فاستحق البطريرك عريضة محبة عارمة في نفوس السوريين واللبنانيين، قابلتها نقمة شديدة في أوساط المفوضية الفرنسية والقوى الطائفية المارونية من دعاة «لبنان الصغير» أو الوطن القومي المسيحي.



### ثالثاً: في المسألة القومية وضمان عروبة لبنان

شهدت سنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٦ تبدلات مهمة على صعيد المسألة القومية في سوريا ولبنان كان لها أثر كبير في معركة الاستقلال والجلاء وتوكيد عروبة لبنان. ورغم المؤتمرات الوحدوية المتكررة فإن المطالبة بإعادة ضم المناطق التي أتبعت بجبل لبنان عام ١٩٢٠ إلى سوريا، لم تعد تثير حماس السوريين أنفسهم، بخاصة بعد النتائج الهزيلة التي تمخضت عنهـا الثـورة السـوريـة الكبرى، وانشغال البرجوازية السورية بايجاد علاقة سلمية مع إدارة الانتداب. فقد أدركت القوى الوطنية السورية أن النضال المسلح، رغم أهميته، ليس السبيل الوحيد لانتزاع المكاسب من الفرنسيين. كما أن الطبيعة الطبقية للبرجوازيتين اللبنانية والسورية كانت تحتم عليها العمل على ضمان مصالحها في تقاطع وسط بين الاستعمار الفرنسي الخارجي، وقوى التغيير الجذري الداخلي. ورغم عدائها اللفظي للانتداب الفرنسي، فقد كانتا تقيمان علاقة تبعية للرساميل الاحتكارية العالمية، والاحتكارات الفرنسية جزء لا يتجزأ منها. ودعمتا الثورة السورية الكبرى بحدود معينة، لكنهما أبقتا على روابطها الوثيقة مع المفوضية العليا، وأظهرتا الاستعداد الكامل للتعاون معه عبر الدساتير، والنظام الجمهوري، والبرلمانات، والوزارات وغيرها. كانت البرجوازية السورية الممثلة آنذاك بالكتلة الوطنية في سوريا تدرك أن مصالحها الوطنية والقومية تحتم عليها إيجاد حليف على الساحة اللبنانية يماشي طروحاتها السياسية. فوجدت في الكتلة الدستورية التي كان يتزعمها الشيخ بشارة الخوري وتحظى بدعم البطريرك الماروني أنطوان عريضة، حليفاً استراتيجياً لسنوات طويلة سبقت القطيعة الاقتصادية واختلاف المصالح الطبقية بين البرجوازيتين السورية واللبنانية عام ١٩٥٠.

وعلى قاعدة ذلك التحالف تبلورت اتجاهات سياسية مهمة على الساحة اللبنانية. فالمؤتمرات الاسلامية في لبنان لم تعد الناطق الرسمي الوحيد باسم التيار الوحدوي فيه، لأن الكتلة الوطنية السورية محضت ثقتها للكتلة الدستورية في لبنان، وعملت بذكاء بـالـغ على استمالة البطـريـرك الماروني، وتخلت علناً، وعبر تصريحات مندوبيها، عن فكرة الضم والإلحاق مجدداً. ورأت أن المسألة الوطنية والقومية الملحة تتطلب الحفاظ على عروبة لبنان ووحدة أراضيه، وإلغاء الانتداب الفرنسي، وجلاء عساكره، والاعتراف باستقلال سوريا ولبنان. أما مسألة الحدود فيمكن النظر فيها لاحقاً، إذا اقتضت الحاجة، من موقع الأخوة العربية، وبما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين. فبدأت المؤتمرات الإسلامية مرحلة الأفول، وكانت آخر مظاهر قوتها عام ١٩٣٦ وسط أجواء المعاهدتين اللبنانية والسورية مع فرنسا، وإصرار جماعة المؤتمر على تمثيل أركانه في المفاوضات الجارية، وإظهار الأسف الشديد لمَا آلت إليه الحركة الوحدوية اللبنانية ورددت جماهير طرابلس عام ١٩٣٦:

هـــاشم بـــك الأتـــاسي          أنـــت فـــاكـــر أونـــاسي
أوعـــا تنسى مطلبنـــا          مطلبنـــا الوحـــدة الســـوريـــة
لا تبيعونا بالكراسي

كان حدس الجماهير الوحدوية صحيحاً لأن مسألة تثبيت حدود لبنان المعترف بها دولياً حسمت عام ١٩٣٦، وكان للبطريرك عريضة دور أساسي في الوصول إلى تلك النتيجة. ونجحت البرجوازية السورية بإجبار الانتداب الفرنسي على إعادة توحيد دولة دمشق، ودولة حلب، وبلاد العلويين، ودولة جبل الدروز، وفشلت في الحفاظ على لواء الاسكندرون، وقبلت بتأجيل مسألة الحدود مع لبنان إلى ما بعد استقلال البلدين. فهناك اعتراف واضح بالجمهورية اللبنانية وحدودها المعلنة وتقليص لدور التيار الوحدوي اللبناني من جهة، وهناك بالمقابل استعداد من جانب الكتلة الدستورية والبطريرك الماروني للعمل من أجل استقلال لبنان التام وعدم ربطه بأية قيود مع دولة أجنبية، والاعتراف بعروبته، وعدم إعطاء أي مركز ممتاز لفرنسا أو لغيرها، أو الإقرار بوجود عسكري دائم لفرنسا على أرض لبنان. ويشير تقرير للمفوضية العليا الفرنسية في مطلع عام ١٩٣٣، إلى أن الزعيم الوحدوي رياض الصلح، كان أول من عمل بهدف قيام تحالف إسلامي - مسيحي يوحّد جميع اللبنانيين دون التخلي عن روابط الأخوة التي تجمع لبنان بأشقائه العرب. ووضع خطابه في كنيسة مار مارون بمناسبة عيد شفيعها في ٩ شباط / فبراير ١٩٣٣ النقاط الأساسية لبرنامج المرحلة اللاحقة، حين رأى أن الأخوة العربية، والوحدة السورية، والتحالف الوثيق بين الطوائف اللبنانية لا تشكل أهدافاً متعارضة. أما استقلال لبنان في حدوده المعلنة عام ١٩٢٠ فلن يتم إلا بالنضال الشرس ضد الانتداب الفرنسي **«وفي هذا المجال يلقى الوطنيون اللبنانيون دعم جميع الوحدويين العرب ويقبلون لبنان الكبير المستقل عن فرنسا كدولة عربية ذات سيادة، وعلى قدم المساواة مع باقي الدول العربية الشقيقة»** [٣١].

في تقرير لاحق للمفوضية إشارة إلى مشروع كان ينادي به المطران مبارك قبل انخراطه بعلاقة وثيقة مع الحركة الصهيونية العالمية ومشروعها في فلسطين. يقول مبارك: «إذا سألونا عن برنامجنا، فنحن نجيب بهذه العبارة: مع الحفاظ على دولة لبنان الكبير، **تجب العودة إلى إدارة لبنان الصغير أي لبنان المتصرفية. وذلك يتطلب حكومة وطنية مصغّرة، ومجلساً نيابياً قليل العدد ومنتخباً مباشرة من الشعب، وإدارة تناسب موارد لبنان الضعيفة ويتوزع فيها الموظفون بشكل عادل بين الطوائف اللبنانية. فلبنان باق ولنا ملء الثقة ببقائه لذلك تنصب جهودنا لخدمة اللبنانيين دونما تمييز بين الأحزاب والطوائف»** [٣٢].

لقد تبلورت الساحة اللبنانية خلال سنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٣ عن مشروع توحيدي بين قوى،



متعارضة في أكثر من موقع. فبين الضم والإلحاق من جهة، وتصغير لبنان إلى حدود المتصرفية من جهة أخرى، تبلور مشروع لتثبيت حدود لبنان المعلنة. وبين لبنان الصغير أو الوطن القومي المسيحي المرتبط بالغرب وبالمشروع الصهيوني الأميركي، وبين الاندماج بسوريا، تبلور مشروع لبنان المستقل استقلالاً كاملاً عن الغرب والمتحالف وثيقاً مع الشقيقة سوريا دون اندماج فيها، والمرتبط وثيقاً بالوطن العربي دون قطع الروابط الثقافية والحضارية والاقتصادية والسياسية مع الغرب، بخاصة مع فرنسا. فدعم البطريرك عريضة هذا المشروع التوحيدي وسط هجوم عنيف من جانب المفوضية العليا الفرنسية وأعوانها من اللبنانيين، واتهم رياض الصلح بالتأثير عليه ودفعه إلى تحالف علني مع الوحدويين السوريين [٣٣].

كانت تلك المواقف تتلاقى دون شك مع سياسة الكتلة الوطنية السورية، التي أكثر زعماؤها من إلقاء الخطب التي تستنهض الشعور الوطني الوحدوي لدى المسلمين والمسيحيين على قاعدة الوحدة الوطنية والقومية لا الوحدة الطائفية. وكان الزعيم السوري فارس الخوري، المولود في الكفير، حاصبيا في جنوب لبنان، يشدد في خطبه على واجب المسيحيين في جميع المناطق السورية واللبنانية بالانخراط في التيار الوطني والتحرر من وصاية الانتداب الفرنسي [٣٤]. وغصت الصحف السورية واللبنانية خلال سنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٦ بالمقالات المطوّلة الداعية إلى الوحدة السورية، وإلى الأخوة العربية، وإلى التضامن الاسلامي - المسيحي في لبنان. وكان مدبجو تلك المقالات يرون أن تلك الأهداف غير متعارضة لأنها تصب في إطار العمل المشترك للتخلص من السيطرة الفرنسية على سوريا ولبنان [٣٥].

كانت ثمرة تلك النشاطات أن اتسعت موجة الاستياء ضد الانتداب الفرنسي وشركاته الاحتكارية. فكثرت الاضرابات والتظاهرات في مختلف القطاعات. والطريف أن المفوض السامي بونسو كان يتهم، ولأول مرة، التحالف الاسلامي - الماروني بتفجير تلك التظاهرات عام ١٩٣٣ حيث قال: **«الاضطرابات تعم لبنان يقابلها هدوء تام في سوريا، والحالتان من صنع رياض الصلح بالارتباط الوثيق مع بعض العناصر المارونية»** [٣٦].. إنها لدلالة بالغة أن يغادر بونسو سوريا ولبنان عام ١٩٣٣ تاركاً لخلفه دو مارتيل إرثاً ثقيلاً على عكس المفوضين السامين الذين سبقوه. فالتظاهرات تعم المناطق اللبنانية والسورية خصوصاً ضد احتكار التبغ، والتقارب الاسلامي - المسيحي يزداد رسوخاً بفعل السياسة الحكيمة والبعيدة النظر للبطريرك الماروني أنطوان عريضة، وجماعة لبنان الصغير أو «الوطن القومي المسيحي» المرتبط وثيقاً بالوطن القومي الصهيوني تزداد عزلة، والدعوة إلى إبدال الانتداب الفرنسي بمعاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان تلقى تجاوباً شعبياً عارماً. في هذه الأجواء وصل المفوض السامي الكونت دو مارتيل (De Martel) وكان عليه أن يختار بين دعم الاحتكارات الفرنسية مع ما يتطلب ذلك من محاولة

لشق التحالف الاسلامي ـ المسيحي والهجوم على البطريرك عريضة، وبين الاعتراف العلني بحق سوريا ولبنان في الانتقال إلى مرحلة جديدة شعارها المعاهدة والصداقة مع فرنسا على قاعدة إلغاء الانتداب، وإدخال البلدين عضوين مستقلين في عصبة الأمم.

لكن دومارتيل كان مندوب الكارتلات الاحتكارية الحاكمة في باريس. ولم يكن، في الواقع، راغباً أو قادراً على السير في طريق المعاهدة، لأن سياسة اليمين الفرنسي لم تكن بواردها آنذاك. فاختار دومارتيل سياسة الهجوم الشرس ضد اللبنانيين، واستخدم أشد الأساليب قسوة وبربرية ضد مزارعي التبغ، والعمال المضربين، والنقابات، والحركة الوطنية، والأحزاب التقدمية. ووصلت سهامه إلى جدران بكركي، فنعت سيدها بأسوأ النعوت دونَ أن تنال من صلابة مواقفه الوطنية المخلصة.

أمعن دومارتيل في الإساءة إلى البطريركية المارونية في الوقت الذي كان يشدد فيه القمع ضد مزارعي التبغ، والعمال المضربين. لقد ورث عن سلفه بونسو كل أساليبه القمعية وبالغ في إتقانها. عندما تنامى إلى سمع بونسو قبل رحيله عام ١٩٣٣ أن اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، يزدادون تقارباً واتحاداً، أطلق عبارته الساخرة «قيادة هذا القطيع المجمّع باتجاه الوحدة»!!

. «Guider vers l'Unité ce troupeau rassemblé»!!

أظهر صديق فرنسا الكبير، البطريرك الماروني انطوان عريضة، استياءه الشديد من سياسة المفوضية العليا الداعمة للاحتكارات، وتجمع حوله المطارنة الموارنة وجميع زعماء الطوائف في لبنان، لأن الشعب اللبناني بأسره كان يئن من الجوع والقمع والإرهاب الفرنسي. وبعد أن صدرت بيانات كثيرة بتوقيع البطريرك عريضة والمطارنة الموارنة تدعو المفوضية الفرنسية إلى التعقل وتحكيم مصلحة فرنسا العليا لا مصلحة الاحتكارات الفرنسية، وتدعو المفوض السامي دومارتيل إلى عدم التنكر للصداقة التقليدية الفرنسية ـ المارونية. قال دو مارتيل كلاماً وقحاً وبذيئاً للغاية وأطلق عبارته الشهيرة التي وصف فيها الصداقة الفرنسية ـ المارونية «بالصداقة المزعجة إلى حد ما» [٣٧].. آنذاك طفح الكيل وغضبت بكركي. فأمر البطريرك عريضة بجمع بيانات البطريرك والمطارنة واللقاءات الصحفية ونشرها في هذا الكتاب «لبنان وفرنسا» وأطلع عليها الخارجية الفرنسية والرأي العام اللبناني والفرنسي.

لقد انحاز دومارتيل بالكامل إلى جانب الاحتكارات الفرنسية، فجاء حكم الجبهة الشعبية في باريس ليجبره على السير بطريق المعاهدتين السورية ـ الفرنسية، واللبنانية ـ الفرنسية في أواخر عام ١٩٣٦ ليضمن بذلك مصالح فرنسا لعدة سنوات إضافية رغم انهيارها أمام ضربات الألمان في الحرب العالمية الثانية.



لكن انحياز البطريرك عريضة كان إلى جانب وحدة لبنان بحدوده المعلنة عام ١٩٢٠، ودعا إلى تمتين علاقاته الأخوية مع سوريا، فشق الطريق إلى الميثاق الوطني، والاستقلال، والجلاء. ويعتبر كتابه الوثائقي «لبنان وفرنسا» من المصادر الأكثر أهمية لدراسة التطور التاريخي للمجتمع اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي. لذلك جاء نقله إلى اللغة العربية بعد نصف قرن على صدوره بالفرنسية، ليسد ثغرة كبيرة في هذا المجال، ويغني المكتبة التاريخية العربية بكتاب وثائقي فريد في بابه، لأن كاتبه البطريرك عريضة كان من القادة القلائل الذين ساهموا بعمق في صنع القرار السياسي اللبناني خلال تلك المرحلة.

## الحواشي

(١) هناك وثائق تاريخية فرنسية كثيرة تناولت نشاط البطريرك بولس مسعد نشير إلى أبرزها كما وردت في مجموعة الدكتور عادل إسماعيل.

**Adel Ismaïl** «Documents diplomatiques et consulaires rélatifs à l'Histoire du Liban et des pays du proche - Orient, du XVII éme siècle à son nos jours». Editions des œuvres politiques et Historiques. Beyrouth. Série continue depuis 1975.

ـ تقرير ٢٣ آب / أغسطس ١٨٤٥، حول ترشيح المطرانين يوسف الخازن وبولس مسعد لسدة البطريركية المارونية ودور القنصل الفرنسي في دعم المطران الخازن T.8. pp 216 - 220 تقرير مهم يلقي أضواء تاريخية حول تقاليد انتخاب البطريرك الماروني وحماية آل الخازن التقليدية للانتخاب.

ـ تقرير ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٥٤، حول انتخاب المطران بولس مسعد بالإجماع بطريركاً للطائفة المارونية في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٥٤. T.10. pp.59 - 60.

ـ تقرير مهم بتاريخ ٧ كانون الثاني / يناير ١٨٦٠، حول انتفاضة فلاحي كسروان لعامي ١٨٥٨ ـ ١٨٥٩، ودور رجال الدين الموارنة فيها. وتدخل البطريرك بولس مسعد لمنع طرد المشايخ آل الخازن من كسروان، ومحاولة قادة الفلاحين تحدي البطريركية والرهبانيات ودخول بعض الأديرة، وتدخل البطريرك الماروني ضد الفلاحين والعمل على تقليص دور الانتفاضة وتقريب الفلاحين من الزعامات المقاطعجية على قاعدة التضامن الماروني بزعامة البطريرك وذلك في ظروف سياسية بالغة التعقيد كانت تنذر بالانفجار الطائفي. تقرير مهم جداً يلقي أضواء تاريخية على كثير من وقائع تلك المرحلة. T.10. pp161 - 169.

ـ تقرير مهم جداً بتاريخ ١٠ حزيران / يونيو ١٨٦٠، حول ترقي البطريركية المارونية وازدياد دور الاكليروس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بخاصة بعد عام ١٨٤٠. وقد انتزع الاكليروس صلاحيات حقوقية واسعة لممارسة نفوذهم على رعاياهم، وازدياد ذلك النفوذ بعد وصول البطريرك بولس مسعد إلى سدة بكركي، وازداد أكثر بعد هزيمة آل الخازن أمام انتفاضة فلاحي كسروان عام ١٨٥٨. ويفرد التقرير مقاطع لابراز دور البطريرك بولس مسعد والمطران طوبيا عون الذي يعتبره القنصل الفرنسي في بيروت بمثابة المحرض الأساسي للموارنة. T.10. pp. 232 - 237.

ـ تقرير مهم بتاريخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٨٦٠، وفيه إشارة حول توق بعض رجال الدين الموارنة للسيطرة على جبل لبنان. T.10. pp. 273 - 276.

ـ تقرير مهم بتاريخ ١٣ حزيران / يونيو ١٨٦٣، حول دعم البطريرك بولس مسعد لتيار يوسف بك كرم المناهض للمتصرف داود باشا T.11. pp. 304 - 308

=

- تقرير مهم بتاريخ ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٦٣، وفيه إبراز لدور البطريرك بولس مسعد الداعم ليوسف بك كرم أو بالأحرى لحاكم مسيحي يحكم المتصرفية، وخشية القنصل الفرنسي من أن اصرار البطريرك على هذه الفكرة يساعد السياسة العثمانية في تحقيق مآربها لإلغاء بروتوكول ١٨٦١ والعودة إلى الحكم العثماني المباشر. يعرض التقرير كذلك للصعوبات التي لاقاها الفرنسيون في تهدئة موارنة شمال لبنان المؤيدين ليوسف كرم. T.11. pp. 354 - 366.

- تقرير مهم بتاريخ ٢١ تشرين الأول / نوفمبر ١٨٦٤، يعرض للخلاف الحاد بين البطريرك بولس مسعد والمتصرف داود باشا ودور القنصل الفرنسي في محاولة التوفيق بينهما دون نجاح. T.12. pp. 27 - 31.

- تقرير مهم بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٨٦٤، يظهر فيه تأثير القنصل الفرنسي في حمل البطريرك الماروني بولس مسعد والمطارنة، على مهادنة داود باشا وتخفيف التأييد ليوسف بك كرم. وتشير التقارير اللاحقة إلى قبول كرم بالرحيل عن جبل لبنان.

T.12. pp. 75 - 78 et pp 105, 107, 276 - 277, 427 - 430, et surtout les pages 437 - 447.

حتى انفجار الأزمة الحادة بين البطريرك بولس مسعد والمطارنة الموارنة من جهة، وبين المتصرف رستم باشا المدعوم من القنصل الفرنسي هنري غيز (Henri Guys) بشكل خاص، وباقي القناصل الأوروبيين وذلك إثر ترحيل المطران البستاني عن أبرشية صور وصيدا إلى القدس عام ١٨٧٨، يمكن مراجعة التقارير الكثيرة حول نشاط البطريرك بولس مسعد خلال سنوات ١٨٦٧ - ١٨٧٨.

T.13. pp. 29 - 32, 41 - 43, 58 - 77, 86 - 88, 100 - 102, 121 - 130, 138 - 177, 193 - 196, 310 - 312, 344 - 347, 372 - 373, 381 - 383, 417 - 425, 433 - 434 et autres.

(٢) هناك تقارير فرنسية كثيرة أشارت بالتفصيل إلى وقائع إبعاد المطران بطرس البستاني أبرزها:

- تقرير ٢٧ أيار / مايو ١٨٧٨، حول قرار المتصرف رستم باشا بإبعاد المطران مؤقتاً عن مركزه في دير القمر وسوقه منها محروساً بالقوة العسكرية. وهي سابقة خطيرة في تاريخ رجال الدين الموارنة في جبل لبنان، مما سبب، استياء شعبياً عارماً ضد المتصرف والقنصل الفرنسي معاً. T.13. pp. 436 - 438.

راجع أيضاً التقارير التالية:

- Rapport du Juin 1878 pp. 438 - 440 et 440 - 444.
-Rapport du 18 Juin 1878 pp. 445 - 446.
- Rapport du 25 Juin 1878. T.13. pp. 448 - 449.
- Rapport du 18 Juillet 1878. T.13. pp. 449 - 450.
- Rapport du 19 Juillet 1878. T.13. pp. 451 - 454.

(٣) **الأب إبراهيم حرفوش** «دلائل العناية الصمدانية في ترجمة معلي منار الطائفة المارونية، غبطة أبينا وسيدنا الملفان مار الياس بطرس الحويك، بطريرك انطاكية وسائر المشرق» مطبعة المرسلين اللبنانيين - جونيه ١٩٣٥، ص ٩٦.

(٤) حرفوش - المرجع السابق - ص ١٠٠.

(٥) في تقرير له بتاريخ ٢٥ حزيران / يونيو ١٨٧٨، يتهم القنصل الفرنسي غيز المتصرف رستم باشا بالضعف وعدم الكفاءة بحيث سادت الفوضى في كل مكان وتحول المطرانان يوسف الدبس بطرس البستاني إلى حكام لبنان الفعليين...

**A. Ismail.** «Documents».. T.13. pp. 448 - 449.

(٦) حرفوش. المرجع السابق - ص ٩٥.

(٧) المرجع السابق، ص ٩٦ - ٩٧.

(٨) المرجع السابق، ص ١٠١.

يقدم الملحق رقم ١٩ بتقرير القنصل الفرنسي هنري غيز المؤرخ في ١٦ أيار / مايو ١٨٧٨ ثبتاً تفصيلياً بالانتقادات التي تضمنتها عرائض اللبنانيين ضد إدارة رستم باشا، فبلغت ١٣ انتقاداً تناولت الإدارة، والمحاكم، والحريات العامة، والضرائب والتضحية بالمصلحة اللبنانية، وإرسال عساكر خارج أرض المتصرفية، وتدابير مخالفة لأبسط المبادىء الانسانية وغيرها.

**A. Ismail** «Documents...» T.13. pp. 435 - 436.



(٩) **حرفوش** «دلائل العناية الصمدانية» - ص ١٠٩.

(١٠) المرجع السابق ص ١١٠ - ١١١.

(١١) عند نهاية ولايته في عام ١٨٨٣، استبدل رستم باشا بالمتصرف واصا باشا، يقول القنصل الفرنسي في تقرير له بتاريخ ١١ كانون الثاني / يناير ١٨٨٣، إن خلفاء رستم باشا من المتصرفين قد فهموا الدرس جيداً ولم يتدخلوا في شؤون الأكليروس الماروني.

**A. Ismail** «Documents». T.14. pp. 444 - 448.

- حول تعيين واصا باشا خلفاً لرستم باشا.

**A. Ismail** «Documents»... T.15. pp. 32 - 37.

(١٢) آخر تقرير فرنسي يحمل توقيع هنري غيز كان من بيروت بتاريخ ١٢ أيلول / سبتمبر ١٨٧٨. وفي رسالة من وزير الخارجية الفرنسي السيد ودينغتون Waddington إلى القنصل الجديد السيد تريكو (Tricou) توصية للمساهمة في حل قضية المطران بطرس البستاني، خصوصاً بعد أن أرسل الفاتيكان مبعوثاً خاصاً له إلى جبل لبنان.

(١٣) حرفوش. «دلائل العناية الصمدانية»... - ص ١١١ - ١١٢.

(١٤) المرجع السابق - ص ١١٣.

(١٥) المرجع السابق - ص ٥٥٣.

(١٦) المرجع السابق - ص ٥٥٤.

(١٧) المرجع السابق - ص ٥٩٣.

(١٨) المرجع السابق - ص ٦٠١ - ٦٠٢.

(١٩) المرجع السابق - ص ٦٤٧.

(٢٠) المرجع السابق - صفحات ٦٥٣ - ٦٥٦.

(٢١) المرجع السابق - صفحات ٦٥٧ - ٦٥٨.

(٢٢) المرجع السابق - ص ٦٦٠.

(٢٣) المرجع السابق - ص - ٦٦١ - ٦٦٢.

(٢٤) تراجع صورة البيان في كتاب، **محمد دكروب** «جذور السنديانة الحمراء» - الطبعة الأولى. درا الفارابي ١٩٧٤ ص ٤٣٧.

(★) (البندرول نظام يقضي بحرية زراعة التبغ وتصنيعه والاتجار به دون رخصة أو رقابة من الدولة «المترجم»).

(٢٥) يراجع **الياس البواري** «تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان» الجزء الأول ١٩٠٨ - ١٩٤٦ - دار الفارابي ١٩٧٩ - ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٢٦) **اسكندر الرياشي** «قبل وبعد» بيروت ١٩٥٣ - ص ٥٩.

(٢٧) الأرشيف الانكليزي. Public Record Office - Foreign office - class 271. Piece 12303. Note No 7.

(٢٨) **Ministère des Affaires Etrangères de la République Française. A.E. Carton 413 dossier, 2/1 volume 264. p. 229.**

(٢٩) **A.E. Carton 413. dossier No 2. Liban 1930 - 1935. Note du 9 Avril 1935.**

(٣٠) **Correspondance d'Orient** No 345, Septembre 1926. p. 100.

لمزيد من التفصيل يراجع كتابنا: مسعود ضاهر «لبنان: الاستقلال والميثاق والصيغة». بيروت - دار المطبوعات الشرقية، الطبعة الثانية ١٩٨٤.

(٣١) A.E. Série E. dossier 800 - 801. Note explicative du 17 Février 1933.

(٣٢) A.E. op. cit. Note du 24 Février 1933.

(٣٣) A.E. Série E. Carton 412. Note sur Riad Solh, adressée à Paris le 9 Juin 1936.

(٣٤) A.E. Série E. Note du 17 Février 1933.

(٣٥) تراجع بشكل أساسي أعداد جريدة « القبس » الدمشقية و « النداء » البيروتية خلال هذه المرحلة.

(٣٦) A.E. série E. Carton 413. Liban 1930 - 1935. Télégramme No 1007 adressé par Ponsot à Paris le 26 Mars 1933.

(٣٧) A.E. Série E. Carton 413. Note du 12 Janvier 1934 . في هذه الرسالة وصف دومارتيل البطريرك عريضة والمطارنة بنعوت جارحة وبذيئة مثل « هذا الشيخ العديم الخبرة في السياسة الذي وقع ضحية من حوله من المطارنة المتآمرين »... ويضيف « تتوقع بكركي أن تدلنا على المسالك « القويمة » الواجب سلوكها... فمن المؤكد أن هذه الصداقة المارونية كما أشرت إليها سابقاً، باتت صداقة مزعجة إلى حد ما ».

إن كلاماً بمثل هذه الخطورة لم يكن بإمكان بكركي السكوت عنه. فليس صحيحاً أن الزعامات المارونية في لبنان قد استفادت من مرحلة الانتداب أكثر مما استفادت فرنسا نفسها التي عززت مواقعها الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها في لبنان وسائر بلدان المشرق العربي. ومن الخطأ أيضاً الاعتقاد أن المشروع الفرنسي كان يهدف إلى اجتذاب الموارنة دون باقي الطوائف اللبنانية كما توهم بعض مؤرخي الطوائف في لبنان، خصوصاً المتزمتون منهم. ومن الخطأ كذلك الاعتقاد أن الزعماء الموارنة، الدينيين والمدنيين على السواء، حدّدوا أهدافهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية بالارتباط الوثيق مع فرنسا دون سواها، كما توهم أولئك المؤرخون بالذات. فالزعماء الموارنة، وعلى رأسهم بطاركة بكركي، حددوا تحالفاتهم الداخلية والخارجية تبعاً لمصالحهم بالدرجة الأولى. كذلك فعلت سياسة باريس ذات الارتباط الوثيق بالاحتكارات الفرنسية. وغني عن الإثبات، أن نقاط التلاقي بين باريس وبكركي كانت كبيرة وتحكمها صداقات تاريخية تقليدية. لكن بروز نقاط التعارض كان أمراً ممكن الحدوث أيضاً.

فعندما تجاهلت باريس، عبر مندوبيها المحليين، المصالح الأساسية للزعامة المارونية انتفضت بكركي في وجه أولئك الحكام ومندوبيهم، فجرى عزلهم واستبدالهم بآخرين أكثر اهتماماً بالمصالح المتبادلة بين فرنسا والموارنة، ولا يعملون لمصلحة الاحتكارات الفرنسية دون سواها. لكن السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية تميزت بتوق الزعامة المارونية، الدينية والمدنية على السواء، إلى حكم لبنان دون وصاية خارجية، حتى لو كانت فرنسية. فسقط شعار « الأم الحنون » ليحل مكانه « الميثاق الوطني » لصيغة لبنانية توافقية من مختلفة الطوائف بزعامة الموارنة. وكان لتلك الصيغة، في ظروف عربية ودولية ملائمة، الأثر المهم في ترحيل الانتداب الفرنسي، وجلاء جيوشه عن أراضي لبنان، وإقامة تحالفات وطنية وقومية مع سوريا والبلدان العربية الأخرى. لكن تلك التحالفات بقيت هشة ومؤقتة، إذ لم يضمنها نظام سياسي وطني قابل للتطور فتحجر منذ ولادته، وفشل التحالف الطائفي ـ الطبقي المسيطر في حماية استقلال لبنان، وعروبته، وتطوره الديمقراطي، ودرء الأخطار الإسرائيلية المحدقة به. والآن تبدو المرحلة الراهنة قاتمة للغاية بعدم مرور اثنتي عشرة سنة على الحرب الأهلية المستمرة في لبنان، وانتشار دعوات التقسيم وإقامة جمهوريات إسلامية ومسيحية على أرضه، إضافة إلى مختلف أشكال التقسيم، والكانتونات، والفدرالية، والكونفدرالية، والتعددية وغيرها. وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار البرجوازية اللبنانية، على اختلاف طوائفها ومناطقها، إلى بكركي التي كانت على الدوام صمام الأمان للنظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر منذ أيام المتصرفية حتى الآن. وهي تطالب بكركي بالانحياز الكامل إلى جانب القوى العاملة على بقاء لبنان موحداً، ضمن حدوده المعترف بها دولياً، مع تغيير في بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يضمن عروبته، وتطوره الديمقراطي، والحياة الكريمة لشعبه. فهل تغضب بكركي مجدداً وتعيد وصل ما انقطع من تقاليدها أيام البطاركة العظام خصوصاً مسعد، والحويّك، وعريضة، والمعوشي؟.



# لبنان وفرنسا

## وثائق نشرها البطريرك الماروني مار أنطوان عريضة عام ١٩٣٦

ترتدي هذه الوثائق أهمية استثنائية لأنها لعبت دوراً فاعلاً عند نشرها عام ١٩٣٦، وساهمت في تقريب اللبنانيين بعضهم إلى البعض الآخر، وفي تقريب اللبنانيين إلى أشقائهم السوريين وذلك على قاعدة استقلال لبنان وسيادته، ووحدة أراضيه وشعبه، والتخلي عن دعوات الضم والالحاق من جهة، والحماية الأجنبية من جهة أخرى. حتى الآن، ما زالت هذه الوثائق تتمتع بالأهمية الاستثنائية نفسها حيث الظروف مشابهة في جوانبها الأساسية. وعلى كل لبناني مخلص أن يتمعن في قراءة هذه الوثائق ويستخلص الدروس والعبر اللازمة منها، إذ لا بديل عن وحدة لبنان، أرضاً وشعباً، وعن علاقات ثابتة ومتينة تشده إلى محيطه العربي، وبشكل أكثر تحديداً إلى سوريا التي يرتبط معها بتاريخ طويل مشترك، ومصالح مشتركة، وحدود مشتركة، ومصير مشترك. ولما كانت هذه الوثائق واضحة كل الوضوح في دلالتها وتعابيرها، رأينا من الأفضل ألاّ نرهقها بحواشٍ أو بنصوص أخرى واكتفينا بالمقدمة الطويلة التي مهدت « لغضبة بكركي عام ١٩٣٦ ». وقد أبقينا عند نشر هذه الوثائق باللغة العربية على الشكل نفسه الذي اعتمدته البطريركية باللغة الفرنسية دون تعديل.

مسعود ضاهر

إدراكاً من غبطة البطريرك الماروني أن ما تقوم به إدارة الانتداب، يُضِرّ بمصلحة البلاد وبمصلحة فرنسا بالذات،

وتقديراً منه أن الاستياء في لبنان سيتّسع أكثر، وخشية قيام انتفاضة جديدة في سوريا، رأى غبطته، وهو الصديق الوفي لفرنسا، أن من واجبه تحذير سلطاتها من الخطر الذي يتهدّد نفوذها التاريخي في الشرق. قام بالاتصال ممثلون عنه، وكذلك معاونوه. واغتنم زيارة النائب باستيد (Bastid)، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، إلى لبنان، ليتباحث معه بالأوضاع السيئة التي تعمّ البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وليشرح له أيضاً المخاوف التي تترتب عليها.

وبما أن خطواته لم تؤدِّ إلى نتيجة عملية، وبما أن الشعب يتوسّل إليه كي يرفع عنه المآسي، وجد البطريرك نفسه مضطراً لمخاطبة باريس مباشرة.

فقدّم للوزارة رسائل ومذكرات عاجلة، أكدّ فيها على الأسباب العميقة للمأساة اللبنانية، وعلى ضرورة استباق الأحداث لتلافي الانفجار وذلك بتوجيه السياسة الفرنسية في المشرق وجهة جديدة.

يبدو أن الوزارة الفرنسية لم تكن على اطلاع كافٍ بالشكاوى التي قدّمت إليها، فرأى غبطته أن كلمته لم تكن مسموعة، وأن تفانيه بات موضع شك، وأن شخصه تعرّض لعداوة معلنة.

في الوقت الذي تطبع فيه صفحات هذا الكتاب، يكون الإخفاق في لبنان قد وصل إلى أوجه، وبالمقابل، يكون الغليان في سوريا قد وصل إلى درجة مشابهة.

فدمشق مقفلة كلياً منذ أكثر من ٣٥ يوماً.

وتضامنت مع العاصمة كل القصبات الكبرى في سوريا كحمص وحماة وحلب ودير الزور وغيرها.

وتظاهرت مع الداخل أهمّ المدن اللبنانية وعلى رأسها بيروت وطرابلس وصيدا وصور.

لذلك، اضطرّ المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى تكليف الجيش باستلام زمام الأمور في سوريا.

هم مصمّمون على إنكار الوقائع الدامغة، ولهم كامل الحرية في ذلك!

لعلّ بعض الافراد أو الشركات المعنية تجني بذلك أرباحاً، لكن فرنسا لن تكسب شيئاً.



فمنعاً لأي التباس لدى ذوي النوايا الحسنة عن التوجّه الصادق، والبعيد النظر والمنزّه عن كل غاية، الذي قام به البطريرك الماروني، ننشر هذه الوثائق بأمر من غبطته.

**بكركي في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٣٦**
**جوزف رحمة**
**خورأسقف، أمين سر**
**غبطة البطريرك الماروني.**

« إن اللبنانيين بطلبهم الانتداب الفرنسي هم على قناعة تامة بأن فرنسا الليبرالية والسمحة، لن تحترم استقلالهم فحسب، بل أيضاً، سترسّخه وتضمنه وتدافع عنه ».

( من مذكرة البطريرك الياس الحويك
إلى مؤتمر السلام بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أوكتوبر ١٩١٩ ).

« إن البطريرك الماروني المكمّل لتقليد يعود لأكثر من عشرة أجيال من الصداقة، والمؤتمن على هذا الإرث العائد لآلاف السنين، يرى من واجبه الحرص أن تظهر فرنسا في المشرق، على الدوام، بمظهر الشهامة والنبل الذي أُعجب به أجدادنا، والذي ارتضيناه نحن بملء إرادتنا ورغباتنا ».

( من رسالة البطريرك أنطوان عريضة
إلى السيد لافال (Laval)، رئيس
وزراء فرنسا ووزير خارجيتها،
بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ١٩٣٥ ).

« عندما طالب اللبنانيون بالانتداب الفرنسي، توقّعوا تحقيق أمانيهم بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وذلك بالتفاهم الكامل مع فرنسا، وبما يضمن مصالح البلدين.

« أما في ذهن معظم الفرنسيين الذين كلّفوا بتطبيق الانتداب عملياً، فبدا هذا النظام، فكراً وممارسة، شديد التطابق مع الاستعمار المحض.

« من هنا برزت الصدامات اليوميّة في جميع المجالات ».

( من مذكرة غبطة البطريرك عريضة
إلى السيد لافال بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ١٩٣٥ ).



« إن الحالة التي تعيشها اليوم البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، تبعد عنكم عواطف المشرقيين بينما كانوا منذ أجيال يميلون إلى فرنسا بكل جوارحهم ».

( من رسالة غبطته إلى السيّد لافال
بتاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٣٥ ).

« هل من الجائز أن يصل اللبنانيون إلى درجة اليأس من امكانية إسماع أصواتهم إلى قسم الشؤون الخارجية؟ أم عليهم ان يحملوا آلامهم إلى مجلس الوزراء، ولجان المجلسين، وأعضاء البرلمان والصحافة الفرنسية؟

« وأمام عدم الاهتمام الواضح بمطالبه، هل سيجد لبنان نفسه مضطراً للتوجّه نحو عصبة الأمم؟ ».

( من مذكرة غبطة البطريرك عريضة
إلى السيد لافال، بتاريخ
٢ نيسان/ ابريل ١٩٣٥ ).

... بقيت رسائل ومذكرات غبطة بطريرك لبنان المرسلة بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير، وأول آذار/ مارس، و ٢ نيسان/ ابريل ١٩٣٥، دون جواب وحتى من دون جدوى...

« ... أترضون أن نرى أخلص أصدقائنا يلجأون، بعد أن يئسوا منا، إلى جنيف أو إلى لاهاي. أليست كرامتنا بالذات هي التي ستصاب بالضرر من جراء ذلك أمام عصبة الامم..! ».

( ارنست پيزيه (Ernest Pezet) نائب
موربيهان (Morbihan) ـ فجر العاشر
من شباط/ فبراير ١٩٣٦ ).

# «الوضع العام في لبنان»

مذكرة موجهة من البطريرك الماروني إلى اللجنة البرلمانية المعنية لدراسة أوضاع البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي.

**بكركي في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٣٦**

إلى سعادة السفير الكونت دو مارتيل (Comte de Martel) المفوض السامي للجمهورية الفرنسيَّة في لبنان وسوريا .

سعادة السفير ،

يطيب لنا أن نوجِّه اليكم هذه المذكرة راجين نقلها إلى وزارة الخارجية كي تسلّمها إلى اللجنة البرلمانية المعيَّنة من قبل مجلس النواب ، لدراسة أوضاع البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي .

فتفضلوا ، يا سعادة السفير ، بقبول أسمى آيات التقدير .

**انطوان بطرس عريضة**
**بطريرك انطاكية**
**وسائر المشرق .**

**بكركي في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٣٦**

سيادة رئيس اللجنة البرلمانية المعيَّنة لدراسة الأوضاع العامة في البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسيّ .

سيادة الرئيس ،

يشرفنا أن نقدّم اليكم مذكرة تتناول سير الأوضاع العامة للانتداب في لبنان.

وإننا على ثقة بأنكم ، بعد قراءتها ، ستصبحون على قناعة بأننا لا نسعى إلاّ لخدمة مصلحة لبنان بالارتباط الوثيق مع مصلحة فرنسا العليا .

ونأمل أن تلقى جهودنا ، في هذا الاتجاه ، الاهتمام الذي تستحق من قبل لجنتكم الموقرة ، لأنها ستؤدي إلى تمتين عرى الصداقة بين بلدينا في إطار من التعاون القائم على فهم عميق وثقة وطيدة .

آملين أن تلقى هذه المذكرة اهتماماً ايجابياً من جانبكم ، نرجو أن تقبلوا ، يا سيادة الرئيس ، فائق تقديرنا .

**انطوان بطرس عريضة**
**بطريرك أنطاكية**
**وسائر المشرق .**

بكركي في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦

## ا ـ مقدمة

تربط لبنان بفرنسا صداقة عمرها أجيال؛ وها اننا اليوم نرى، وبألم بالغ، كيف أن بضع سنوات من ممارسة نظام الانتداب باتت تهدّد بالزوال ذلك الشعور لدى اللبنانيين. لن يكون هذا التحول في مصلحة فرنسا أو في مصلحة لبنان. على أصحاب الإرادة الطيبة لدى الطرفين أن يجهدوا في البحث عن أسباب هذا الخطر الداهم لكي يجدوا له علاجاً. وهذا ما حاولنا القيام به في المذكرات التي وجّهناها إلى وزارة الشؤون الخارجية، لا تحدونا في ذلك سوى رغبة واحدة هي المساعدة في تقويم وضع كان يبدو مهدداً على كل المستويات. ولإعادة اللحمة للصلات التي تربط بين البلدين. من أجل الوصول إلى الهدف المرسوم، رأينا من واجبنا أن نلفت انتباه السلطات إلى بعض المسائل التطبيقية والقانونية التي نعتبرها في أساس أيّ إصلاح متوقع.

لقد أشرنا إلى:

على عكس ما يعتقد البعض، لم يكن هناك نير للعبودية حتى يخلعه لبنان غداة الحرب. فلبنان يفخر أنـه كان يحتلّ في المشرق، ومنذ أجيال، وضعاً مميزاً على مختلف الصعد الاجتماعية والثقافية وحتى في الميدان السياسي.

ولم يهتزّ وضعه الخاص خلال المائة سنة الأخيرة إلاّ بفضل تعلّق لبنان بفرنسا.

انطلاقاً من هذه القناعة، كان اللبنانيون يرون في وجود فرنسا بينهم تعويضاً كبيراً لهم.

فقد وعدوا بذلك التعويض، في الشكل والمضمون، عبر نظام الانتداب.

لم يقطّف لبنان، مع ذلك، من ممارسة النظام الجديد إلاّ خيبات الأمل؛ كما أن الحظوة التي كانت لفرنسا في المشرق أصبحت في تدهور مستمر.

لذا، كان يجب أن تطلق صرخة الانذار بالخطر. وكان على أفضل صديق لفرنسا، الذي هو البطريرك الماروني، أن يطلق تلك الصرخة لمصلحة لبنان ولمصلحة فرنسا نفسها.

لكنهم فسّروا صدق نياتنا بشكل خاطىء. فآثرنا أن نضع بتصرّف اللجنة موجزاً للمذكرات التي ارسلناها إلى وزارة الخارجية [1]، وعلى اللجنة أن تصدر حكمها في النتائج.

(١) بتاريخ ١٥ شباط فبراير ١٩٣٥، وأول آذار مارس ١٩٣٥، و ٢ نيسان و ٣٠ نيسان ابريل ١٩٣٥.



## ٢ ـ لبنان قبل الحرب الكبرى وخلالها

قبل العودة إلى الفينيقيين الذين حملوا من الشاطىء اللبناني إلى العالم تجارتهم وصناعاتهم وحضارتهم، يمكننا أن نذكّر بالمكانة المرموقة التي احتلتها بلادنا في ظل الأمبراطورية الرومانية. فمن لبنان وسوريا، جلس على عرش روما أكثر من أمبراطور ليس أقلّهم شأناً امثال سبتيموس ساويروس (Septime Sévère)، وسبتيموس جيتا (Septime Géta)، وكركلا (Caracalla)، وهيليوغابال (Héliogabale)، وألكسندروس ساويروس (Alexandre Sévère). وعلّمت عاصمة لبنان الحالية الحقوق للعالم بأسره، وما زال أستاذا مدرسة بيريت (Béryte)، أولبيانوس وپاپينيانوس (Ulpien et Papinien) حتى يومنا هذا، من أساتذة الحقوق المشهود لهم في العالم.

في القرن السابع للميلاد، عندما هدّدت الغزوات الاسلامية المنتصرة الأمبراطورية البيزنطية، تصدّى لها مردة لبنان، (الموارنة) وحوّلوا الهجوم العاصف عن العاصمة وأسرة الپاليولوغ (Paléologue) الحاكمة فيها. «فقد أفادِ البيزنطيون من الحيلة الناجحة التي قام بها المردة... وأشغلوا معاوية ومنعوه من تركيز كل قواه لحصار القسطنطينية. وهناك تفسيرات عديدة لأصول هذه المجموعة من الأبطال...» [1].

(١) تيوفان، مجوعة الآباء اليونانيين، المجموعة رقم ١٠٨ـ ص ٧٢٢. (Théophane) وجول داڤيد ـ سوريا المعاصرة. ص ١١٥.

Recueil des Pères Grecs 108. p. 722. Jules David, Syrie Moderne p. 155.

وجد الصليبيون بدورهم مساعدين لهم في لبنان « قدَّموا خدمات جَمَّة لمسيحيّينا عندما قاتلوا أعداءنا »[٢]. وسرعان ما ثأر السلاطين بعد رحيل الصليبيين. فكتب المؤرخ العربي ابن سباط: « بهدف معاقبة سكان كسروان والجبل العالي على المساعدة التي قدمَّوها للفرنجة، وانتقاماً منه للمجزرة التي نفذوها ضدَّ جيوش السلطان، أعطى حسين الدين لاجين، حاكم دمشق، الأمر عام ١٢٨٧، لقائد جيشه كارا سانكر (Kara Sankar)، بغزو كسروان وإبادة سكانها »[٣].

احتلَّ السلطان سليم الأول في القرن السادس عشر مصر وسوريا. فاحترم استقلال لبنان في ظل الأمراء المعنيين الذين ثبَّتهم في إمارتهم. وفي بداية القرن السابع عشر خاض فخر الدين الكبير ضدَّ السلطنة العثمانية حرباً دامت ثلاثين عاماً، ووسَّع حدود لبنان حتى حلب شمالاً ودمشق شرقاً والقدس جنوباً[٤].

وعندما وصل نابليون إلى أبواب عكا، أرسل الكولونيل سيباستياني (Sebastiani) مزوداً برسالة إلى أمير لبنان بشير الكبير بتاريخ ٢٠ آذار / مارس ١٧٩٩، يبلغه فيها أن فرنسا تعتمد على صداقة اللبنانيين لشنّ حربها في الشرق[٥].

عقد محمدَّ علي في عام ١٨٣٠ تحالفاً مع الأمير بشير ذاته. وبعد عام تلقَّى ابراهيم باشا من حليفه الأمير اللبناني مساعدة كانت في أساس نجاح الحملة المصرية. (تقرير السيد بازيلي (Basili) قنصل روسيا في بيروت إلى السيد بوتينيف (Boutineff) السفير الروسي في اسطنبول بتاريخ ١١ حزيران / يونيو ١٨٤٠[٦]).

تظهر هذه اللمحة المختصرة بالضرورة، أن لبنان نجح في المحافظة على كيانه خلال قرون، وفي الدفاع عن حرياته ضدَّ الغزاة.

فتعلّق لبنان الثابت بفرنسا هو الذي أوجد له عداوات لم يكن باستطاعته النضال ضدها. فقد أظهرت مشاريع بونابرت ومحمد علي أهمية لبنان في شرق المتوسط. ثم حاولت انكلترا أن تبسط نفوذها على هذه القلعة الطبيعية القائمة في قلب المشرق، فأجرت المحاولات لكن دون جدوى،

(٢) على حدّ تعبير مؤرخ الحملات الصليبية غليوم الصوري ١ ـ ٨ نقله ميشو ٢ ـ ٢٣٤.

Guillaume de Tyr. I - XIII Cité par Michaud II - 234.

(٣) ذكره الدويهي ص ـ ١١٩.

(٤) ماريتي ـ تاريخ فخر الدين. Mariti. Historia di Faccardino.

(٥) بارون دوتستا ١ ـ ٥٧٦ Baron de testa I - 576

(٦) مجموعة الوثائق الديبلوماسية I ـ رقم ٢ و٣ ـ دو لاجونكيير، تاريخ السلطنة العثمانية I ـ ٤٣١.

Recueil de documents diplomatiques I. No2 - 3 - de la Joncquière: Histoire de l'empire ottoman. I. 431.



مع البطريرك الماروني حبيش عام ١٨٤٠، وقام بالمهّمة القنصل الانكليزي السيّد ريتشارد وود (Richard Wood). فأجاب البطريرك الكبير « لا يمكن للموارنة، مهما غلا الثمن، أن ينفصلوا عن فرنسا ». منذ ذلك الحين، لم يعد استقلال لبنان يحظى برضى انكلترا. كتب الجنرال دوكرو (Ducrot) في مذكراته[٧]: ان الانكليز ينظرون باستياء بالغ لاعتماد الموارنة على فرنسا وهي تبدي عطفاً عليهم، لذا راحوا يهاجمون بعنف استقلال هذا البلد. قال اللورد بالمرستون (Palmerston) للسيد غيزو (Guizot) في لقائهما بتاريخ ٤ آذار / مارس ١٨٤٠: « ألا يرضي فرنسا قيام دولة جديدة ومستقلة في مصر وسوريا، إلى حد ما من صنعها، وحليفتها بالضرورة؟ أقمتم نظام الحماية على الجزائر، فماذا بقي بينكم وبين حليفكم المصري؟ لا شيء تقريباً، سوى تلك الدول الفقيرة كتونس وطرابلس الغرب. أما أن يسقط الساحل الافريقي بكامله، وجزء من ساحل آسيا على المتوسط تحت سلطتكم ونفوذكم، فهذا ما لا نستطيع الموافقة عليه[٨].

هكذا تبلورت رؤية سياسة معادية تتبع نهجاً متصلباً ضدّ لبنان. وجاءت الأحداث الدامية على أرضه خلال أعوام ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ النتيجة المحزنة والمؤلمة لتلك السياسة. هـذه الحقيقة واضحة وقد أعلنها النواب الفرنسيون يومذاك من على منبر البرلمان في اجتماعات ١٥ و ١٦ حزيران / يونيو ١٨٤٦، وفي ٣ تموز / يوليو ١٨٤٧. وقد أنهى السيد مالڤيل (Malville) استجوابه بهذه الكلمات: « نتكلم كثيراً أيها السادة، عن مكر وخداع هذه الأعراق غير المتحضرة، إذا ما تعلّموا يوماً كتابة التاريخ فسوف يتحدثون عن خيانة أوروبا لانّه، في تلك المرحلة، جاءهم منها أناس حرَّضوهم ووعدوهم بتثبيت ضماناتهم وامتيازاتهم، لا بل وعدوهم بتوسيعها. وقـد رأيتم كيـف بُـرَّ بتلـك الوعود: فلم يكن السكان المسيحيون في جبل لبنان خاضعين عملياً للإدارة المباشرة للباب العالي الذي لم يكن يمارس سوى حق السيادة فقط. قال أصدقاؤكم منذ بضعة أيام: « علينا ان نبني سويسرا في الشرق » أما أنا فأطالب بألاَّ نخلق هناك بولـونيـا جـديـدة ». أمـا السيـد كريميـو (Crémieux) فقال: « أيها السادة، الأمر يتعلق بمسيحيي لبنان، وهم أشقاؤكم منذ أجيال، ليس فقط أخوة الدين بل أخوة الحرب في ساحات المعركة. وجدتموهم في كل المناسبات إلى جانبكم كما وجدهم القديس لويس ونابليون... ».

لقد أثارت فرنسا مجازر عام ١٨٦٠ الأخيرة، فقرَّرت القيام بتدخّل عسكري. كان ذلك سيشكل تعويضاً لما جرى. لكن المحادثات الديبلوماسية أدَّت إلى خيبة أمـل، إذ قـادت إلى تجزئـة الأرض اللبنانية. فقد فُصلت المدن الساحلية والسهول، وأبعد اللبنانيون إلى الجبال. هكذا تمّ تدمير

(٧) الجزء الأول ص ٢٦.

(٨) De Testa II. 524.

الإمارة. ولأول مرة في تاريخه، ورغم معارضة فرنسا، عرف لبنان حاكماً أجنبياً مفروضاً عليه باسم المتصرف[٩].

مهما يكن من أمر، فإن النظام الأساسي لعام ١٨٦١ - ١٨٦٤، أمّن للبنان استقلالاً ذاتياً تاماً. إلاّ انه لم يشكل بنظر اللبنانيين بديلاً للاستقلال المطلق الذي كانوا يأملون به. وقد استغرب السيد كايو (Caillaux) أثناء مروره ببيروت عام ١٩١٢، أن يكون «هذا الشعب السعيد الذي لا يدفع الضرائب ولا يؤدي الخدمة العسكرية»، غير مسرور. ومنذ ذلك التاريخ، يعيش لبنان بانتظار فرنسا كشعب إسرائيل بانتظار المخلص.

لمّا اندلعت الحرب عام ١٩١٤، راحت جمعيات الصليب الأحمر الفرنسي - اللبناني، في لبنان كما في بلدان المهجر، تعمل بتفانٍ كبير. ولم يكتف اللبنانيون بالمساهمة المالية لدعم فرنسا، بل أرادوا الانخراط الشعبي في الجيش الفرنسي. وبرزت صعوبات كبرى لاستيعاب حماسهم. فكتب قنصل فرنسا في طرابلس إلى موارنة لبنان الشمالي بتاريخ ١٨ آب/ اغسطس ١٩١٤، ما يلي: «لأسباب سيشرحها لكم مباشرة حامل هذا الكتاب، أرى وجودكم في لبنان ضرورة لأجل القضية الفرنسية التي هي قضيتكم».

ولم تمرّ تلك الظاهرات دون ثمن بعد دخول تركيا في الحرب، فقد تعرَّض لبنان بين ١٩١٥ - ١٩١٨ لمجاعة منظمة لقي فيها نصف السكان حتفهم، أي أكثر من ٢٠٠ ألف لبناني. وعلى غرار مالڤيل وكريميو، قام بيرار (Berard)، وجونار (Jonnart)، وبوانكاريه (Poincaré)، وكثيرون غيرهم من النواب والشيوخ، بتذكير ممثلي فرنسا بذلك، أثناء الحرب وبعدها. لقد تحمّل لبنان ببسالة الشهادة التي كان يرى في نهايتها فجر القيامة الكبرى: سوف تأتي فرنسا وسيتحقق بمجيئها حلم الأجداد. ذلك كان إيمان اللبنانيين الذي لا يتزعزع.

تلك كانت الأجواء النفسيّة التي رافقت من بقي حياً من اللبنانيين عندما واجهوا الفرنسيين الأوائل القادمين إلى لبنان عام ١٩١٨.

(٩) برقية من السيد توفونيل Thouvenel إلى سفيره في الآستانة في ٢٨ أيار ١٨٦١. De Testa VI - 392.



## ٣ - لبنان بعد الحرب

حلّت فرنسا أخيراً عندنا، فوصل الشعور بالفرح إلى حدّ لا يوصف. وشهدنا بأنفسنا تلك الأيام الخالدة من تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩١٨.

التصريحات الأولى لممثلي فرنسا فتحت باب الأمل على مصراعيه. فتمّت دعوة مجلس الإدارة الكبير في جبل لبنان للانعقاد بعد انقطاع دام طيلة فترة الحرب. وبالاتفاق مع المفوض السامي، صوّت المجلس على المذكرة الشهيرة في ١٠ تموز/ يوليو ١٩١٩ المقدمة إلى اللجنة الأميركية جاء فيها «لبنان بلد سيّد مستقل، ويجب ألاّ تمس المساعدة الفرنسية بأي حال من الأحوال هذا الاستقلال».

ودعي سلفنا ليحمل بنفسه أماني لبنان على رأس وفد لبناني إلى مؤتمر السلام. وفي لقاءاته الأولى مع السيد كليمنصو (Clémenceau)، والسيد بيشون (Pichon) وزير الشؤون الخارجية، أكدّ البطريرك الحويك رئيس الوفد على المطالبة بالاستقلال المطلق للبنان. وبعد محادثات مضنية انتهى البطريرك الكبير، لأسباب تخرج عن نطاق هذه المذكرة، إلى الموافقة على طلب الانتداب. لكن الموافقة جاءت مرفقة بتحفظات صارمة، واشترط بوضوح أن يرتبط الانتداب بتدابير تسمح للبنانيين أن يتمتعوا باستقلالهم عملياً وكامل حرياتهم، فوافق رئيس الحكومة الفرنسية على التحفظات المقدمة. تلك هي الأسس التي قام عليها اتفاق الحويك - كليمنصو، وذلك ما يؤكده نص مذكرة البطريرك الحويك في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٩، ورسالة كليمنصو الجوابية في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩.

عرض البطريرك على مؤتمر السلام ما يلي: «لمّا كانت الظروف الراهنة والرغبة في تسهيل مهمة مؤتمر السلام، تضع أمام الوفد اللبناني مهمّة الابتعاد عن طرح ما إذا كانت المادة ٢٢ من صك عصبة الأمم تستهدف لبنان الكبير كبلد مستقل منذ فترة طويلة، والذي أكدّ شكل استقلاله المحددّ النظام الأساسي لعام ١٨٦١. ومهما تكن قانونية المسألة التي ينوي الوفد اللبناني المحافظة عليها، تبعاً لأهداف وروح المادة (٢٢) من صك عصبة الأمم، فإن مبدأ الانتداب وضع بهدف تعزيز وتسريع حصول الشعوب التي تطبق عليها تلك المادة، على السيادة الوطنية. ولبنان الخاضع منذ ستين عاماً لنظام الانتداب العالمي، والذي أنجز، منذ زمن طويل، إعداده السياسي، يستحق أن يصبح اليوم دولة سيدة. ومع ذلك، ورغم أن لبنان متمسك الآن بتلك السيادة يخضع لقرار مؤتمر السلام لجهة الاعتراف بنظام الانتداب».

وتحدّدت التحفظات التي اشترطتها المذكرة على نظام الانتداب بهذه العبارات: «إن اللبنانيين بطلبهم الانتداب الفرنسي هم على قناعة تامة بأن فرنسا الليبرالية والسمحة، لن تحترم استقلالهم فحسب، بل أيضاً، سترسخه، وتضمنه، وتدافع عنه. إنهم مقتنعون بأنها ستعرف كيف تحترم كرامتهم وحكومتهم وإدارتهم التي يرغبون في المحافظة عليها لبنانية في الأساس، وبأنها ستطور، خلال مرحلة الانتداب التي تعدّ لبنان إلى السيادة، الشعور القومي من خلال إبقاء التنظيم والإدارة والقضاء بين أيديهم في بلادهم... وستساعد على إقامة نظام ديمقراطي حيث يتمتع المجلس المنتخب فعلاً بكل صلاحيات المجالس النيابية في البلدان الغربية، وعلى احترام كل الحريات».

دوّن السيد كليمنصو الاتفاق الموضوع وكتب يقول: «إن المحادثات التي أجريتموها مع وزير الخارجية، ومعي أنا بالذات، ستؤكد لكم القناعة بأن حكومة الجمهورية الفرنسية متمسكة بتقاليد الودّ المتبادل منذ أجيال بين فرنسا ولبنان، وهي على ثقة بأن الحلول التي سنتابعها في مؤتمر السلام، هي بمجملها منسجمة مع طموحات الشعب الذي تشكلون أنتم أرفع مندوب له. إن رغبة اللبنانيين في الاحتفاظ بحكومة مستقلة، وبدستور وطني مستقل، تنسجم كلياً مع تقاليد فرنسا الليبرالية».

تبدو الأهمية التي كانت تعلقها السياسة الفرنسية في إبراز صوت لبنان أمام الدول المجتمعة في ڤرساي (Versailles) من خلال العبارة الأخيرة في رسالة كليمنصو: «إنني على قناعة، أعلن الرئيس الشهير، انني باعطائكم هذه الضمانات، أستجيب للمشاعر التي جعلت سكان لبنان يتحمسون مرة أخرى في طلب الانتداب الفرنسي لبلدهم». هكذا نجد في أساس الانتداب على لبنان ليس اتفاق لندن في ٢٤ تموز / يوليو عام ١٩٢٢ بل أيضاً، وبالأخص، اتفاق الحويك - كليمنصو. وإذا لم تكن فرنسا تحاسب إدارة الانتداب إلاّ أمام عصبة الأمم، فيبقى من المؤكد أنه يحق لكل لبناني الطعن أمام مؤتمر جنيف (Genève) الموقر، بخاصة وأن كل التصريحات حول



الانتداب، وحول حقوق الشعوب الصغيرة لا تترك أدنى شك في وصف الروحيّة التي أوحت بخلق هذا النظام الجديد منذ كتابات پوانكاريه حتى آخر خطب السيدين هوار ولاڤال (Hoare et Laval)، أمام ممثلي ٥٤ دولة، اللذين أخذهما إعجاب بالمثال الذي كان وزراء فرنسا وانكلترا يدافعون عنه أمام العالم.

في أول كانون الثاني / يناير ١٩٢١، كتب پوانكاريه في «مجلة العالمين» (Revue des Deux Mondes) ما يلي: «لسنا في الشرق لا من أجل إلحاق أراضٍ جديدة بنا ولا من أجل إقامة وصايتنا. إننا هناك من أجل الانتداب... قد يقال ذلك مجرَّد مظهر لأننا في الواقع أسياد المنطقة. ذلك غير صحيح... إن الفئة «أ» (A) التي يدخل ضمنها انتدابنا على سوريا وانتدابنا على لبنان... تضمّ دولاً يجب أن تبقى مستقلة... لسنا سوى معاونين ومستشارين لسكان متحضرين مدعوين لحكم أنفسهم بأنفسهم بأوسع معاني الكلمة. هكذا فهم الأمر المسيحيون والمسلمون عند وصولنا فاستقبلوا جنودنا كمحررين... وسيصاب السكان الذين يحبوننا بخيبة أمل قاسية إذا ما ظهرنا أمامهم كغزاة».

بهذا المعنى بالذات فهم اللبنانيون بدورهم نظام الانتداب. وإذا كان للاستشهاد بالكلمة من معنى، فقد جاء في مذكرة موجهة من الاتحاد اللبناني في مصر إلى الحكومة الفرنسية في شباط / فبراير ١٩٢١، «فإن الانتداب ليس سوى مسؤولية عالمية لفترة مؤقتة ومحدَّدة، قد فرض فقط لمصلحة البلد الذي يطبق فيه، مما يستبعد أي فكرة للاحتلال أو للسيطرة أو للاستعمار، وبشكل خاص للربح». ونلاحظ عند دراسة المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، أنها تستند إلى النظرية القانونية للانتداب في مجال الحقوق المدنيَّة: «يتحمَّل الوصيّ مسؤولية كبيرة إذا حاول الاستفادة من مسؤوليته، عن حسن نية، ليحصل على كسب شخصي».

حديثاً، درس نورمان بينتويش (Norman Bentwiche) في محاضرة له عن نظام الانتدابات (Système des Mandats) أن: «الدولة الوصية كالوصيّ في الحقوق المدنية تخضع لمسؤولية ولالتزام بدلاً من أن يكون لها الحق بالاستفادة، وتنفذ الوصاية لمصلحة الأشخاص الذين تتحمل مسؤوليتهم». وكتب ڤان ريس (Van Rees) نائب رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات في مقدمة كتابه «الانتدابات الدولية» (Les Mandats Internationaux)، «إن نظام الانتداب يفرض وجوباً من حيث المبدأ ألاّ يقدم تطبيقه مصالح مادية للدولة المنتدبة».

يبدو من الطبيعي في هذه الظروف أن لبنان كان يحدوه بعض الأمل في الانتداب من أجل تحقيق حلمه. لكن من الطبيعي أيضاً أن يكون اللبنانيون قد شعروا ببعض الضيق من رؤية حلمهم

الجميل يتلاشى. فنظرة عامة لما أنجز خلال السنوات الماضية تكفي لفضح ما قامت به لجنة الانتداب:

- التبديل المستمر في مؤسسات الدولة.
- الاستخدام الاعتباطي للأموال العامة وتبديد الاقتصاد الوطني.
- انحلال العادات والأخلاق العامة.

ذلك هو المشهد الذي يراه لبنان بدهشة منذ عام ١٩١٨ حتى يومنا هذا.

## أولاً: حول التبديل المستمر في مؤسسات الدولة

برزت الحاجة إلى تغيير كل شيء، بشكل دائم وفي جميع المجالات: سواء في الجهاز التنفيذي أو الإداري أو القضائي أو التشريعي أو الدستوري، وذلك بهدف الوصول إلى التضييق الشديد على ممارسة الحريات التي كان يتمتع بها لبنان قبل الانتداب.

### ١ ـ التبديل في الجهاز التنفيذي

لم يعرف لبنان في ظل النظام الأساسي لسنوات ١٨٦١ـ١٩١٦، أي خلال فترة ٥٥ عاماً، سوى ثمانية حكام هم: داوود، فرنكو، رستم، واصا، نعوم، مظفر، يوسف وأوهانس باشا.

وبين أعوام ١٩١٨ ـ١٩٢٦، وهو تاريخ إعلان الجمهورية اللبنانية، أي خلال أقل من ثماني سنوات ونصف السنة، تعاقب على لبنان عشرة حكام فرنسيين هم: بوشيه (Boucher)، سيشيه (Séchet)، لابرو (Labrue)، كوبين (Copin)، نييجر (Niéger)، بيابّاب (Piépape)، ترابو (Trabaud)، أوبوار (Aubouard)، ڤاندنبرغ (Vandenberg) و كايلا (Cayla). وهؤلاء كانوا يملكون كل السلطات: الإدارية والتشريعية والتنفيذية.

لم يكن حق السيادة يعطي السلطنة حق التدخل في الشؤون الداخلية في لبنان. فالمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لعام ١٨٦١، تدافع، وبحرص شديد، عن حق لبنان المعترف به في ضمان الأمن على جميع أراضيه وبوسائله الخاصة.

في ظل الانتداب، أخضعت بالكامل القوة المسلّحة في لبنان من «شرطة ودرك» لسلطة



المستشار الفرنسي وللبعثة العسكرية الفرنسية. وقد نشر مايدل انه يجري البحث لربط الدرك والشرطة اللبنانية بالأمن العام الخاضع للمفوض السامي مباشرة.

### ٢ ـ التبديل في الجهاز الإداري

تمتّع لبنان خلال سنوات ١٨٦١ ـ ١٩١٦ بنظام إداري لم يتعرض خلال تلك الفترة لأي نوع من التعديل، وذلك وسط رضى عام من جميع السكان. كان كل الموظفين دون استثناء، من اللبنانيين وتحمّلوا لوحدهم تبعات مسؤولياتهم.

وخلال سنوات ١٩١٩ ـ ١٩٣٠، حصلت خمسة تغييرات تنظيمية جذرية ومتفرقة في الجهاز الإداري.

فالقرار رقم ٢٣ (23 L. R) الصادر في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٤، قد حوّل الموظفين اللبنانيين، من أعلاهم إلى أدناهم، إلى منزلة منفذين بسطاء موضوعين بتصرف المستشارين الفرنسيين ومندوب المفوض السامي.

### ٣ ـ التبديل في الجهاز القضائي

ساد في لبنان، قبل الحرب، تنظيم قضائي لم يتبدل. أما خلال أعوام ١٩١٩ ـ ١٩٣٤ فقد شهدنا ٣١ تعديلاً مختلفاً في النظام القضائي. وشهد الإصلاح القضائي الأخير عام ١٩٣٤، والذي اعتبرناه مثالياً ونهائياً، أربعة تعديلات مختلفة... ولا بدّ، في هذا المجال، من لمحة عابرة حول النظام القضائي في لبنان.

قبل الحرب، وعلى جميع الأراضي العثمانية، كان لكل دولة تتمتع بالامتيازات الأجنبية الحق في حضور الدعاوى التي تعني أحد مواطنيها، فكانت توفد إلى الجلسات القضائية ملحقاً من القنصلية. لم يكن الملحق عضواً في المحكمة ولا يحق له التصويت على المذكرة لإصدار الحكم. «كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية، وكل دعوى، حتى ولو كانت مدنيّة بين رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالي الجبل، تجري المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها...» (المادة التاسعة من النظام الأساسي للمتصرفية).

فرضت بالإكراه على القضاء اللبناني في ظل الانتداب قضايا مذلّة جداً، أولاً، شملت امتيازات كل الدول التي تضمّها عصبة الأمم بما فيها تلك التي لا امتياز لها. ثم إن الإذن المعطى

للملحق قنصلي بحضور الجلسات تحوّل إلى نظام « للقضاء المختلط »، التي تشكل دائماً بأكثرية فرنسية خلافاً لموجبات المادة الثانية من قانون ١٧ شباط / فبراير ١٩٢٨ الذي لا يسمح للسلطة الفرنسية بالتدخل إلاّ بطلب ملحّ من أحد الفريقين المعنيين. أضف إلى ذلك انه أقيمت رقابة فرنسية على كل فروع القضاء المختلطة منها، واللبنانية فقط، وهذه الرقابة مطلقة الصلاحيات. ومن جهة أخرى، يعمل على الأرض اللبنانية، إلى جانب محاكم الحق العام، قضاءان استثنائيان هما: محكمة العدل المختلطة التي أنشأها الجنرال ويغان (Weygand) أيام انتفاضة عام ١٩٢٣ والتي لم يعد هناك مبرّر لوجودها اليوم، بخاصة وأنها ألغيت في سوريا بالذات. والمحكمة العسكرية الفرنسية طبقاً للقانون الفرنسي الصادر في ٩ آذار / مارس ١٩٢٨ الذي ينصّ أن يحال العسكريون وأمثالهم فقط إلى العدالة العسكرية وخلافاً للموجبات الملحّة المذكورة في هـذا القـانـون، وسـع قـرار ٥/ س. (5. S) الصادر عن الجنرال ساراي (Sarrail) والمقدّم بتاريخ ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٢٥، في حالات محددة، سلطة المحكمة العسكرية ليشمل المدنيين اللبنانيين.

لقد فرضت جميع هذه الإجراءات على العدلية اللبنانية: توسيع الامتيازات لتشمل الدول التي لم تكن تتمتع بها، وإعطاء الحق للملحق القنصلي بحضور الجلسات القضائية؛ إنشاء مجالس قضائية مختلطة مع الاحتفاظ بمحكمة العدل المختلطة؛ وتوسيع الصلاحيات العسكرية لتطال اللبنانيين؛ وتنظيم الرقابة الفرنسية المطلقة؛ كل هذه الإجراءات غير مبررة على الإطلاق، إذ تجعل العدالة اللبنانية لا وجود لها عملياً في المجال الحقوقي.

## ٤ ـ التبديل في الجهاز التشريعي

دون الخوض في مسألة ما إذا كان نظام الانتداب يعطي للسلطات المنتدبة حق التشريع غير المحدود وفي جميع المجالات رغم وجود دستور في البلاد المنتدبة والعمل بموجبه، يكفي التذكير في هذا المجال، بتصريحات للجنرال غورو (Gouraud) في البرلمان اللبناني بتاريخ ٢٥ أيار / مايو ١٩٢٢. وقد أعلن ممثل فرنسا «أن أي مسألة تهمّ الدولة، لن تحلّ دون أن تتم دعوتكم لمناقشتها، ولن يعمل بأي نص تشريعي في لبنان الكبير قبل أن يدرسه مجلسه المنتخب، ولن يوضع أي عبء ضريبي أو يضاف دون التصويت عليه في هذا المجلس».

أصدرت المفوضية الفرنسية في لبنان تدابير تناقض تماماً ذلك الالتزام. فحتى ٢٥ أيار / مايو ١٩٢٥، أصدرت الحكومات اللبنانية (٣٦٦٢) قراراً تشريعياً، وأصدر المفوضون السامون من جهتهم، لتاريخ ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٢٥، (٣٠٢٤) قراراً. منذ حكم الجنرال ساراي، ونظراً للعدد الهائل الذي وصلت إليه القرارات في لبنان وسوريا الصادرة عن المفوض السامي،



حصل تبديل في الأسلوب، فأصبحت القرارات تصدر سنوياً. لكن الطريقة الجديدة لم تغير شيئاً في الجوهر، إذ استمر المفوض السامي يقوم بالتشريع في كل مسألة تهمّ الدولة؛ ويطبق أيّ نص تشريعي يريد، ويضع ويزيد الضرائب والرسوم الجمركية دون الأخذ برأي البرلمان اللبناني.

تجدر الاشارة هنا، وبشكل خاص، إلى القرار رقم ١٧٥ / ل.ر (175. L.R) الصادر في ١٠ آب / اغسطس ١٩٣٤ حول التنظيم القضائي في لبنان. وإلى القرار ١٦ / ل. ر. (16 L. R) الصادر في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٣٥ حول احتكار التبغ. فإصدار القرار الأخير من جانب المفوض السامي دو مارتيل (De Martel) لم يكن منافياً للالتزام المتخذ من قبل الجنرال غورو فقط، بل يتناقض في الشكل مع القرار الذي وقعه السيد دو مارتيل نفسه بتاريخ ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٣٤، والذي نصَّ في المادة (٣٦) منه « انه لا يمكن منح أي احتكار إلاّ استناداً إلى قانون صادر عن المجلس النيابي ».

نشير كذلك إلى أن جميع النصوص التشريعية المتعلقة بالنظام العقاري مع التعديلات المختلفة التي أدخلت عليها كالقرارات رقم (١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢٧٥، ٣٢٩٠، ٣٣، ٣٩، ٤٤)، والقرار (٤٦ / ل. ر)... قد رفضت مباشرة من جانب المفوض السامي.

هل نبالغ إذا تساءلنا بعد هكذا نتائج عن الدول المسند للهيئة التشريعية التي تجتمع في لبنان تحت قبّة « البرلمان »؟

## ٥ ـ الجهاز التشريعي والحريات العامة

لم يعرف لبنان خلال سنوات ١٨٦٤ ـ ١٩١٩ سوى نظام أساسي واحد وقَّعته الدول الخمس الكبرى. ويمكن الإشارة إلى أن ايطاليا وقَّعت عام ١٨٦٨ إلى جانب المجموعة الأوروبية على بروتوكول لبنان. لكن لبنان شهد خلال أعوام ١٩١٩ ـ ١٩٣٤ أحد عشر تغييراً جذرياً في نظامه الدستوري. وقد أشار التغيير الأخير الصادر في الثاني من كانون الثاني / يناير ١٩٣٤، إلى أنه ينظم « بشكل مؤقت تنظيم وعمل السلطات العامة في الجمهورية اللبنانية ». لكن القرار الذي صدر في ٤ كانون الثاني الجاري (١٩٣٦) سجل التغيير الثاني عشر دون أن يكون نهائياً أيضاً.

ليس لهذه التغييرات جميعها سوى هدف واحد: تقليص متزايد للحقوق العامة التي يتمتع بها اللبنانيون. فدستور دو جوڤينيل (De Jouvenel) لعام ١٩٢٦ أكثر ليبرالية من دستور دو مارتيل. ودستور دو مارتيل الصادر بمرسوم في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٣٤ يعطي الصلاحيات المطلقة للمستشارين الفرنسيين ولمندوب المفوض السامي، فيصبح وجود حكومة لبنانية ضرباً من الوهم.

لقد دعانا السيد بونسو (Ponsot) عام ١٩٣٣ إلى تقديم مشروع دستور يستجيب، برأينا، لحاجات البلاد. وفي زيارتنا الأولى للمفوض السامي الجديد دو مارتيل، قدّمنا له المشروع المطلوب والذي يستحق، كما نعتقد، أن يؤخذ بعين الاعتبار. لكننا لم نتسلّم منه ولو جواباً على ما تقدّمنا به.

إن النصوص التشريعية المعمول بها في مجال ممارسة الحريات العامة تعيد لبنان مائتي عام إلى الوراء على طريق التحرر.

فقد ألغيت تماماً حرية الصحافة بموجب القرار الصادر في ٢١ أيار/مايو ١٩٢٥، والذي يسمح للحكومة اللبنانية بتوقيف الصحف إدارياً. ويحتفظ المفوض السامي بالحق نفسه الذي يستخدمه غالباً. وليس للصحيفة حق الطعن ضدّ أي من السلطتين. وتجدر الإشارة إلى أن اثبات تهمة القدح المسموح بها ضدّ الموظفين اللبنانيين (طبقاً للمادة ٣٥ من القرار الصادر في ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٤) غير مسموح بها ضدّ الموظفين الفرنسيين و «ذلك طبقاً للمادة الخامسة من القرار الصادر في ٢٧ أيار ١٩٢٤». أما حرّية الاجتماع فغير مسموح بها عملياً طالما أنها خاضعة لنظام الترخيص طبقاً للقانون الصادر في ٤ حزيران/يونيو ١٩٣٤.

أكثر من ذلك، فالقرار الصادر في ١٢ أيار/مايو ١٩٣٢ بشأن مكافحة الجرائم، يجيز ملاحقة كل تجمّع بما فيه الاجتماعات الخاصة استناداً لمجرَّد وشاية.

إن هذه التبديلات المستمرة في تنظيم الدولة، إضافة إلى التضييق الحاد في ممارسة الحريات العامة، لا توحي بأن هذه الإجراءات تحدوها الرغبة بتلبية طموحات الشعب اللبناني تنفيذاً للالتزامات المتخذة، ولا تضع بين هواجسها خدمة المصالح العليا لفرنسا في المشرق.

من السهل تكرار المقولة القائلة إن العقبات تكمن في البلد نفسه. فقد رأينا، من خلال المعطيات المذكورة لتطبيق النظام الأساسي لعام ١٨٦٤، خلال أكثر من خمسين عاماً، أنه لا يوجد في هذه البلاد شيء لا يمكن معالجته.

يمكننا أن نضيف أيضاً أن درجة الرقي التي بلغها اللبنانيون، التي أظهرتها قدراتهم كرجال دولة وكموظفين ورجال مال وأدباء، تسمح لفرنسا، بتعاونها مع لبنان، أن تخلق في المشرق الدولة النموذجية لتكون مثالاً يحتذى بين حكومات المشرق الأخرى. لقد استفادت انكلترا من اللبنانيين في تنظيم السودان وفي إعادة تنظيم مصر. وأسندت اليهم أعلى المراكز وأدق المهام. ووصل نجاحهم بحيث أن الدول العربية الجديدة لما بعد الحرب طلبت مساعدة اللبنانيين.



وفي الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية وأوستراليا، يتبوأ اللبنانيون المراكز الرئيسة في الإدارة وفي المجالس التشريعية. وبلغت الثروات التي جمعها في كل مكان عقل اللبنانيين وجهدهم الشخصي، دون أي مساعدة، ضرباً من الأساطير. وكمثل ابراهيم الحاقلاني وجبرائيل الصهيوني اللذين طبع اسماها على أبواب الكوليج في فرنسا (Collège de France)، وكمثل السمعاني، من الذين تحتل مؤلفاتهم مكاناً بارزاً في مكتبة الفاتيكان، نشر الكتّاب والمؤلفون اللبنانيون اسم لبنان بكل اللغات وتحت كل سماء. وأصبح شعراؤنا باللغة الفرنسية محط اهتمام وتعليق أكبر دور الصحافة والنشر. أما كتابنا وشعراؤنا باللغة العربية فمعترف لهم كأساتذة في تجديد هذه اللغة الجميلة، ونشروها في القارات القديمة وفي العالم الجديد. لماذا إذاً، على اللبنانيين الخاضعين للانتداب أن يُعاملوا وحدهم وكأنهم عاجزون عن أداء مهماتهم وغير جديرين بتاريخهم؟ ألا يخشى أن تكشف دراسة دقيقة لكل هذه التبديلات المشار إليها، أن هناك فكرة واحدة لا بل إرادة متعمّدة لدى الانتداب بتقليص الحريات العامة تدريجياً وكسر الاندفاع القومي في كل ميدان؟

لقد دافع اللبنانيون بضراوة عبر الأجيال عن استقلالهم. وغداة الحرب، لم تطلب وفودهم إلى فرنسا إلاّ الاستقلال المطلق والسيادة اللذين طالب بهما مجلسهم الأعلى. وخلال سبعة عشر عاماً من الانتداب حصل تبديل في المستوى الفكري والمعنوي وأيضاً في الشعور بالكرامة القومية، فالبرلمان اللبناني، الذي لم يعد يمثل إلاّ نفسه، بلغ به الإسفاف في عام ١٩٣٤ لدرجة التصويت على مذكرة شكر بالإجماع للمفوض السامي، لمجرد أن بعض الصحف نشرت تصريحاً للسيد دو مارتيل يبرز عزمه بالسماح للنواب اللبنانيين انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية بموجب انتخاب حرّ. (راجع المذكرة الصادرة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤).

من جهة أخرى، أحدثت تدابير الانتداب في الشؤون المالية والاقتصادية بلبلة كبيرة لا تزال تتزايد.

### ثانياً: الاستخدام غير المسؤول للأموال العامة وتدهور الاقتصاد الوطني

كانت ميزانية لبنان البالغ عدد سكانه ٤٠٠ ألف نسمة قبل الحرب العالمية الأولى، تبلغ قرابة الستين ألف ليرة عثمانية ذهبية أي ما يعادل ٣٣٠ ألف ليرة لبنانية وورق من عملتنا الحالية (الليرة الورقية تساوي ٢٠ فرنكاً).

واليوم، وقد بلغ عدد السكان ٨٠٠ ألف نسمة، ارتفعت ميزانية لبنان إلى خمسة ملايين ليرة

لبنانية ورق. إضافة إلى أن ميزانية المفوضية السامية التي تعتمد بشكل رئيسي على الجمارك، ارتفعت تقريباً إلى تسعة ملايين ليرة يتحمل لبنان منها حوالى الخمسة ملايين.

هكذا ارتفعت الأعباء الضريبيّة في لبنان من ٣٣٠ ألف ليرة قبل الحرب إلى عشرة ملايين ليرة سنوياً في ظل الانتداب، بينما لم يزدد عدد السكان إلاّ بنسبة الضعف. وتذهب غالبية الموازنة إلى وزارات غير موجودة كوزارة الحربية والبحرية والقوى الجوية ووزارة الشؤون الخارجية.

تجدر الاشارة إلى أن السلطنة العثمانية لم تكلف لبنان شيئاً، لا بل كانت خزينة السلطنة ذاتها تغطي العجز المحتمل في الميزانية اللبنانية. وتنصّ المادة ١٥ من بروتوكول الخامس من أيلول/ سبتمبر ١٨٦٤ انه «إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال الضرورية، فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف. وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونية هي مستقلة عن الأموال، فهي تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة». وبالفعل، فقد دفعت الخزينة للبنان مساهمة سنوية قيمتها ٢٠ الف ليرة ذهبية حتى عام ١٨٨٠[1]. وبقي لبنان، منذ ذلك التاريخ، يطالب بذلك المبلغ كدين سنوي، حتى تقرّر عمداً في فرمان تعيين آخر حاكم للبنان، أوهانس باشا (Ohannes Pacha) بتاريخ ١٠/ ٢٣/ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢، إلغاء ذلك الدين نهائياً أي الدين المتوجب من السلطنة لمصلحة لبنان، والذي بلغ حتى عام ١٩١٩ مليون ليرة ذهبية تقريباً. وعند تسوية الديون مع تركيا لم يستطع لبنان أن يحصّل ديونه بل على العكس ساهم إلى حد كبير مع المساهمين بديون السلطنة.

هكذا خسر لبنان منذ عام ١٩١٨ ديونه على الخزينة العثمانية، وتحمّل، بضيق شديد، قسماً من ديون السلطة ودفع لميزانية المفوضية السامية، إضافة إلى ميزانيته الخاصة فريضة قيمتها ٨٥ مليون ليرة لبنانية ـ سورية ورق.

ويبدو أن المستقبل يخبىء لنا مفاجآت مدهشة. فقد ورد في المادة (١٣) من ميزانية المفوضية العليا هذه الفقرة الفظة «تعويض تكاليف إدارة الانتداب... مستحقات الماضي...» يعني ذلك أن على لبنان وسوريا أن يتحملا، إضافة إلى المبالغ المشار إليها سابقاً، مبالغ أخرى بمثابة نفقات إدارة الانتداب ومنها «مستحقات الماضي... (Mémoire)».



(١) ج. يونغ (G. Young) هيكلية القانون العثماني Corps de Droit ottoman ـ الجزء الأول ١٤٤ ـ حاشية رقم ٢٢.



أما ميزانية المفوضية العليا فتمتص سنوياً ما يزيد على تسعة ملايين ليرة وهي تستحق إشارة خاصة.

### ١ ـ ديون السلطنة العثمانية.

تقلّصت إلى قرابة المليون ليرة.

### ٢ ـ سكك الحديد.

قدّمت لها مساعدة بقيمة مليون ليرة. ولما كان المبلغ كبيراً لدرجة صارخة، خفِّضت المساعدة إلى النصف. ربما كان الاعتراض ان الضمانة الكيلومترية تعود لاتفاقيات سابقة للانتداب. تجدر الإشارة إلى أن هذه الضمانة شملت شبكة السكك العريضة خلافاً للشبكة الضيقة، وهما تعودان للشركة نفسها، وأن التنازل قد تمّ في عام ١٩٢٦ على كل حال. وبدلاً من السعي لوضع حد لهذا الاستغلال البشع وغير المفيد كلياً، وافق حاكم لبنان الفرنسي بالاتفاق مع المفوض السامي على زيادة شروط التنازل. وتوسّعت الضمانة المعقودة لتشمل ليس الشبكتين العريضة والضيقة فقط، بل كل تمدّد حاصل أو محتمل؛ لا بل شملت أكثر من ذلك أي كل مؤسسة فرنسية لها علاقة، من قريب أو بعيد، بسكة الحديد. هكذا تُدفع اليوم مساعدة توسيع الطرق الدولية.

### ٣ ـ مرفأ بيروت.

تقرّر توسيع مرفأ بيروت منذ عدة سنوات. وكلّفت شركة المرفأ الفرنسية بالتنفيذ. وتأمنت لها مساعدة مالية دائمة على حساب ميزانية الأموال المشتركة، وقيمتها ٣٥ مليون فرنك. ومن أجل تبرير هذا التفريط بالأموال العامة، أُعلن بأن هذه المساعدة ستدفع للحكومة المحلية مقابل التخلي عن نصف الأراضي المردومة من البحر. لكن الأراضي المردومة بأموال لبنانية تخصّ لبنان بالطبع، وبالتالي فإن الشركة تستفيد بالواقع، ليس من المساعدة فحسب، بل من نصف الأراضي المردومة أيضاً. أكثر من ذلك: فلكي تغطي مساعدة قيمتها ١٢ مليون ادّعت الشركة صرفها في أعمال التوسيع هذه، سُمح للجنة المرفأ أن تفرض ٤٠ فرنكاً على كل مسافر ينزل في بيروت، رغم الضرر الكبير الذي يسبّبه هذا الاجراء على موسم الاصطياف الذي يبقى المورد الوحيد للبلاد تقريباً. ولا فائدة من الإشارة، أن الحكومة المحلية لاحقّ لها بالمراقبة على الأشغال أو الشركة.

٤ ـ الإدارات المسمّاة بالمصالح المشتركة.

لكل دول خاضعة للانتداب حكومتها وإداراتها العامة: داخلية، عدلية، مالية، تربية وطنية، اقتصادية، بريد وتلغراف. ويقع عبء هذه الأقسام أو الإدارات على كاهل ميزانيات الدول المحلية. إنما، على رأس هذه الادارات الخاصة بكل دولة محلية، أقيمت ادارات مطابقة لها في المفوضية العليا وتسمّى «مصالح» أو «مفتشيات» تخصص لها مبالغ طائلة. لنأخذ مثلاً موازنة ١٩٣٤ التي شهدت تخفيضاً عن الموازنات السابقة.

| | ل.ل.س. |
|---|---|
| الدوائر المالية | ٤٨٥١٤ |
| مصلحة الخزينة | ١٢٣٨٦ |
| الجهاز المشترك | ١٠٥٣٦٩ |
| الدوائر الاقتصادية | ٢٤٢٢٦ |
| دوائر المصلحة المشتركة | ٧١٩٨٦ |
| الأشغال العامة | ٤٣٤٦١ |
| مصلحة سكك الحديد | ٤٥٠٠٠٠ |
| البريد والتلغراف (تفتيش) | ٦٥٠٠٠ |
| التربية الوطنية والآثار | ٢٨١١٨ |
| الأمن العام والداخلية | ١٤٦٨٣٣ |
| الدوائر الإدارية والتشريعية | ٧٦٨٧١ |
| الجهاز الإداري للانتداب لدى الدول والحكومات المحلية | ٢٤٨٠٠٠ |
| القوات الخاصة للمشرق | ٤٥٠٠٠٠٠ |
| نفقات استثنائية | ١١٠٠٠٠ |

نشير عرضاً إلى أن المفوضيات السامية البريطانية، سواء في العراق أم في مصر، تتشكل من المفوض السامي وبعض الموظفين الذين لا يزيد عددهم عن العشرة، وهم لا يكلفون المالية المصرية أو الخزينة العراقية شيئاً...

لذا، تفسّر الأرقام الواردة آنفا عجز البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي عن تطبيق سياسة ضريبية لا تستوحي إلاّ المصالح الاقتصادية للبلاد. فنظراً للموازنة الضخمة للمفوضية العليا، تفرض دائرة الضرائب تعريفات جمركية هدفها تأمين توازن الموازنة ولو أدى ذلك إلى كارثة على



صعيد الاقتصاد الوطني. هكذا نصل إلى الاستنتاج بأن استيراد الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي من فرنسا مثلاً يتعدّى الصادرات بنسبة ٥ إلى ١. فالتجارة والصناعة والزراعة مشلولة، لكن هناك من يستفيد. ويمكن تقديم عدة أمثلة مأخوذة من إحصاء عام ١٩٣٤ عن سلع يمكن لسوريا ولبنان أن يوفراها بشكل واسع، ومع ذلك، فهي مستوردة بكميات كبيرة بسبب غياب السياسة الجمركية الوطنية.

| الاستيراد | القيمة بالليرة اللبنانية ـ السورية |
|---|---|
| حيوانات حية وانتاج حيواني | ٣٣٦٥٧٧٨ |
| زبدة | ١٣٢٠٠٩ |
| أجبان | ١٥١٦٧٢ |
| منتوجات نباتية من فواكه وخضار | ٢٥٥٩٦٧١ |
| طحين | ٥١٦٨٩٣ |
| شحم وزيت | ٧٢٣٢٢٦ |
| مشروبات | ١٦٣٩٤٥٣ |
| أسمنت | ٤٠٨٤٥٢ |
| صابون | ١٦٤٦١٠ |
| جلود مدبوغة وجلود خام | ٦٦٠٥٨٠ |
| أخشاب | ٩٥٣٨٧٧ |
| ورق | ٦٦٢٥٤٦ |
| خيوط صوف | ١٧٣٦٩٣ |
| حرير خام طبيعي | ١٥٢٩١٥ |
| خيوط قطنية | ٣٦٣٥٢٧ |

من جهة نرى شركات تجارية وصناعية لبنانية تنهار وتتعرَّض للإفلاس بسبب غياب التشجيع، بينما تزدهر شركات أخرى بفضل الحماية التي تلقاها من قبل السلطات.

أما الزراعة فهي تتمثل بشكل رئيسي في بلادنا بشجرة التوت (للحرير) والزيتون والكرمة والتبغ. وقد اندثرت كل هذه المزروعات أو تكاد. وحدها زراعة التبغ استمرت وتشكل مصدر عيش لجزء كبير من السكان. وتقررَ احتكار التبغ لسدّ حاجات الخزينة التي لا تشبع.

**٥ ـ تأسيس الاحتكار.**

سرت شائعة عام ١٩٣٤ أن السلطات تفكر بفرض احتكار التبغ في البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. وكان الشعب اللبناني قد اعتاد، منذ أجيال، توجيه أنظاره نحو البطريركية المارونية في الساعات الوطنية الحرجة، لذلك، سارع بالتوجه إلينا متوسلاً تدخلنا ضدَّ الاحتكار المزمع القيام به. ونقل لنا مطارنتنا المجتمعون في بكركي شكاوى إجماع السكان في أبرشياتهم، وألحوّا علينا كي نقوم بتدخل مستعجل وحازم. فأسرعنا بالاتفاق معهم إلى توجيه رسالتنا بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤ إلى المفوضية العليا، عرضنا فيها الشعور العام في البلاد ضدَّ الاحتكار. وإذ رأينا أن الرسالة بقيت من دون صدى، أوفدنا إلى المفوضية العليا أساقفة وكهنة يطالبون بإعفاء البلاد من هذه المصيبة الأخيرة. لكن شيئاً إيجابياً لم يحصل وتابعت حركة الاحتكار تنفيذ مخططاتها. ونظراً إلى ازدياد ضغط الشعب كله وتوسّلاته والشكوى من شقائه ومصائبه، وجدنا أنفسنا مضطرين للتوجه مباشرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية، فأبرقنا لها بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٣٤ بما يلي: «البلاد كلها في قلق شديد وهي تخاف إقرار الاحتكار فجأة؛ ترجونا الطلب إليكم أن ترسلوا بسرعة أمراً بتأجيل أي قرار؛ نأمل أن تأخذوا بعين الاعتبار الأماني الإجماعية للسكان. نحتج باسم اللبنانيين والسوريين ضدَّ أي احتكار».

اتهمنا يومذاك بأننا وراء إرسال البرقية عبر حيفا، وبأننا وقفنا ضد الاحتكار دون مبررات عقلانية، فشرحنا للوزارة في أول آذار/ مارس ١٩٣٥ الطريقة التي اتبعناها لإرسال البرقية. لم تكن حيفا سوى مكتب صلة لجأنا إليه، لأن برقيات الاحتجاج ضدَّ الاحتكار أرسلت إلى مكتب التلغراف في بيروت من قبل مقامات ونقابات، ورُفضت تحت ذرائع مختلفة. كذلك الجالية الفرنسية في بيروت أعطت المثال عندما قدّمت احتجاجها الشديد عبر حيفا أيضاً، لأن المفوضية منعت المدنيين من العمل النقابي. أما أسباب احتجاجنا ضدَّ الاحتكار فمدّونة في مذكرة وجهناها بتاريخ ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٣٤ إلى وزارة الخارجية بعلم من المفوض السامي، لكنها بقيت دون جواب ولا بدَّ من الاستناد إليها. (يراجع الملحق الأول).

إن سنة من الممارسة كانت كافية لاعطاء فكرة عن الابتزاز والمضايقات التي ترتكب كل يوم باسم الاحتكار وتحت ستاره بخاصة ضدَّ المزارعين، هذا دون الحديث عن السيجارة التي أصبحت أكثر سوءاً وضرراً.

**٦ ـ السوريون واللبنانيون.**

في معرض «الاستنكار العام» الذي أثاره الاحتكار سواء في لبنان أم في سوريا، وبما أننا



أشرنا إلى الاجماع الحاصل عند السوريين واللبنانيين للاحتجاج ضد الاحتكار لم يتورعوا عن اتهامنا بالتحالف مع الوحدويين ضد فرنسا تهمة غريبة، علماً أن احتكار التبغ ليس الانتداب، وانه لمبالغة حقاً ومن غير المعقول فعلاً أن نصنف أعداء لفرنسا في كل مرة نحتج فيها على تنازل مفرط أو مساعدة مبالغ بها كما لو أن فرنسا لم تأت إلى المشرق إلا لتؤمّن أرباحاً خيالية للشركات الخاصة.

الأغرب من ذلك أن السلطات لم تتلق بارتياح الانفراج الحاصل بين السوريين واللبنانيين. كان المطلوب أن يحصل العكس تماماً. أولاً، لأن مئات من الموارنة والمسيحيين عموماً يعيشون في سوريا ومن مصلحة الجميع أن يعيشوا بسلام، بعضهم مع البعض الآخر، وعلى الأرض نفسها. وقد برزت تأثيرات هذا الانفراج عبر تظاهرات الفرح الجماعي البادي لدى المسلمين والمسيحيين. ثم إنها لسياسة قصيرة النظر أن تعتبر الصداقة بين السوريين واللبنانيين «عملاً موجهاً ضدَّ فرنسا».

إن تقويماً سلبياً ومترفعا للأمور يفضي إلى عكس تلك النظرة الضيقة، وعلى ممثل فرنسا أن يفرح لهذا الانفراج ويهنئنا على ذلك. لأن اتحاد السوريين واللبنانيين يشكل حجر الزاوية لسياسة جديدة بعيدة المدى ترى من خلاله مفهوماً أكثر فائدة للانتداب. فالسوريون واللبنانيون الذين تجمعهم مشاعر التعاطف والعرفان بالجميل لفرنسا يشكلون كتلة لدعم سياستها في المشرق.

**٧ ـ ضغوط عقيمة.**

من المعروف أن احتكار التبغ لم ينشأ إلاّ لتأمين التوازن في ميزانيات الدول المحلية. في الواقع، ليست موازنات تلك الدول، انما موازنة المفوضية العليا هي التي تسحق المكلف اللبناني. ولا نفع من فرض الاحتكار أو إلغاء المحاكم الضرورية لاجراء العدالة، أو تقليص أجور الموظفين الصغار الذين يقبضون ثلاثين ليرة، والحجّاب الذين يقبضون ستة عشر ليرة لبنانية ـ سورية، طالما أن الدول الخاضعة للانتداب مضطرة لتأمين موازنة سنوية للمفوضية العليا بقيمة تسعة ملايين ليرة.

ذلك أصل كل البلاء! لم يعد سراً اليوم ان اللبنانيين لا يجدون في جبالهم قوتهم اليومي الضروري. أما في المدينة فقد جاءت مصيبة التفسخ الأخلاقي لتزيد الطين بلّة.

**ثالثاً: انحلال العادات والأخلاق العامة**

كرؤساء كل الطوائف الأخرى، ليس بالامكان السكوت على انحلال العادات والأخلاق العامة في بلد معروف بعاداته الفاضلة. اليوم، لم يعد الأمر كما كان. لقد أصبحت علب الليل والخمارات

التي كانت مجهولة حتى الأمس القريب في لبنان مكان لقاء عصري لفئات المجتمع المخملي. وانتشرت المشاهد الموبوءة والصحف الاباحية والنشرات اللاأخلاقية على نطاق واسع. وتدفقت إلى بلادنا النساء ذوات السمعة السيئة، أو بائعات الهوى اللواتي يمارسن تأثيراً مشؤوماً على شبيبتنا. وانتشر الانتحار والأمراض المخجلة (الزهرية) في أوساط السكان، وازدادت الجريمة مع ازدياد الوفيات، وتناقص عدد الولادات.

بالاتفاق مع أساقفتنا وقادة الطوائف المختلفة، رفعنا إلى المفوض السامي مذكرة نطالب فيها بإلغاء بيوت الدعارة كما يحصل في كثير من البلدان المتحضرة، وبمنع بائعات الهوى الأجنبيات من دخول الأراضي اللبنانية. لكن مذكرتنا بقيت دون جواب.



## ٤ ـ اعتبارات عامة

هذا هو باختصار الوضع العام كما يبدو بعد سبعة عشر عاماً من الانتداب. هذا الموضوع لم يشبع درساً، وهناك أسئلة كثيرة، تتناول المصلحة العليا، لم تطرح. التعليم الرسمي الذي يحتاج توجيهه إلى تنظيم دقيق؛ وإدارة الآثار التي عليها أن تجعل لبنان بلداً سياحياً على نفس مستوى مصر؛ ومهاجرونا الذين جردتهم معاهدة لوزان من جنسيتهم، وعلى السلطات أن تسعى لإعادتهم إلى وطنهم؛ والحماية الفعالة للاقتصاد الوطني الخ... وإذا كانت اللجنة راغبة فعلاً في التعرف إلى الوضع فلا بدَّ من أن تقوم بتحقيق جدي وغير متحيز ميدانياً.

لسوف ترى أنه بدلاً من «الحكومة النموذجية» التي كان باستطاعة الانتداب أن يقدّمها للمشرقيين، يُمارس نظام بالكاد يمكن تمييزه عن الاستعمار، في حين أن جميع البلدان التي انفصلت عن السلطنة العثمانية والتي لم تكن مهيأة مثل لبنان، حصلت تباعاً على استقلالها، وانطلقت على طريق التقدم ومنها العراق ومصر واليمن والحجاز.

كصديق كبير ومخلص لفرنسا، لفتنا نظر السلطات إلى هذه الأمور المؤلمة التي تجري حقيقة في لبنان. قمنا بذلك من موقع الإخلاص التام والنية السليمة. فإذا بنا فجأة مثار خصام مفاجىء من قبل المفوض السامي والخارجية الفرنسية أيضاً. لم يوفرا وسيلة إلاّ واستخدماها لتقويض سلطة البطريرك الماروني القائمة منذ آلاف السنين.

مع ذلك، أدركنا دون صعوبة أن من المستحيل علينا ونحن في الموقع الذي لنا شرف تمثيله، التهاون بالواجب الذي يقع على كاهل البطريرك الماروني. انه واجب البطريرك كما هو حقه تبعاً لتقليد عمره أربعة عشر قرناً من تاريخ البطريركية المارونية في المشرق.



## ٥ - البطريركية المارونية والتقاليد

لأسباب لا يدخل تفصيلها في مجال هذه المذكرة نشير إلى فقدان الأحزاب السياسية في لبنان كما عرفوها ويمارسونها في أوروبا وأميركا.

تشكل البطريركية المارونية، منذ قرون، السلطة المعترف لها بالإجماع، بتمثيل لبنان. فقد مثل البطاركة الموارنة، قادة الطائفة الأكثر عدداً، دور المخلص والمدافع المتفاني عن الشعب اللبناني بوجه السلطات.

منذ أيام ملوك فرنسا حتى سلاطين بني عثمان وجميع الحكومات المعادية للاكليروس في الجمهورية الثالثة، لم يُطعن أبداً بالصفة التمثيلية للبطريرك الماروني. في هذا الإطار، تجدر الاشارة إلى الوقائع الأكثر حداثة:

عام ١٨٦١، ورغبة منها في توطيد النظام الجديد القائم في لبنان، توجهت الحكومة الفرنسية إلى البطريرك الماروني بهدف تعطيل حركة التمرد التي قام بها يوسف بك كرم. وبالفعل، ونتيجة لتدخل البطريرك مسعد من مقره في بكركي، ألقى كرم السلاح ووضع نفسه بتصرّف فرنسا عبر قنصلها السيد دي إيسار (Des Essarts).

أقام السلطان عبد الحميد الثاني، وهو في قمة مجده، استقبالاً ملوكياً لسلفنا في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٠٥.

في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٣، جاء الأميرال لاكاز (Lacaze) على رأس الأسطول الفرنسي إلى ميناء جونيه ليحيي، على دوي المدافع وباسم فرنسا، «ملك الجبل».

عام ١٩١٩، وأثناء مرور اللجنة الأميركية، توجّه المفوض السامي الأول إلى البطريرك الماروني طالباً إليه أن يجمع السكان. كما توصّل سلفنا المعظم خلال أيام إلى تشكيل أكثرية ساحقة لمصلحة فرنسا.

وعندما توجب فيما بعد التوجه إلى مؤتمر السلام باسم لبنان، كلّف البطريرك الحويك بهذه المهمة من قبل الحكومة والشعب اللبناني وبالتوافق التام مع الحكومة الفرنسية. وقد ثبّت الرئيس كليمنصو مع ذلك الشيخ الجليل تحالف فرنسا ولبنان عبر الرسالة التي وجهها إليه في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٩. لا شيء يدل على أن محبة السيد كليمنصو للاكليروس هي التي دفعته للاعتراف بالبطريرك الماروني ممثلاً للبنان لدى الحكومة الفرنسية وفي مؤتمر فرساي للسلام.

وعندما أوشكت الأحداث أن تطيح بالحكومة اللبنانية عام ١٩٣٣ توجّه السيد بونسو إلينا مرة أخرى لتهدئة النفوس الثائرة وإنقاذ هيبة السلطة.

هذه الأمثلة المأخوذة بالصدفة، تبرز أنه، وفي كل المناسبات، لم يطعن أبداً بحقوق البطريرك الماروني بل على العكس، كان تدخله مطلوباً دائماً بإلحاح.

يفسّر البعض، أنه برأي كثير من أصحاب السلطة، ما زال البطريرك الماروني الزعيم المطاع، وأن لا مناص من الاستفادة من لقبه ونفوذه. لكن، وفي اللحظة التي يدعوه فيها صوت الواجب للكشف عن الأخطاء وطلب الإصلاح، يُتهم البطريرك الماروني أنه لا يمثل أحداً، ويتعرض مقامه للاستخفاف وحتى للشتائم ولأعمال عدوانية مباشرة أيضاً.

ليؤلمنا حقاً أن تفسيراً من هذا النوع لا يخلو من الصدق، بخاصة وأن البطاركة والأساقفة الموارنة عموماً، عرفوا دائماً كيف يدفعون ثمن القيام بالواجب من دون ضعف:

- ففي عام ١٨٤٠، لم تنجح تهديدات السيد ريتشارد وود للبطريرك حبيش، وكذلك الأحداث الدامية التي تلت ولم تنجح في إبعاد سيد بكركي عن فرنسا.

- اعتُقل مطران صور المونسنيور بستاني، ونقل إلى فلسطين لأنه ساند الشعب ضد حكومة رستم باشا. فأعيد المطران المظلوم منتصراً على متن باخرة حربية فرنسية تحت تهديد الانتفاضة الشعبية (٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٧٨).



- نفي مطران بيروت المونسنيور شبلي بسبب كتاباته المدافعة عن فرنسا، إلى أضنه، حيث استشهد في عام ١٩١٧.

- في المرحلة نفسها وللسبب ذاته، خضع سلفنا (البطريرك الحويك) لإقامة جبريّة في قرنة شهوان بأمر من جمال باشا.

- في ذلك الوقت، استدعينا نحن، كمطران لطرابلس إلى رئيس الديوان العرفي في عاليه الذي أداننا بتهمة تأييد فرنسا. ورداً على رئيس المحكمة أجبنا في جو من الإرهاب بما يلي: «إنك تتهمنا بمحبة فرنسا؛ حسناً، فلتقتنع أنه لا يوجد ماروني، سواء أكان في لبنان أم في الخارج، لا يحب فرنسا. وإذا ما أعلن ماروني تحت الخوف من الاعتقال أو الموت أنه لا يحب فرنسا، فلا تصدّقه، فهو يكذب عليك. أنت تعرف أسباب حبنا لفرنسا. هذه ميزة النفس الرفيعة التي تعترف بالجميل والتي تبقى أمينة لأصدقائها لا في أيام الرخاء فحسب، بل في زمن المحن أيضاً». ولّما علم الجنرال ويغان بهذه الحادثة قال: «لو كانوا من البوش (Boches) لقطعوا رأسكم». وبعد فترة من الزمن، قدّموا وسام الشرف لمطران طرابلس.

لم تستطع كل الملاحقات أن تحول دون قيام قادة الموارنة بواجبهم، وسيبقى الأمر هكذا على الدوام، ولا يمكن أن يظهر المرء في لحظة ضعف غير جدير بتاريخ مضيء يعود لخمسة عشر قرناً من التقاليد المجيدة.

واليوم، وبدلاً من اتخاذ موقف من البطريرك الماروني الصديق في كل المحن، بسبب تدخله المخلص والمنزّه، ربّما كان من الأفضل أن تؤخذ بالاعتبار الشكاوي التي قدمها إلى ممثلي الانتداب والرغبات التي طالب بها.

كان من الواجب أن يكافأ لبنان بشكل أفضل. ولو فعلوا ذلك، لكان نفوذ فرنسا في المشرق قد ازداد كثيراً. سيبقى دائماً في فرنسا رجال يستطيع لبنان الاعتماد عليهم. فإلى هؤلاء نتوجه. لا بدّ أن يسمعوا صوتنا. وإن قناعتنا بذلك لثابتة.

سيبقى البطريرك الماروني، مهما حصل، يقوم بمهمته العليا لخدمة لبنان بإخلاص. وسيبقى على تفانيه الواعي والثابت تجاه فرنسا والمكمل دوماً لتقليد مستمر أمام الشعب والتاريخ.

# ٦ ـ استنتاجات

يمكن تلخيص مطالبنا بالدعوة إلى تنفيذ اتفاق الحويّك ـ كليمنصو الذي يمكن تحقيقه بوضع دستور في إطار المشروع الذي تقدمنا به إلى المفوض السامي دومارتيل، وبالدعوة إلى عقد معاهدة بين فرنسا ولبنان على أساس المذكرة الحالية.

انطوان بطرس عريضة
بطريرك انطاكية وسائر المشرق.

* * *

مع الأسف، الأحداث الأخيرة المحزنة في سوريا والتي منعتنا من تقديم هذه المذكرة بتاريخ ٢١ كانون الثاني / يناير، زادت في مخاوفنا.

إننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى أن لا مصلحة لفرنسا بإخضاع كل البلدان المنتدبة على هذا الشكل، والتي ستكون لها انعكاسات مؤلمة، إذ تثير ضدّ فرنسا، رأياً عاماً معادياً في البلدان المجاورة.

كصديق صدوق ومتفان، لا يسعنا إلاّ أن نكرر ذلك أمام الذين ليس بإمكانهم البقاء غير مبالين تجاه مصلحة فرنسا العليا ونفوذها في المشرق.

فهل باستطاعتهم أخيراً أن يسمعوا نداءنا المفعم بالحزَن، وأن يتنبَّهوا بسرعة، ويعملوا بشجاعة على معالجة جذرية لوضعٍ يهدد، رغم ما يقال، بكارثة حقيقية؟

انطوان بطرس عريضة
بكركي في ٤ شباط / فبراير ١٩٣٦.



## ملحق رقم (١)

# احتكار التبغ

**مقتطف من مذكرة البطريرك إلى المفوض السامي.**
**بكركي في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٤**

سعادة السفير،

نسمح لأنفسنا أن نعرض على سعادتكم رغبة الشعب اللبناني بالنسبة إلى زراعة وتجارة التبغ.

فقد وصلنا عدد كبير من عرائض الاحتجاج من كل أنحاء لبنان ترفض إعادة العمل بنظام الاحتكار.

وأطلعنا مطارنتنا، يوم دعينا لسيامة مطران صور الجديد، عن حالة الاستياء المقرون باليأس التي تسيطر على السكان في أبرشياتهم لمجرّد تسريب خبر المشروع المطروح، مما يؤكد قلق الوفود العديدة التي قدمت تطالبنا إبلاغ سعادتكم باحتجاجها.

فاستجابة منّا لأماني الشعب كله، ولرغبة أسقفياتنا، نطالبكم ترك الحرية في مجال زراعة وتجارة التبغ في لبنان. وقد رأينا من واجبنا القيام بهذه المهمّة ضنّاً منا بمستقبل شعبنا الذي تمثل زراعة التبغ والاتجار به آخر مورد لعيشه.

* * *

مقطع من جواب المفوض السامي
على رسالة البطريرك .
بيروت في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٤ .

غبطة البطريرك ،
يشرفني إبلاغ غبطتكم استلام رسالتكم رقم ١٨٣ / ٣٤ بتاريخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ، والتي من خلالها نقلتم إليّ احتجاج الأهالي ضد إعادة نظام الاحتكار .

أعتقد أن هذه الشكاوى سبقت التصريحات العامة التي أعلنتها لإفهام من يهمهم هذا الموضوع، أن كل المصالح المعنية ستؤخذ بعين الاعتبار ، كذلك ستدرس الحلول المقترحة بما لا يتعارض مع مصلحة أي من الأطراف .

* * *

مقطع من رسالة البطريرك
إلى المفوض السامي .
بكركي في ١٥ شباط / فبراير ١٩٣٥

سعادة السفير ،
كصديق صدوق ، قمنا بكل الخطوات الضرورية مع سعادتكم لمنع فرض احتكار التبغ .
ورأينا من واجبنا التدخل لحماية آخر مورد للبلاد .

* * *

فإذا كانت هناك أي مصلحة عليا لفرنسا من فرض الاحتكار ، فباستطاعتنا أن نتقبل التضحية الجديدة .

وطالما أن الأمر لا يتعلق إلاّ بمصلحة بعض المعنيين ، ونظراً لخطورة الوضع ، نعتقد أن من واجبنا توجيه نداء أخير لسعادتكم حتى تتجنبوا النتائج الوخيمة المترتبة على تطبيق هذا القرار الذي تعتبره البلاد مدمراً ومعارضاً لروح الانتداب ....

ونحن على قناعة أن هذا النداء الأخير لن يكون دون جدوى ...



مهما يكن من أمر ، فإننا نعتقد أننا براء من كل مسؤولية أمام فرنسا ، وأمام بلادنا ، وأمام التاريخ ...

مقطع من رسالة المفوض السامي
إلى البطريرك
بيروت في ١٨ شباط / فبراير ١٩٣٥

غبطة البطريرك ،

أردتم إحاطتنا علماً بالمخاوف التي تولّدها لديكم إعادة فرض احتكار التبغ . وإنني أقدّر عالياً دوافعكم ، وأقدّر من جهتي المخاوف ذات الخطورة القصوى التي دفعتكم إلى عرضها مع التأكيد لما لكم من نفوذ معترف به من جانب ممثل الدولة المنتدبة ، نظراً لمقامكم الروحي السامي وللصداقة التقليدية التي ما فتئت تربط البطريرك الماروني بفرنسا . وادراكاً مني لأهمية المسألة التي تؤثر بدرجة عالية على اقتصاد البلدان الخاضعة للانتداب ، لم أقترح على مؤتمر المصالح المشتركة تطبيق نظام الاحتكار إلاّ بعد دراسة معمقة لمصالح الأطراف المعنية . وأثناء الصياغة أعيد النظر بشكل واسع بالنصوص التي تحدّد أشكال التنفيذ ، لكي تؤخذ بالاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل لجنة شكّلها البرلمان اللبناني بإشراف رئيس المجلس بالذات . من جهة أخرى ، يمكنني أن أضمن لكم أن التطبيق سيأخذ بالاعتبار ، بشكل كامل ، الملاحظات التي قدّمتها لي الأوساط المعنية في جبل لبنان .

هكذا إذاً ، اتخذت مسبقاً كل الاحتياطات وكل التدابير المرجو تنفيذها لإجراء إصلاح شامل وفعال ، وعلى أعلى المستويات ، في جميع الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي . ويجب أن تصان المصالح الاقتصادية والمالية لهذه الدول ، وأرى أن من واجبي عدم التفريط بها ...

من جهتي ، أسمح لنفسي أن أعتبر بثقة ، أن الاصلاح سيكون مفيداً وحيوياً للدول الخاضعة للانتداب ، وإن تطبيقه سيظهر أن بالإمكان تلبية الرغبات ذات الطابع العام فتتحمّل الدولة المنتدبة مسؤوليتها دون أن يؤدي ذلك أبداً إلى التضحية بمصالح مزارعي جبل لبنان .

# احتكار التبغ

**مقطع من مذكرة غبطة البطريرك الماروني المقدمة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٣٥ .**

قانونياً: نظام الاحتكار يتعارض مع الانتداب.

كما ان احتكار التبغ الذي أنشىء بموجب القرار ١٦ / ل. ر (16. L. R.) في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٣٥، يتناقض أيضاً مع القرار الصادر في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٣٤ الموقعين كليهما من السيد دو مارتيل.

عملياً: يشكل الاحتكار تدبيراً مستحدثاً في لبنان، ويلحق الضرر بالزراعة والتجارة والصناعة وباليد العاملة. ويتخذ اجراءات تعسّفية واعتباطية ضدّ السكان، ويقدم للشركة أرباحاً لا تتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلاد، ويجعل من الشركة دولة ضمن دولة وفوق الدولة، ويؤدي إلى استعباد البلاد لمصلحة الاحتكار.

## أولاً: من الوجهة القانونية

### ١ ـ الاحتكار يتعارض مع الانتداب

إن إنشاء إدارة لحصر التبغ يشكل تعارضاً مع روحية وصكّ الانتداب لأن هذا الامتياز له طابع الاحتكار العام، ولأنه يحدّ من سلطة الحكومة المحلية؛ ويؤمّن امتيازات لبعض رعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم.

#### أ ـ امتياز ذو طابع الاحتكار العام

تنصّ المادة الحادية عشرة من صكّ الانتداب، ألاّ يعطى امتياز له طابع الاحتكار العام. في حين أن احتكار التبغ، كما هو منصوص عليه في القرار ١٦ل.ر. (16.LR) يحمل طابع الاحتكار العام لأنه يمسّ بالاقتصاد الوطني بكل فروعه: زراعة شتلة التبغ، وتجارة التبغ بشكل عام، وصناعة السيجارة، وكل ذلك لمصلحة شركة خاصة...

ويعتبر احتكار التبغ في فرنسا ذا صفة ضرائبية لأنه أنشىء كاحتكار للدولة. فهو يشكل مجرد تنظيم للضريبة غير المباشرة التي تطال الاستهلاك. الدولة هي الشاري والبائع للتبغ والسجائر. الاحتكار، إذاً، مؤسسة للدولة، وفارق السعر بين الشراء وثمن المبيع يشكل ضريبة مسدَّدة لمصلحة النظام الضرائبي حصراً. ومن خلال هذه الشروط للاحتكار الذي ترعاه الدولة يعتبر الاحتكار «ذا طابع ضرائبي بحت أنشىء لمصلحة البلاد»، ولا يتعارض مع نصّ المادة الحادية عشرة من صك الانتداب. لكن الحال ليس كذلك في لبنان وسوريا.

#### ب ـ الاحتكار يحدّ من سلطة الحكومة المحلية

دائماً وحسب نصّ المادة الحادية عشرة من صك الانتداب، لا يمكن أن يمنح احتكار ما إلاّ في شروط تحفظ السلطة للدولة المحلية.

في هذا الحال، يحترم احتكار التبغ المفروض على الدول الخاضعة للانتداب سلطة الحكومة المحلية سواء عند إنشائه أو عند تطبيقه، وذلك وفقاً للأحكام التالية:

ـ «المادة ٣ من القرار»: إن رئيس اللجنة الدائمة للتبغ والتنباك هو المستشار المالي للمفوضية العليا. ويتم تعيين ممثل للدول الخاضعة للانتداب بموجب قرار من المفوض السامي.



ـ «المادة ٤ من القرار، والمادة ٢٦ من دفتر الشروط»: تعطيان التحكيم المطلق للمفوض السامي.

ـ «المادة ١١ من دفتر الشروط»: تنيط الأنظمة الأساسية للشركة وكل التعديلات التي تجري عليها، بالمفوض السامي.

ـ «المادة ١٢ من دفتر الشروط»: كل زيادة في رأس المال أو إصدار للالتزامات منوطة بالمفوض السامي.

ـ «المادة ٢٠، المقطع الأخير من دفتر الشروط»: يجب أن تخضع كل حسابات مدير الشركة للمفوض السامي دون سواه.

ـ «المادة ٢٣»: لا يمكن أن يتمّ بيع الاستثمار إلاّ بواسطة المفوض السامي... الخ.

#### ج ـ معاملة تفضيليّة

يعيّن المفوض السامي مدير الشركة ويحتفظ بحقّه في عدم قبول أي من الإجراءات المقدمة. من خلال هذا التدبير، ينقض علناً المادة (١١) من صك الانتداب التي تؤكد على معاملة متساوية لكل أعضاء عصبة الأمم. بمعنى أنه لو كانت الشروط المقدمة من قبل متعهّد غير فرنسي هي الفضلى، يستطيع المفوض السامي أن يسمح لنفسه برفض عرض المتعهد المذكور. (المادة ٣١).

### ٢ ـ الاحتكار يتناقض مع القرار الصادر في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٣٤

تنصّ المادة (٣٦) من القرار الصادر في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٣٤ حول تنظيم السلطات العامة، على ما يلي:

«لا يمكن الموافقة على أي امتياز يهدف إلى استثمار ثروة طبيعية في البلاد أو مصلحة ذات فائدة عامة ولا أي احتكار إلاّ بموجب قانون ولمدة زمنية محددة».

يحدّد القرار نفسه من يجب أن يصوّت على القانون ويصدره: المادة ٢: «يمارس مجلس النواب السلطة التشريعية». المادة ٣٨: «يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد أن يصوّت عليها المجلس النيابي».

وواقع أن احتكار التبغ يشمل لبنان وسوريا لا يخفّف أبداً من قوة النصوص الالزامية المذكورة أعلاه. فنظام « البندرول » (Banderole) الذي سبق نظام الاحتكار الجديد، كان قد جرى التصويت عليه قانونياً في مجلس النواب اللبناني في أيار / مايو ١٩٣٠، رغم أن نظام « البندرول » شمل كل البلدان الخاضعة للانتداب. فإذا أرادوا شلّ صلاحيات السلطة التشريعية في لبنان، يكفي تطبيق النصّ في سوريا، حتى لا تعود هناك حاجة لا للبرلمان اللبناني ولا للبرلمان السوري، لأن كل تشريع يمكن عندها أن يشمل كل الأراضي التابعة للانتداب.

لمجمل هذه الأسباب، يمكن أن تشكل شركة الاحتكار في الشروط المذكورة تجاوزاً لصلاحيات السلطة المحلية. ولو أن المسألة تخضع فقط لمجلس الدولة اللبنانية لكان بالإمكان دفع الأمور لعدم الاعتراف به. لكننا نعرف، من جهة أخرى، بأن مجلس الوزراء الفرنسي يمتنع عن مقاضاة المفوض السامي.

تبقى مع ذلك طريقتان للطعن: مجلس عصبة الأمم الذي لا يرفض شكوى؛ ومحكمة لاهاي الدولية التي لن يكون مستحيلاً نقل الدعوى أمامها. لكنها ليست من نياتنا في الوقت الحاضر.

## ثانياً: من الوجهة العملية

### ١ ـ يشكل الاحتكار تدبيراً مستحدثاً في لبنان

عندما يجري الكلام على إقامة احتكار في لبنان، يبدو أن هناك جهلاً بأن لبنان لم يعرف أي نوع من الاحتكارات في تاريخه. لقد سبق وتقدّمت شركة بلجيكية قبل الحرب للحصول على احتكار لحصر التبغ. ولمجرّد فكرة « احتكار » فقط، انتفض لبنان كله. دبّجت عرائض احتجاج عنيفة، ما زلنا نحتفظ بنسخ مطبوعة منها، وقدمت للدول الكبرى الموقعة لبروتوكول ١٨٦١ ـ ١٨٦٤ فُرفضت الشركة البلجيكية كلها.

فاللبنانيون لم يخضعوا أبداً لنظام احتكارات. وقد احتجوا على بعض الأحكام التعسفية الواردة في نظام « البندرول » الذي أقيم في لبنان عام ١٩٣٠. ولا يعني اعتراضهم أنهم كانوا يسعون لفرض احتكار يمنح لشركة خاصة. أليس من المدهش أيضاً رؤية احتكار التبغ يثير لدى جميع السكان هذه الانتفاضة العفوية التي برزت بمختلف الوسائل: برقيات، ومقالات صحفية،



وحداد عام عبَّروا عنه بقرع الأجراس؟

أمام هذه التظاهرات الاجماعية التي تظهر بؤس الشعب، كان لنا الحق أن يحترم الرأي العام اللبناني لأن الاحتكار لم ينشأ إلاّ بهدف مصلحة عامة ـ كما يزعمون.

حدثت سابقة من هذا النوع في العراق. تقدّمت شركة انكليزية ذات رأس مال قدره ٣٦ مليون ليرة استرلينية، بطلب امتياز للريّ. وأنجزت جميع المعاملات. فأصدر الملك فيصل قانوناً يوافق فيه على الامتياز الذي يرعاه طبعاً المفوض السامي البريطاني. لكن الشعب العراقي استقبح نظام الامتياز، فاحتج، بعد أن كانت الشركة قد باشرت أعمالها وصرفت ما قيمته ٨٠٠ ألف ليرة استرلينية. ومع ذلك أعطى المفوض السامي البريطاني الحق للرأي العام، وتمّ إلغاء الامتياز ولم تعتبر انكلترا أنها هزمت عندما استجابت لإرادة الشعب.

### ٢ ـ الاحتكار يضرّ بالزراعة والتجارة والصناعة وباليد العاملة

- تأذّت الزراعة بسبب تطبيق المواد (٥ ـ ٧ ـ ٩ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ٥٥).
- ظهرت خسائر الصناعة عند تطبيق المادة (٨٤).
- تكبدت التجارة خسارة عند تطبيق المادتين (١و٣٨).
- شلّت اليد العاملة عند تطبيق المادتين (٦٢و٦٣).

### ٣ ـ يتخذ الاحتكار تدابير تعسفيّة واعتباطية ضدّ السكان

على عكس جوهر التجارة التي تتضمّن احتمال الخسائر والأرباح، فاحتكار التبغ في سوريا ولبنان، كما ضمنته إرادة المشترع من أي مجازفة، قاد إلى أرباح ضخمة ومضمونة. تلك هي نتيجة الأحكام المنصوص عليها في المادتين (١٦و١٧) من دفتر الشروط.

من الصعب أن يلاحظ مدى المرونة في تقديم الضمانة للرأي العام:

تبدأ المادة (١٧) بأن الاحتكار يقدم ضريبة سنوية للدول الخاضعة للانتداب الفرنسي، قدرها

١١٠٠٠٠٠ ل.ل.س. وتضيف المادة بكثير من التبجح « تدفع هذه الضريبة قسراً حتى ولو لم تجن أي أرباح ».

ثم ينصرف مقطع آخر لتحديد الصيغة التي يجب أن تدفع الضريبة بموجبها.

ثم، وكأن في الأمر مجرّد صدفة، يجيز المقطع الأخير من المادة المذكورة، وبكل بساطة، للجنة أن تحتفظ، من فارق أسعار الشراء وأسعار البيع، ما يكفي للمدير أن يدفع ضريبة الـ ١١٠٠٠٠٠ ل.ل.س.

للتحديد أكثر، كان المطلوب، بالدرجة الأولى، تأمين ضمانة الاستهلاك لصالح الاحتكار. تسهر المادة (١٧) على توضيح أنه في حال انخفض الاستهلاك الداخلي إلى مادون ١٥٠٠٠٠٠ كيلوغرام سنوياً، يعاد النظر في الشروط المالية لدفتر الشروط. وتعني هذه المادة، إذا نفذت النصوص بحرفيتها، أنه طبقاً لهذا الاحتمال، ستكون الضريبة أكثر من ١١٠٠٠٠٠ ل.ل.س. وستنخفض إلى المعدل الأدنى الضروري لعدم المس بأرباح الشركة... الضريبة خاضعة للتغيير، لكن فوائد صاحب الامتياز ستبقى سليمة . معنى ذلك أنه لن تكون هنا بالتحديد فرادة الاحتكار الضرائبي البحت.

**٤ ـ دولة ضمن الدولة وفوق الدولة**

من المختار إلى مجلس القدامى أو المسنين إلى القائمقام إلى وزارة المالية، تجد هذه الأجهزة الإدارية نفسها كل لحظة في خدمة الاحتكار (المواد ٨ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٥ ـ ١٩ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٣ ـ ٢٥ ـ ٢٧ ـ ٦٥ من القرار).

الدولة ذاتها: بمحاكمها ومدرائها وإدارييها وشرطتها ورجال قوى الأمن العام والجمارك والإدارات العامة وجميع المراكز فيها، تخضع كلها لأوامر الاحتكار وتضع نفسها في خدمته (المواد ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ من القرار).

ولنا الحق أن نتساءل، في مثل هذه الأوضاع، ما إذا كان الأمر لا يعني فقط احتكاراً ضريبياً صرفاً، ولماذا لم يتشكل كاحتكار للدولة كما هو الحال في فرنسا. فيكون عزاء البلاد، على الأقل، تجاه التضحيات من كل نوع التي يفرضها الاحتكار على السكان، أن ترى الأرباح المحققة تدخل بكاملها إلى خزينة الدولة.

**٥ ـ استعباد البلاد لمصلحة الاحتكار**

يتمتع الاحتكار بامتياز ذي أمد طويل لمدة ٢٥ عاماً؛ ويمارس سلطته كاملة على زبائنه وهم



يشكلون فئة في بلاد يبلغ تعداد سكانها ٨٠٠ ألف نسمة فقط؛ ويتمتع بعلاقات مباشرة مع أصحاب النفوذ والسلطة؛ هكذا فرض الاحتكار نفسه على اللبنانيين في جميع المجالات.

وهكذا أدرك أنصاره وزبانيته وأزلامهم أنهم مدعومون في كل مكان، وسيتعرض مناهضوهم للاضطهاد فبرزت دلائل راهنة تشير إلى ذلك.

فنظراً لمجمل الظروف وتشابك العوامل، راح الاحتكار يضغط بكل ثقله على مصير البلاد. ظهر ذلك حتى في الانتخابات، ووجدت دول المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي نفسها في قبضة الاحتكار لفترة ربع قرن قابلة للتجديد على الدوام.

# ملحق رقم (٢)

## رسائل وتصريحات

# رئاسة المجلس

**باريس في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٩**

من السيد كليمنصو إلى غبطة البطريرك الحويك.

صاحب الغبطة،

ستؤكد لكم المحادثات التي أجريتموها منذ وصولكم إلى باريس مع معالي وزير الخارجية، ومعي شخصياً، التأكيد القاطع أن الحكومة الفرنسية ستبقى، على الدوام، متعلقة بتقاليد الود المتبادل القائمة منذ قرون بين فرنسا ولبنان.

وستؤكد لكم هذه المحادثات أيضاً أن الحلول التي نتابعها في مؤتمر السلام هي بمجملها تتطابق مع تطلعات الشعوب التي كنتم أفضل ممثل لها.

كما أن رغبة اللبنانيين في الاحتفاظ بحكومة مستقلة وبنظام وطني مستقل تتوافق تماماً مع التقاليد الليبرالية التي تنادي بها فرنسا.

سيكون من حق اللبنانيين أن يحافظوا على تقاليدهم، بدعم من فرنسا وبمساعدتها، وسيكون

من حقهم أن يطوروا مؤسساتهم السياسية والإدارية، وأن يسرّعوا بأنفسهم التنمية الكاملة لبلادهم، وأن يروا أخيراً أولادهم يتهيأون في مدارسهم الخاصة بهم لتسلّم الوظائف العامة في لبنان.

أما إلى أي مدى ستصل حدود ممارسة اللبنانيين لهذا الاستقلال، فلا يمكن معرفتها بدقة قبل أن يكون الانتداب على سوريا قد تحدّد.

لكن فرنسا التي لم توفر جهداً في عام ١٨٦٠ لكي تضمن للبنان مساحة من الأرض أكثر اتساعاً، لا تنسى أن تضييق الحدود الراهنة كان نتيجة الاضطهاد الطويل الذي عاناه لبنان.

ورغبة منها في تسهيل العلاقات الاقتصادية، إلى أقصى حد، بين كل البلدان الخاضعة لانتدابها، تهتم، بصورة خاصة أيضاً، برسم حدود لبنان. ونرى ضرورة أن يخصّص «الجبل» بأرضٍ في السهل، كما أن المنافذ على البحر مسألة لا بدّ منها لازدهار البلاد.

إنني على قناعة، في معرض تقديمي لكم هذه الضمانات، أنني استجيب للمشاعر التي دفعت بسكان لبنان كي يطلبوا مجدداً انتداب فرنسا على بلادهم. وآمل أن يفسح الحل النهائي الذي أولاه المؤتمر للمسألة السورية في المجال أمام الحكومة الفرنسية كي تحقق أماني هؤلاء السكان الشجعان إلى أقصى حد.

وتفضلوا، يا صاحب الغبطة، بقبول فائق احترامي.

**كليمنصو**

بكركي في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٣٦

**خطاب غبطة البطريرك
بمناسبة الذكرى السنوية
لتنصيبه.**

الذكرى السنوية التي جاء الشعب للاحتفال بها أفواجاً من سوريا ولبنان، ترتدي اليوم مظهراً خاصاً هذه السنة. كان الاحتفال في السابق يهدف إلى الاحتفاء بالأب الروحي للطائفة ولتوثيق عرى الصداقة بين الموارنة والطوائف اللبنانية الأخرى. اليوم، تعطي الظروف القائمة لهذا الاحتفال معنى مختلفاً جداً. إنها لدلالة على الدعم الذي تقدمه البلاد للبطريرك المدافع عن حقوق اللبنانيين والسوريين، وهي في الوقت نفسه، دليل احتجاج على دعوى ذوي النيّات السيئة عندما يزعمون أن الشعب لا يعترف للبطريرك بالجهود التي يبذلها لمصلحة البلاد.



تبقى الحقيقة وحدها في مواجهة العمل. والشعب يحسّ بذلك ويدرك. فهو يساندنا بكل قواه، وإلاّ لألزمنا على الصمت. لكن الشعب جائع. الشعب يتألم. ولا يسعنا إلاّ أن نرفع الصوت للدفاع عنه. نحن نذرنا أنفسنا لخدمة الأمة والوطن، ونحن مجبرون على العمل من أجل خير الجميع. لا شيء يمنعنا من خدمة الشعوب في لبنان وسوريا أو الدفاع عن الكرامة الوطنية.

لا قيمة لحياتنا إذا لم نؤد هذا الواجب.

قال القديس بولس: «من لا يعتني بأقاربه، خاصة بعائلته، فقد أنكر إيمانه وهو أسوأ من غير المؤمن».

من جهتي، الحب الذي أكنّه للبنانيين وللسوريين أكنّه بالقدر نفسه للجميع بغض النظر عن مذاهبهم وطوائفهم.

لم يرتق البطريرك إلى هذا المنصب إلاّ من أجل خدمة الشعب. إذا لم يستطع القيام بذلك فعليه أن يتنحّى.

نأمل أولاً برؤية جميع الناس متعلقين بالله خالق الكون، وباعث الخير على هذه الأرض، وموزع البركة في الحياة الأخرى. نريد أن تكون شريعته الإلهية محترمة بخاصة فيما يتعلق بالمحبة والرأفة؛ وبسرّ الزواج؛ وبطمأنينة العائلة؛ وبتحريم الدعارة سبب كل البلايا.

ونأمل برؤية فرنسا تنفّذ في بلادنا الالتزامات التي اتخذها السيد كليمنصو بصفته رئيساً للمجلس ورئيساً للحكومة. بموجب ذلك الاتفاق، يجب أن يحافظ لبنان على إدارته وتنظيمه والعدالة فيه بصورة أساسية. لن تكون فرنسا بيننا إلاّ كصديق لنا يقدم المعونة.

ما نطالب به من أجل لبنان نريده أيضاً لسوريا.

نحرص في هذه المناسبة على أن نصرّح بأننا لن ننسى كل ما يتوجّب علينا تجاه فرنسا. وفي الوقت الذي نتقدم منها بمطالبنا نتمنى لها بحرارة أن تحقق أهدافها الكبيرة وأن تحرز جيوشها النصر.

ويسعدنا أيضاً أن نرفع تمنياتنا بطول العمر للرئيس الأعلى للكنيسة الحبر الأعظم البابا بيوس الحادي عشر (Pie XI) وبدوام مجده. ونطلب بإلحاح من أبنائنا الموارنة أن يحافظوا على تقاليد آبائهم في تعلّقهم الراسخ بمقرّ الحبر الأعظم الروماني.

نوجه شكرنا لكل الذين جاؤوا للمشاركة بهذا الاحتفال. ونشكر بصورة خاصة الوفود

السورية التي أعطته بحضورها سطوعاً خاصاً. نشكر أيضاً بحرارة الطائفة الإسلامية الكريمة وأعيانها على كل المشاعر التي قدّموها لنا، حتى في جوامعهم.

ونصلّي إلى الله أن يبارك جميع الحاضرين هنا، أن يبارك الشعب اللبناني، والشعب السوري، وأن يسدّد خطانا من أجل خدمته وخدمة بلادنا.

**مقتطف من رسالة البطريرك إلى معالي**
**السيد فلاندين (Flandin)**
**وزير الخارجية الفرنسية - باريس -**
**بكركي في ٨ شباط/ فبراير ١٩٣٦**

معالي الوزير،

فرحت لتسلمكم مهام وزارة الخارجية فرأيت من الواجب تقديم التهاني إلى معاليكم، مع تمنياتي الصادقة بازدهار فرنسا.

لست في معرض الساعي لكي يعرض الشكاوى المشروعة لشعبنا انسجاماً مع موقفي الواضح والصريح الذي أسيء تفسيره عمداً.

* * *

لكن لنا ملء الثقة بأن الوضع سيتبدل لما فيه الخير العام.

فاسمح لي، يا معالي الوزير، وبمناسبة الأحداث الأخيرة التي جرت في سوريا، أن ألفت انتباهكم اليقظ إلى وضع ما زال يتعقد باستمرار.

يقيم عدد كبير من أبنائنا في سوريا، كذلك عدد لا بأس به من مسيحيي الطوائف الأخرى. ويتوجب عليهم العيش بعلاقات طيبة مع سكانها. لهذا السبب، ولأسباب أخرى اجتماعية واقتصادية، لا يمكننا إلاّ أن نهتم بمصيرهم؛ ويهمّنا جداً أن يستتب الأمن والسلام في إطار تفاهم كلي مع فرنسا.

نحن مقتنعون أن معاليكم سيعرف كيف يجد للشر العلاج الضروري.

* * *

فتحافظون بذلك على جلال بلادكم ومصالحها، وعلى أجل التقاليد التحررية والانسانية التي تنادي بها فرنسا.



**تصريح غبطته لجريدة «لوجور»**
**بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٣٦**

## المطالب اللبنانية

صرّح غبطة البطريرك الماروني لصحيفة «لوجور»، منذ أكثر من عام، في ٧ شباط/ فبراير ١٩٣٥، بما يلي: «.. من حيث الأسس نفسها، لم يتغير الشعور الوطني اللبناني تجاه فرنسا».

«رغم سقوط مؤسساتنا، ورغم الاحتكارات والامتيازات، يبقى لبنان، كما كان عليه في السابق، مخلصاً للأهداف الفرنسية، والذين يعتقدون العكس سيقومون بخطأ فادح».

«أتمسّك قبل كل شيء، بالدفاع عن كرامة بلادي. وإني مهتمّ طبعاً بمصالحها الاقتصادية، لكنها ليست وحدها هي التي تملي عليّ سلوكي. ما يهمني بالدرجة الأولى، كرامة اللبنانيين، ونهوضهم المعنوي ومساهمتهم الفعّالة في السلطة»...

اليوم، كما في الأمس، وعلى لسان غبطة البطريرك عريضة، تظهر التصريحات نفسها، والجهر بالإيمان نفسه. ليس في هذا الرأي شيء جديد. كان غبطته مع لفيف المطارنة المحيطين به في صالة الاستقبال الصغيرة في بكركي حيث كان لنا شرف استقباله. وقد أصرّ على بعض الإيضاحات:

«لا نقوم إلاّ بمتابعة النهج الذي وضعه قبلنا، سلفنا الشهير البطريرك الحويك. ليست الصداقة الفرنسية موضوع الخلاف أبداً. نلحّ على ذلك».

«لكننا نطالب بتحقيق وعود قدّمتها الحكومة الفرنسية للبعثات اللبنانية، ومن خلال شخصيات مرموقة أمثال كليمنصو، وميلليران (Millerand) وبوانكاريه وغيرهم كثر»...

«لقد تمّ الاعتراف باستقلالنا مراراً عديدة. نريد أن يكون استقلالاً حقيقياً. وكل ما تبقّى يأتي لاحقاً».

جاء في المذكرة التي قدّمها غبطة البطريرك الحويك إلى مؤتمر السلام بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٩، ما يلي:

«إن اللبنانيين بطلبهم الانتداب هم على قناعة تامة بأن فرنسا الليبرالية والسمحة، لن تحترم استقلالهم فحسب بل أيضاً، سترسخه، وتضمنه، وتدافع عنه».

يجيب كليمنصو في رسالته إلى البطريرك كرئيس للوفد اللبناني بتاريخ ١٠ تشرين

الثاني / نوفمبر ١٩١٩، قائلاً :

« ستؤكد لكم المحادثات التي اجريتموها مع معالي وزير الخارجية، ومعي شخصياً، أن الحلول التي نتابعها في مؤتمر السلام هي بمجملها تتطابق مع تطلعات الشعوب التي كنتم أفضل ممثل لها »..

« إنني على قناعة، في معرض تقديمي لكم هذه الضمانات، أنني استجيب للمشاعر التي دفعت بسكان لبنان كي يطلبوا مجدداً انتداب فرنسا على بلادهم ».

« نحن ننوي نشر هذه الوثائق وكذلك المذكرات التي وجَّهناها إلى الحكومة الفرنسية » أضاف غبطة البطريرك عريضة.

وخلاصة القول، استنتج البطريرك، بموافقة المطارنة الآخرين:

« ١ ـ قبل كل شيء، ورغم كل ما يمكن أن يقال، نتمسك باستقلال لبنان بحدوده الحاضرة.

« ٢ ـ سيؤكد هذا الاستقلال علاقات الأخوة التي تربط لبنان بسوريا. من المؤكد أن الحواجز السميكة بين هذين البلدين لا يمكن أن تكون لها إلاّ النتائج المشؤومة، وبصورة خاصة في المجال الاقتصادي. من واجبنا، من وجهة نظر اجتماعية، أن نعمل على خلق مناخ ملائم لمؤسسات البلدين. ليست تجربة الأراضي اللبنانية موضوع الخلاف أبداً في المطالب السورية. لقد أصبح استقلال لبنان مبدأ صريحاً ومسلماً به في دمشق كما في بيروت.

« ٣ ـ يحق لنا، بفضل الاستقلال الحقيقي، أن نحضر دستوراً يضمن للبنانيين الحريات الأساسية التي يضمنها النظام البرلماني للدولة وللفرد وللجماعة، بخاصة حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات في إطار القانون.

« ٤ ـ نريد معاهدة مع فرنسا. وتقتضي الظروف ألاّ يطالب لبنان، بأي حال، بأقل ممّا تطالب به سوريا.

« ٥ ـ هدفنا التوصل إلى قبول لبنان في عصبة الأمم ».

اعتماداً على ثقة البلاد التي تمثّل، وعلى تأييد شعبها، يتابع البطريرك باخلاص كبير وبايمان راسخ العمل على تحقيق هذا البرنامج: « لا وجود لأي خلاف في الرأي، أوضح لنا المطارنة الحاضرون، بين البطريرك وباقي الأساقفة. ويأتي التوضيح في محله لكي نتجنب سلفاً كل تأويل يصدر عن أشخاص سيئي النية أو ليس لديهم الاطلاع الكافي ».



تصريح غبطته بتاريخ
١٤/ آذار ١٩٣٦

## الحركة الانفصالية في لبنان

**بعد الإتفاق الذي جرى بين المفوض السامي والوطنيين السوريين، بدأت تظهر بوادر حركة انفصالية غامضة في بعض الأوساط اللبنانية.**

**هذه المناسبة توجب على السلطات اللبنانية وعلى الزعماء تحديد مواقفهم.**

**فلم يتأخر غبطته عن القيام بذلك، وقد نشرت جريدة لوجور (Le Jour) البيروتية، بتاريخ ١٤ آذار ١٩٣٦، المقابلة التالية.**

ارتضى غبطة البطريرك، بطيبة خاطر، أن يعطي لصديق مشترك لـ « للبيرق و « لوجور »، بعض التصريحات المهمة التي سنحاول نقلها بأمانة، قدر الإمكان.

سؤال: غبطتكم، علمتم طبعاً بالحركة الانفصالية التي قام بها بعض أنصار « الوحدة السورية » و « بيروت، مدينة حرة ». ما هو رأيكم؟

جواب ـ « جرت تسوية هذه المسألة نهائياً من وجهة النظر الفرنسية. توقع نظام الانتداب بدقة وجوداً منفصلاً لدولتين متمايزتين في سوريا ولبنان. وصك الانتداب جاء بعد إعلان دولة لبنان الكبير. فحدود لبنان الحالية يضمنها إذاً هذا النظام الدولي.

« فيما يختص بفرنسا، فإن التصريحات التي ردّدها وزراؤها وممثلوها حول ضمان وسلامة الأراضي اللبنانية واضحة تماماً.

« لقد حدّد الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، وهو الدستور الذي ضمنته فرنسا، حدود لبنان الحالية بوضوح تام، وبالتالي لا مجال للمناقشة من هذه الجهة أيضاً.

« لا يبقى إلاّ أن ننظر في الوضع من وجهة نظر عقلية محلية معينة، وهذا ما تريدون أن نتكلم عنه طبعاً. يرفع الانفصاليون اليوم صوتاً نشازاً على الاتفاق الاجماعي. فقد أظهر السوريون،

المسلمون والمسيحيون، إبان مفاوضاتهم مع ممثلي فرنسا في تصريحات عديدة وصريحة رغبة صادقة ألاّ ينتزعوا شبراً واحداً من الأراضي اللبنانية بحدودها الحاضرة.

« كذلك أظهر قادة الكتلة الوطنية السورية احترام مشاعرنا وموقفنا. لقد سبَّبت لنا الحركة الانفصالية من المتاعب ما يوازي ما سببه لنا موقف سوريا بأسرها من فرح وغبطة ».

سؤال: ـ ألا تعتقد غبطتكم أن مجموعة الانفصاليين الصغيرة والمعزولة لم ترد الاساءة إلى الاحترام العائد لموقفكم، وتحرككم، إنما هي حركة قديمة؛ إضافة إلى أن هذه الحركة بالذات غير قادرة على التعبير عن الرأي العام، كما نلاحظ ذلك يومياً عبر الصحافة؛ لكن هناك ما يدعو للارتياح؟

جواب ـ « نعترف بذلك بكل سرور، ولا نجهل بأن الحركة الانفصالية في لبنان، والرغبة في جعل بيروت مدينة حرة، فكرة قديمة وتعود لتاريخ يسبق بكثير ارتقاءنا إلى الكرسي البطريركي. لكن المطالبة السورية المتعلقة بالأقضية الأربعة الملحقة بلبنان، تعود هي أيضاً إلى قيام دولة لبنان الكبير. الأسباب نفسها التي دفعت بسوريا لتبنّي هذا الموقف الصريح تجاه لبنان، هي التي دفعت بما تبقّى من الانفصاليين في لبنان إلى اعتياد هذا السلوك. بخاصة بعد أن تأكد، رغم تعلقنا الراسخ بفرنسا، أننا لم نتردّد في القيام بواجبنا. كنا أول من طالب للبنان بالحقوق نفسها التي لسوريا، وهي الاستقلال والدستور والمعاهدة والقبول في عصبة الأمم. وتعرفون أن هذا الموقف ما كان يمكن لولا وجودنا، أن يمرّ دون صعوبات.

« قمنا بذلك حتى لا يتذرَّع لبناني واحد بالخوف المتوقع من عدم رؤية لبنان يتمتع بالحريات نفسها التي تتمتع بها سوريا في إطار السيادة الوطنية ».

سؤال: كان لغبطتكم أن تدينوا هذه الحركة لو لم تكن لها أسباب اقتصادية بحتة، لا لاعتبارات دينية تجر الحقد على لبنان.

جواب ـ « هذا التفسير الذي تعطيه، لا يبدو مقبولاً. لقد أوضحنا بصراحة، في مطالبتنا « بتوطيد علاقات الأخوّة بين سوريا ولبنان في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ». ومعنى هذه المطالبة واضح ولا حاجة لشرحه. لا توجد بيننا وبين سوريا حواجز اقتصادية أو انقسامات اجتماعية ».

سؤال: يمكن أن يكون أحد الأسباب غير المعلنة لهذه الحركة خوف البعض في طرابلس وبيروت من رؤية أنفسهم تحت هيمنة الجبل. يفضلون أن يحصلوا في الوقت نفسه على الحكم وعلى حماية مصالحهم معاً.



جواب ـ « لا أعتقد أن مثل هذه المزاعم يمكن أن تؤثر بواحد من سكان المدينة، من وجهة النظر الاقتصادية، ولا يمكن لبيروت وطرابلس أن تنفصلا عن لبنان وهما جزء مكمّل له. مصالح لبنان مع هاتين المدينتين وثيقة الارتباط. فتجارتها وصناعتها وعلاقاتها تشكل اجزاء مختلفة لعضو متحد لا يتجزأ. لم يكن بوسع النشاط الاقتصادي والنمو غير العادي في هاتين المدينتين ولا لتطورهما المدهش خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، أن يتحقق إلاّ بفضل مجمل الموازنة اللبنانية، وتدفق أموال وجهود الجبل اللبناني إلى المدينة. لا فائدة من تكرار ذلك. ونأمل أن يكون هذا كافياً للبرهان على اندماج لبنان واتحاده في حدوده الحاضرة، واستحالة بتر أي عضو من هذا الجسم.

« بالنسبة إلى الحكم في لبنان، فهو ليس لسكان الجبل على حدّ علمي. كنت أرغب في ألاّ أدخل في هذه الاعتبارات التافهة. لي الاهتمام الأبوي نفسه بالنسبة إلى سكان المدينة والجبل الذين اعتبرهم كممثل ابنائي دون تمييز مهما كانت معتقداتهم أو دياناتهم. وقدمَّت البرهان على ذلك في أكثر من مناسبة. فمنذ ولادة الجمهورية اللبنانية حتى اليوم، كان للبنان ثلاثة رؤساء جمهورية. واحد فقط من بينهم يتحدَّر من الجبل. ولم يكن من الجبل رئيس واحد للمجلس النيابي من أصل خمسة رؤساء، وسكرتيرا الدولة من بيروت، كذلك الوزراء الذين لم يكونوا بأغلبيتهم من الجبل. مع ذلك لم يعتبر سكان الجبل أن هناك دولة تسيء إلى مصالحهم. لا يفرّقون بين الجبل والسهل، بين القرية والمدينة. في مثل هذه الظروف، لا يبقى من الذرائع الاقتصادية شيء، كذلك الذرائع السياسية التي تتذرع بها هذه الحركة.

سؤال: يبدو أن أنصار حركة الأيام الأخيرة يخشون ألاّ تعطي فرنسا للمطالب اللبنانية الاهتمام نفسه الذي تبديه بالمطالب السورية. بإمكان سوريا أن تصبح غداً أمة مستقلة تتمتع بسيادتها بينما يبقى لبنان على ما هو عليه.

جواب ـ « آنذاك، ستتوجَّه الحركة ضدّ فرنسا، وسيعبر عن هذه الحركة أناس لا يثقون بفرنسا ولا بالتزاماتها.

« أعتقد، من جهتي، أن ليس من سبب لتوجيه هذه الحركة ضدّ فرنسا ووضع الريبة فيها. يعرف العالم بأسره أننا استطعنا المساهمة بالحلّ المناسب الذي قدَّمته فرنسا مؤخراً للمسألة السورية. لم يحدّ الخوف من هذا التحرك، ولا تستطيع دولة كبرى بهذه القوة ان تنصاع للتهديد. لكن يحق لها اللجوء إلى مبادئها في الدفاع عن الحرية التي علّمتها للعالم. المسار الجديد للمسألة السورية قد أظهر لدى فرنسا تفهماً أفضل للوضع العام، كما أظهر تعاطفاً حقيقياً تجاه هذا البلد.

« سبق وأعلنت فرنسا بلسان مندوبها في مجلس النواب اللبناني أنها لن تستخدم معيارين ومقياسين بالنسبة إلى لبنان وسوريا. ما تصبو إليه سوريا من الكرامة، والاستقلال، والحرية، يطمح اليه لبنان أيضاً. وما تعطيه فرنسا لسوريا يستحيل ألاّ تعطيه للبنان، ولنا ثقة مطلقة بوعودها.

« نتمنّى أن نجد لدى الجميع، في لبنان، ما وجدناه لدى أشقائنا السوريين، من الإنسان البسيط حتى المسؤول الكبير، في اجتماعاتهم كما في جوامعهم.

« لقد ترك الموقف السوري في قلوبنا شعوراً يتعذّر محوه. فقد ألقى على كل هذه الرقعة من المشرق نوراً جديداً. المسيحيون والمسلمون الآن في وحدة هي مثال الأخوّة الأسمى.

« هكذا يستطيع اللبنانيون العيش في لبنان، كما سيعيش لبنان وسوريا في اتفاق تام. نحن مدينون، في الوصول إلى هذه النتيجة، للروح الجديدة التي تجلت بالوفاق والاتحاد، ولا يجوز أبداً أن نسيء إلى روح الأخوّة هذه التي لا تزال في المهد.

سؤال: نعتقد أنها مجرّد سحابة. لن توقف بالطبع غبطتكم عن النهج المرسوم من أجل تحقيق المطالب الوطنية اللبنانية، مع كل ما نعرفه فيكم من إخلاص وتفان وحكمة وحزم.

جواب ـ « لا نخشى اطلاقاً على سلامة لبنان. لكننا نريد ان نتابع مسعانا في جو من الطمأنينة مع دعم الجميع لنا من دون استثناء. لا يجوز لقسم من الجهود المخصصة للحصول على حريات أساسية للبنان، ان يتوجّه للدفاع عن سلامته. نخشى، في هذه الأحوال، أن يصيب ضرر جسيم الروح الوطنية التي ولدت بالأمس في هذه البلاد. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انعكاسات مزعجة لسوريا ذاتها، وأن يضعف جهود هذين البلدين من أجل تحقيق هدفها الأعلى.

« المخاطر التي ستنتج عن ذلك هي بالتأكيد محط اهتمام البصيرة النيّرة. ستكون العقبات الواجب تجاوزها أكثر صعوبة، كما أن الظرف الذي يبدو ملائماً يمكن أن يصاب بالضرر من جراء ذلك، ويمكن ألاّ يتوافر الظرف الملائم في كل لحظة. سيتحملون مسؤولية جسيمة أولئك الذين سيضيعون هذه الفرصة.

« سيكون الله بعوننا... »



# هذه السلسلة
## من تاريخ المشرق العربي المعاصر

سلسلة تاريخية تصدر عن دار الفارابي بإشراف الدكتور مسعود ضاهر وتتضمن أبحاثاً تاريخية مميزة من الكتب الموضوعة باللغة العربية أو المترجمة إليها، ولمؤرخين عرب أو من جنسيات مختلفة. تمتاز السلسلة بالغنى الوثائقي، والتحليل العلمي الأكاديمي، وتندرج جميعها في مدرسة التاريخ الاجتماعي لدراسة تطور المشرق العربي الحديث والمعاصر.

وقد صدر منها حتى الآن، تبعاً لتاريخ النشر:

١ ـ فلاديمير لوتسكي « الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ ». دراسة علمية ووثائقية غنية جداً منقولة عن اللغة الروسية. وهي ثمرة جهد مضنٍ للمؤرخ السوفياتي الشهير لوتسكي إستغرق الاعداد لها أكثر من ربع قرن. فجاء الكتاب، توثيقاً وتحليلاً، ليرسم ملحمة البطولة التي خاضها الشعب السوري ضد الانتداب الفرنسي ـ دار الفارابي ١٩٨٧.

# المحتويات

ترتدي هذه الوثائق أهمية استثنائية لأنها لعبت دوراً فاعلاً عند نشرها عام ١٩٣٦، وساهمت في تقريب اللبنانيين بعضهم إلى البعض الآخر، وفي تقريب اللبنانيين إلى أشقائهم السوريين وذلك على قاعدة استقلال لبنان وسيادته، ووحدة أراضيه وشعبه، والتخلي عن دعوات الضم والإلحاق من جهة، والحماية الأجنبية من جهة أخرى. حتى الآن، ما زالت هذه الوثائق تتمتع بالأهمية الإستثنائية نفسها حيث الظروف مشابهة في جوانبها الأساسية. وعلى كل لبناني مخلص أن يتمعن في قراءة هذه الوثائق ويستخلص الدروس والعبر اللازمة منها، إذ لا بديل عن وحدة لبنان، أرضاً وشعباً، وعن علاقات ثابتة ومتينة تشده إلى محيطه العربي، وبشكل أكثر تحديداً إلى سوريا التي يرتبط معها بتاريخ طويل مشترك، ومصالح مشتركة، وحدود مشتركة، ومصير مشترك.